المسيرة
ALMASEERA

الأمانة العامة

العدد الخامس والثلاثون - السنة الرابعة - يناير 2011 م محرم 1432هـ

البيان الختامي للدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة

يتشرف

عبدالرحمن بن حمد العطية

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

بالأصالة عن نفسه ونيابة عن كافة منسوبي الأمانة العامة لمجلس التعاون والمكاتب التابعة لها

برفع أسمى آيات التهاني والتبريكات

للمقام السامي لخادم الحرمين الشريفين

الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية "حفظه الله ورعاه"

بمناسبة مغادرته المستشفى في نيويورك متوجا بالصحة والعافية

حفظ الله خادم الحرمين الشريفين، وأعاده سالما معافى لأرض الوطن

ليواصل قيادته الحكيمة لمسيرة الرخاء والتنمية والازدهار، ودوره الرياضي الكبير لدعم مسيرة التعاون الخليجي المشترك

وخدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية

المياه وأولويات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون

لقد حبانا الله سبحانه وتعالى في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ببيئة غنية في مواردها من النفط والغاز ، ولكنها شحيحة في مصادرها من المياه العذبة التي تعتبر عصب الحياة وشريانها لأي حضارة إنسانية ولكل تنمية بشرية ، تصديقا لقوله تعالى : - «وجعلنا من الماء كل شيء حي» .

ولما للمياه من أهمية بالغة لحياة الإنسان، فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والشاملة بدون دعم وتطوير هذا القطاع الحيوي والهام ألا وهو قطاع المياه .

وإدراكا من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون «حفظهم الله» لأهمية المياه ، فقد جاء إعلان أبوظبي للدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية متضمنا التأكيد على أهمية المياه والتوجيه باتخاذ خطوات جادة وحثيثة نحو إعداد استراتيجية خليجية ، شاملة بعيدة المدى ، تأخذ بالحسبان الربط بين مصادر الطاقة المتوفرة والأمن المائي والأمن الغذائي كضرورة حيوية ذات أولوية استراتيجية لمستقبل بلداننا ، مع عدم الإخلال بالتوازن البيئي في المنطقة والتعامل بجدية وكفاءة مع المؤشر البيئي العالمي .

إن لاقتصادنا مزايا ذات أهمية كبيرة تكمن في القدرة الذاتية على تحلية مياه البحر باعتباره خيارا أساسيا يتلاءم مع أوضاع دول المجلس، وفي نفس الوقت من الممكن توفير نسبة كبيرة من استهلاك المياه وما يتبعها من تكلفة أنتاج وتوزيع ، واستغلال الوفر الناتج في قطاعات التنمية الأخرى .

إن رفعه وازدهار دول مجلس التعاون تتجلى في التمعن والنظر إلى مواردنا الطبيعية، وخاصة المياه، على أنها موارد ناضبة ينبغي المحافظة عليها واستغلالها الاستغلال الأمثل، لما لذلك من أهمية لتطوير مجتمعنا وضمان العيش الكريم لأجيالنا القادمة.

عبد الرحمن بن حمد العطية
الأمين العام

المحتويات

1	المياه وأوليات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون
4	حصاد المسيرة
39	حوار مع سعادة المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الأستاذ الدكتور توفيق بن أحمد خوجة
47	السوق الخليجية واقتصاديات دول المجلس
51	مجلس التعاون وإستراتيجيته في تحقيق الأمن الغذائي
55	اتفاقيات مناطق التجارة الحرة...عائق أم حافز أمام تحرير التجارة؟
57	التحديات الاستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج
60	الولاء والانتماء للمؤسسة
61	مجلس التعاون وأمن الخليج الصيغ المطروحة
64	واحة المسيرة

كلمة معالي عبد الرحمن بن حمد العطية
الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
أمام الدورة (٢١) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون

حوار مع سعادة المدير العام للمكتب التنفيذي
لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون
الأستاذ الدكتور توفيق بن أحمد خوجة

المسيرة
ALMASEERA

العدد 35 يناير 2011م

نشرة شهرية تُعنى بمسيرة التعاون المشترك

الإشراف العام عبد الرحمن بن حمد العطية
الأمين العام

مدير التحرير نجيب عبدالله الشامسي

مستشار التحرير أحمد عبدالله الفضالة

هيئة التحرير نبيل العقيل
سالم الحجري
عبدالعزيز الفايز

سكرتير التحرير خالد سعيد السعيدي

الإخراج الفني عهود محمد الهيف

الإشراف الفني صلاح عبدالمولى

التصوير الفوتوغرافي جابر الشمري

النشر والتوزيع حمد خالد الدوسري
عبد الله سعيد العيسائي

مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الأمانة العامة
الإدارة العامة للبحوث والدراسات والنشر

ص.ب 7153 الرياض : 11462
المملكة العربية السعودية
تلفون : 7777 482 1 966 +
فاكس : 5508 281 1 966 +
www.gccsg.org

لآرائكم واقتراحاتكم
almaseera@gccsg.org

الآراء والمعلومات الواردة في هذه النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي الأمانة العامة وإنما عن رأي كاتبها.

مجلس التعاون وإستراتيجيته في تحقيق الأمن الغذائي

التحديات الاستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج

الأمين العام لمجلس التعاون

يهنئ حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بمناسبة العيد الوطني للدولة

هنأ معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2/12/2010م، حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس المجلس الأعلى لمجلس التعاون، - حفظه الله ورعاه - وشعبها العزيز، بمناسبة العيد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وأشاد معالي الأمين العام لمجلس التعاون، بما تضمنته كلمة صاحب السمو رئيس الدولة، حول مجلس التعاون وترحيب سموه أعزه الله، باستضافة أبوظبي لأعمال القمة الخليجية الحادية والثلاثين، وتأكيده على إيمان الإمارات العربية المتحدة المطلق بأن تحقيق الترابط والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون هدف استراتيجي وضرورة أمن، خاصة مع ما يشهده العالم من توجهات نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتشديده على أن الإمارات ستعمل على أداء دورها في دفع مسيرته وتفعيل منظومته والتزام قراراته.

وأضاف معالي الأمين العام لمجلس التعاون، أن كلمة صاحب السمو رئيس الدولة بهذه المناسبة، تعكس أبعادا استراتيجية مهمة، تتكامل فيها رؤية البناء الداخلي في كافة المجالات الاقتصادية والتنموية، مع سياسة مبدئية وحكيمة تدعم العمل الخليجي المشترك، والتضامن العربي والقضايا الدولية.

وعبر معاليه عن اعتزازه بالدور الرائد الذي تقوم به الإمارات العربية المتحدة في دعم ومساندة مسيرة العمل الخليجي المشترك منذ انطلاقتها من أبوظبي عام 1981م، مؤكدا على أن الحكمة والرؤى السديدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة - وإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون - حفظهم الله ورعاهم - في قيادة المسيرة المباركة، ودعمهم اللا محدود لها، قد أسهمت في استمرار عمل المجلس وعطائه، حيث أضحى نموذجا يحتذى به.

الأمين العام لمجلس التعاون

يهنئ حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بمناسبة حصول الإمارات العربية المتحدة على المركز الأول إقليميا والـ٢٢ عالميا في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هنأ معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 14/12/2010م، حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الإمارات العربية المتحدة، رئيس المجلس الأعلى لمجلس التعاون، - حفظه الله ورعاه - بحصول الإمارات العربية المتحدة على المركز الأول إقليميا والـ32 عالميا في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقال معالي الأمين العام، إن هذا الانجاز الرائع هو موضع مفخرة واعتزاز لنا جميعا في مجلس التعاون، وإنه يأتي في إطار تحقيق المزيد من الانجازات الهامة في الدولة، لاسيما في مجالات التنمية والرعاية الصحية وفرص التعليم وتحسين مستوى المعيشة، منوها في هذا الإطار بالدور الهام للقيادة الرشيدة في تحقيق تطلعات المواطنين في الإمارات العربية المتحدة، باعتبارهم غاية التنمية وهدفها المنشود.

ملك مملكة البحرين يستقبل الأمين العام لمجلس التعاون

استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه في قصر الصافرية بتاريخ 29/ 11/ 2010م، معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يزور مملكة البحرين حاليا ضمن جولة له في دول مجلس التعاون.

وقد أطلع معاليه جلالة الملك حفظه الله على أهم الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في مدينة أبوظبي في 6/ 12/ 2010م.

وقد أعرب جلالة الملك عن تقديره لكل الجهود الطيبة التي بذلها الأمين العام ومساعدوه في الأمانة العامة لمجلس التعاون دعما لمسيرة المجلس، مؤكدا جلالته حرص البحرين على تعزيز هذه المسيرة المباركة لتحقيق آمال شعوب دول المجلس وتطلعاتها إلى مزيد من التكامل والتعاون والتنسيق المشترك في المجالات كافة، وأشاد جلالته بما تحقق من إنجازات سياسية واقتصادية واجتماعية وتنموية لدول المجلس، متمنيا جلالته للقمة المقبلة التوفيق والنجاح.

وفي تصريح له عقب المقابلة أشاد معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدور الفعال والمميز لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه في دعم كل ما من شأنه تعزيز مسيرة العمل الخليجي المباركة، ولاسيما بشأن تنفيذ مملكة البحرين لكل قرارات مسيرة العمل الخليجي المشترك والدعم اللامحدود لجلالة الملك وإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس رعاهم الله لمسيرة مجلس التعاون مما كان له الأثر الايجابي في استمرار عمل المجلس وعطائه لما فيه خير مواطنيه.

وقال معالي الأمين العام ، إنه تشرف باطلاع جلالته على النتائج التي توصلت إليها اللجنة الوزارية بشأن رؤية مملكة البحرين لتفعيل مجلس التعاون، والتي قدمها جلالته إلى إخوانه أصحاب الجلالة والسمو في قمة دولة الكويت في ديسمبر الماضي.

وأضاف معالي الأمين العام أنه اطلع جلالته على الموضوعات ذات الصلة بجدول أعمال المجلس الأعلى القادم في أبوظبي بشأن القضايا السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية والأمنية والعسكرية المعروضة على قمة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، بما في ذلك الجهود المبذولة لدعم العمل الخليجي المشترك ولاسيما فيما يتصل بمشاريع التكامل، ومن بينها الربط الكهربائي وسكة حديد دول المجلس والتقدم المحرز فيما يتعلق بالدراسات التفصيلية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية في إطار المشروع الجماعي لدول المجلس، إضافة إلى مسيرة مفاوضات التجارة الحرة والحوارات الاستراتيجية مع المجموعات الاقتصادية الدولية الصديقة.

وخلص معاليه إلى تأكيد الدور المهم لجلالة الملك يحفظه الله في تنفيذ ما تضمنته مزايا السوق الخليجية المشتركة، التي تستهدف مواطني دول مجلس التعاون، وخاصة أنها تشمل العديد من المزايا الاجتماعية والاقتصادية باعتبار ذلك إنجازا ينقل المجلس من مراحل التعاون إلى التكامل.

وأضاف أنه استمع إلى آراء صاحب الجلالة حفظه الله السديدة والحكيمة المتصلة بهذه الموضوعات والهادفة إلى دفع العمل المشترك نحو آفاق أرحب لما فيه خير مواطني دول المجلس.

وتجدر الإشارة إلى أن زيارة معالي الأمين العام لمجلس التعاون لمملكة البحرين جاءت في إطار جولة قام بها في عواصم دول المجلس لاطلاع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس على التحضيرات الخاصة بالدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون والاستئناس بتوجيهاتهم السديدة.

الأمين العام لمجلس التعاون يشيد بمضامين كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين في افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثالث لمجلسي الشورى والنواب

أشاد معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 14/12/2010م، بمضامين الكلمة الضافية، لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين - حفظه الله ورعاه - بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثالث لمجلسي الشورى والنواب.

ونوه معالي الأمين العام لمجلس التعاون، بما عكسته كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك من دعم لمسيرة مجلس التعاون، مستشهدا بقوله يحفظه الله «إن مملكة البحرين لا تدخر وسعا في دعم منظومة التعاون الخليجي، وترى أن مجلس التعاون هو الإطار السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي الذي يحفظ للدول الأعضاء أمنها وقوتّها واقتصادها»، كما نوه معاليه بما حققته مملكة البحرين من إنجازات حضارية وتنموية، في ظل العهد الزاهر لجلالته، وبدور مملكة البحرين في تنفيذ قرارات مجلس التعاون، ومساندة مسيرته الخيرة.

الأمين العام لمجلس التعاون ينوه بمصادقة سمو أمير دولة قطر على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وجمهورية الهند

نوه معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 27/11/2010م، بإصدار حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر حفظه الله ورعاه، مرسوما بالتصديق على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وجمهورية الهند الموقعة بمدينة نيودلهي بتاريخ 25/8/2004م.

وأعرب معالي الأمين العام لمجلس التعاون، عن بالغ اعتزازه وتقديره للجهود الكبيرة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر حفظه الله ورعاه في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك، وحرص سموه على تحقيق المصلحة الخليجية بكافة أبعادها، وترجمة قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون إلى واقع عملي ملموس يلبي تطلعات وآمال مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كلمة معالي عبد الرحمن بن حمد العطية
الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
أمام الدورة (٢١) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون
أبوظبي ٦-٧ ديسمبر ٢٠١٠م
الإمارات العربية المتحدة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الإمارات العربية المتحدة.

أصحاب الجلالة والسمو...

أصحاب المعالي والسعادة...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في هذه الأيام المباركة، تحتضن أبوظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة اليوم أعمال مجلسكم الموقر في قمته الحادية والثلاثين برئاسة أخيكم حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، حفظه الله ورعاه، والذي لم يدخر جهدا في دعم المسيرة الخيرة، بالحكمة وسداد الرأي.

ولا يفوتني بمناسبة اليوم الوطني للاتحاد، أن أهنيء سموه الكريم وشعب الإمارات العزيز لقيام الاتحاد، داعيا المولى القدير أن يحفظ دوام نعمة الأمن والأمان لهذا البلد المعطاء، وأن يظل سندا للعمل الخليجي المشترك.

أصحاب الجلالة والسمو...

اليوم، يتزامن اجتماعكم مع إنجاز وحدث تاريخي باهر وغير مسبوق حققته دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، حفظه الله ورعاه، وتمثل ذلك بشرف الفوز باختيار الدوحة لاستضافة مونديال 2022م.

هذا الإنجاز الذي يعد مكسبا لدولة قطر ولدول مجلس التعاون والأمتين العربية والإسلامية. وفي هذه المقام، أود أن أرفع أصدق التهاني والتبريكات لحضرة

صاحب السمو الأمير ولشعب دولة قطر العزيز متمنيا إحراز المزيد من النجاحات التي تعبر عن الدور الرائد لقطر إقليميا ودوليا. وإذا كان هذا الدور يعبر عن إرادة سياسية نابعة من رؤى عصرية فإنه في الوقت نفسه يصب في مجرى الدعم للعمل الخليجي المشترك من جهة وللعمل العربي من جهة أخرى.

أصحاب الجلالة والسمو...

بمناسبة تجاوز أخيكم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، حفظه الله ورعاه، العارض الصحي، أدعو الله عز وجل أن يمتعه بموفور الصحة والعافية، وأن يعود سالما معافى إلى أرض الوطن بإذنه تعالى. وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أحيي جهوده يحفظه الله، المتواصلة الداعمة لمسيرة التعاون الخيرة ومبادراته المعهودة لإزالة أية معوقات تقف أمامها.

ويسرني أن أتوجه وبكل تقدير وإجلال إلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، حفظه الله ورعاه، على ما شهدته فترة رئاسة سموه للدورة الثلاثين للمجلس الأعلى من نشاط ومبادرات أسهمت وبإيجابية تامة في تعزيز مسيرة العمل المشترك.

كما يطيب لي أن أرفع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، التهنئة على النجاحات التي تحققت في مجال الانتخابات النيابية والبلدية الأخيرة، الأمر الذي يضع مملكة البحرين في مناخ من قيم التعددية والوئام الاجتماعي.

وفي هذا المقام، يسعدني أن أرفع لمقام حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان المعظم، حفظه الله ورعاه، ولشعب سلطنة عمان العزيز، التهنئة بمناسبة العيد الوطني الأربعين للسلطنة، والتي تشهد نهضة تنموية مباركة في عهد جلالته الزاهر مكنتها من نيل المرتبة الأولى في تقرير التنمية البشرية للعام 2010م.

أصحاب الجلالة والسمو...

لم يكن ممكنا أن ينطلق مجلس التعاون ويتجسد حضوره الفاعل لولا رعاية وريادة ودعم القائد التاريخي المغفور له، بأذن الله تعالى،الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وإخوانه الرواد، قادة دول المجلس، الذين لهم فضل التأسيس والرعاية لهذا الكيان. ومثلما سجل التاريخ بحروف من نور العطاء للقادة الرواد، فهو يوثق اليوم حيوية دوركم الفاعل أصحاب الجلالة والسمو وتصميمكم على مواصلة الدفع بمسيرة العمل المشترك لما فيه خير دول المجلس وشعوبها.

أصحاب الجلالة والسمو...

قبل نحو تسع سنوات شرفتموني، أصحاب الجلالة والسمو، بتحمل مسؤوليات الأمانة العامة لمجلس التعاون، والآن وقد اقترب موعد انتهاء تكليفكم الكريم لي أقول وبكل وضوح وشفافية، أنه لولا عون الله العلي القدير ثم مساندتكم وتوجيهاتكم وقراراتكم الداعمة لما كان بالامكان أن يتحقق ما نشهده من إنجازات في طريق التكامل المنشود.

لقد أتاحت ثقتكم الغالية، والتي تشرفت بها، الفرصة للاطلاع عن

قرب على مدى حرصكم، في أن تبلغ مسيرة التعاون أرفع درجات الانجاز. وأحمد الله الذي مكنني من العمل مع أسرة الأمانة العامة لمجلس التعاون، في السير على هدى توجيهاتكم الحكيمة ورؤيتكم الثاقبة، وتطلعاتكم نحو بلوغ الغايات والأهداف، التي قام عليها مجلس التعاون.

وقد ترسخت، أصحاب الجلالة والسمو، لدي القناعة الكاملة أن الفضل في المكانة، التي وصل إليها مجلس التعاون، والدور الفاعل له، على كافة المستويات، يعود، بعد الله، إلى تمسككم - يحفظكم الله - بقيم العمل الجماعي، وإلى الجهد الدؤوب للمجلس الوزاري واللجان الوزارية، فضلا عن المتابعة الحثيثة من أبنائكم منسوبي الأمانة العامة لمجلس التعاون.

ولعلها فرصة، لأحيي جميع من شارك في عمل هذه المسيرة الخيرة، وساهم فيها بالعطاء والجهد المخلص، وأبارك لهم ما تحقق من إنجازات التعاون والترابط، الذي بات لافتا في زمن التحديات، التي سادت وتسود في العديد من مناطق العالم.

أصحاب الجلالة والسمو...

إنجازات العمل المشترك في الفترة الماضية، التي تزامنت مع فترة عملي أمينا عاما لمجلس التعاون، وفي ظل توجيهاتكم الحكيمة ورؤاكم السديدة، هي أكثر من أن تحصى، ولست في وارد سردها بشكل مفصل، وأوجز أبرزها على النحو التالي:

ففي إطار السعي إلى تحقيق التكامل، أقمتم الاتحاد الجمركي في عام 2003م، والسوق الخليجية المشتركة في العام 2008م، ثم الاتحاد النقدي الذي دخلت اتفاقيته حيز النفاذ في العام 2010م. وهي إنجازات نوعية في تكامل العمل المشترك.

وقد أسهم الاتحاد الجمركي خلال مرحلته الاتفاقية، في تسهيل حركة السلع بين الدول الأعضاء، وزيادة حجم التجارة البينية من 15 مليار دولار في العام 2002م، وهو العام السابق لقيام الاتحاد الجمركي، إلى 61 مليار دولار في العام الماضي. كما عزز الموقع التفاوضي لدول المجلس في عالم تشتد فيه المنافسة الاقتصادية.

وقد تعاظم مردود الاتحاد الجمركي باتخاذ مجلسكم الموقر في العام 2007م قراره التاريخي بإعلان قيام السوق الخليجية المشتركة، وهو القرار الذي حقق أحد أهم تطلعات المواطنين المرتبطة بحياتهم اليومية، لا سيما المساواة فيما بينهم، في العديد من المجالات، مثل التنقل والإقامة، والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية، والتأمين الاجتماعي، والتقاعد، وممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، وتملك العقار، وتنقل رؤوس الأموال، والمعاملة الضريبية، وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

أما في مجال الصناعة والتجارة، فقد تمثل الإنجاز في إنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون في العام 2002م، واعتماد النظام الموحد لمكافحة الإغراق لحماية الصناعة الخليجية في العام 2003م، واعتماد السياسة التجارية الموحدة وتكامل الأسواق المالية في العام 2005م.

وفي مجال البنى الأساسية، دشنتم المرحلة الأولى في مشروع الربط الكهربائي في ديسمبر 2009م، ويجري العمل حاليا على الانتهاء في العام 2011م من الدراسات التفصيلية لإنشاء شبكة سكة حديد تربط الدول الأعضاء، يتوقع اكتمال تنفيذها قبل العام 2017م.

وفي شأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، تنفيذا لقرار مجلسكم الموقر، فإن الجهات المعنية، في الدول الأعضاء والأمانة العامة، تعمل على استكمال الدراسات اللازمة لذلك.

وقد حظي مجالا التعليم وتطويره بأولوية على سلم اهتماماتكم، حيث انطلق المشروع الشامل للتعليم، استنادا إلى قرار المجلس الأعلى الموقر، في ديسمبر 2003م، واعتمدتم الاستراتيجية الثقافية في عام 2008م.

إلى جانب ذلك كله، تواصل اللجنة التي شكلت تنفيذا لقرار مجلسكم الموقر في الدورة الثلاثين العمل لمتابعة توصيات منتدى الشباب والفضائيات في إطار مبادرة حضرة صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند – يحفظها الله- التي اعتمدتموها في العام 2007م، ووجهتم بتنفيذها.

كما اتخذ مجلسكم الموقر عددا من القرارات المهمة لزيادة فرص التوظيف للمواطنين، منذ قمة الدوحة في ديسمبر 2002م بما في ذلك القرار الخاص بمد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس، تحقيقا للأمن الوظيفي والطمأنينة الاجتماعية.

هناك مبادرات في مجال البيئة والتنمية المستدامة في العام 2007م ، بما في ذلك الجائزة السنوية لأفضل الأعمال البيئية، وإنشاء مركز دول مجلس التعاون لمواجهة الكوارث، بالإضافة إلى صدور قرارات وأنظمة واستراتيجيات مهمة في مجالات الصحة والبلديات والشباب والرياضة.

أما في مجال التعاون العسكري والدفاع المشترك، فقد تم تطوير قوة درع الجزيرة إلى قوات درع الجزيرة المشتركة في العام 2006م، وتوّج التعاون في هذا المجال المهم، بإقرار الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون في العام 2009م، وإضافة لواء للتدخل السريع في العام 2008م.

وفي المجال الأمني اعتمد مجلسكم الموقر تحديث وتطوير الاتفاقية الأمنية الشاملة في العام 2008م، ووقعت الدول الأعضاء، في العام 2004م، على اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب، وأقامت دول المجلس مركزا للمعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات في الدوحة. ويجري العمل على تحديث الاتفاقية الأمنية من قبل أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية، والتي سبق وأن أقرت في الدورة الرابعة عشرة 1993م لتلبي متطلبات المرحلة الراهنة واحتياجات الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق ، تبدو أهمية تعزيز التعاون الأمني أكثر من أي وقت مضى، حفاظا على الأمن، ولإحباط أي مخططات تستهدف الأمن والاستقرار في

أية دولة من دول المجلس. وأنوه هنا بإفشال أجهزة الأمن في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية لمخططات إرهابية استهدفت زعزعة الأمن وترويع الأبرياء من المواطنين والمقيمين.

أما بشأن الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى، فلقد وافقتم، حفظكم الله، في العام 2002م، على أن يكون مقرها الدائم مدينة مسقط، ووجهتم بالعمل على تطويرها. وقد قامت الهيئة الاستشارية بإثراء العمل المشترك بمرئيات مدروسة في العديد من الموضوعات المهمة.

وتواصل لجنة رؤساء المجالس التشريعية : الشورى والنواب والوطني والأمة والتي وجه مجلسكم الموقر بتشكيلها في العام 2007م اجتماعاتها وتقديم مرئياتها بما يعزز العمل المشترك.

ويسرني إحاطة مجلسكم الموقر، بأن عملية تنفيذ القرارات قد استكملت تقريبا، ولم يبق إلا القليل مما لم يتم تنفيذه، وفي هذا السياق أشيد بجهود اللجنة الوزارية المعنية بمتابعة تنفيذ القرارات، وبما تقوم به الدول الأعضاء من أجل استصدار الأدوات التشريعية اللازمة لتنفيذ ما تبقى من هذه القرارات.

أصحاب الجلالة والسمو...

ما أشرت إليه يمثل أبرز مشاهد الانجاز خلال العقد الثالث من عمر مجلس التعاون، مؤكدا على أن تطلعات مواطنيكم لا حدود لها، فهم تواقون إلى المزيد من الانجازات في ظل توجيهاتكم الكريمة. وهذا يعني أن تحدي الفترة المقبلة يكمن في مدى استكمال تحقيق مسارات التعاون بين دول المجلس لهذه التطلعات بالمزيد من العمل الجماعي في إطار الإرادة والتصميم. وإنني على ثقة بأن المجلس الأعلى الموقر، سيتخذ من القرارات، وسيصدر من التوجيهات ما يقوي مسارات التعاون، ويزيل ما يواجهها من عقبات، خاصة وأنه قد اجتاز الكثير منها.

أصحاب الجلالة والسمو...

أمامكم جدول أعمال الغد وهو حافل بالموضوعات السياسية والاقتصاديةوالاجتماعيةوتقارير المتابعة ونتائج الدراسات التي وجهتم بتنفيذها في مختلف مسارات العمل المشترك، وإنني لعلى يقين في أنها ستحظى باهتمامكموتوجيهاتكم الكريمة بما يدعم مسيرة الخير والعطاء.

أصحاب الجلالة والسمو...

من القلب، لكم الشكر الجزيل والتقدير الجم، على ما غمرتموني به، من ثقة وتوجيهات سديدة، ودعم متواصل خلال السنوات التسع الماضية، متطلعا إلى أن أكون قد وفقت في خدمة هذه المسيرة المباركة، وأن ما قمت به كان على قدر المسؤولية التي حملتموني إياها والطموحات التي تتطلعون إليها. وستبقى بمشيئة الله راية ومسيرة العمل الخليجي الجماعي المشترك خفاقة ومعطاءة بدعمكم وإرادتكم التي لا تعرف الكلل.

اسأل الله العلي القدير أن يكلل أعمال هذا الاجتماع الهام بالتوفيق، وأن يسدد على طريق الخير خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

الأمين العام لمجلس التعاون يهنئ دولة قطر بفوز ملفها بشرف استضافة مونديال كأس العالم للعام 2022م

هنأ معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2/12/2010م، حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر - حفظه الله ورعاه - وسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ولي عهده الأمين رئيس اللجنة الأولمبية القطرية، وصاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم حضرة صاحب السمو الأمير، ومعالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الموقر، وسمو الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني الممثل الشخصي لسمو الأمير، وسعادة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني رئيس ملف دولة قطر لاستضافة مونديال 2022م والشعب القطري العزيز، بخالص التهاني والتبريكات، بالانجاز الرياضي التاريخي الكبير، والمتمثل بفوز دولة قطر بشرف استضافة مونديال كأس العالم لكرة القدم للعام 2022م.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إن نجاح دولة قطر في استضافة بطولة كأس العالم للعام 2022م، وهي البطولة الأهم والأكبر عالميا، هو نجاح لكافة دول مجلس التعاون والدول العربية و الإسلامية، كما أن اختيار دولة قطر لاستضافة هذا الحدث الهام جاء بعد قناعة تامة ومطلقة بأن دولة قطر تمتلك من الإمكانات والقدرات البشرية والتنظيمية ذات المواصفات العالمية، والمناخ المناسب لاحتضان مثل هذا الحدث الدولي الهام، الذي تتطلع، كافة شعوب العالم للمشاركة فيه ومتابعة منافساته.

وأشاد معالي الأمين العام لمجلس التعاون بالنجاح الباهر الذي حققه رئيس ملف دولة قطر 2022 م، سعادة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني، وأعضاء فريقه، الذي أبلى بلاء حسنا للوصول إلى النتيجة المشرفة، معتبرا أن ذلك يمثل فخرا للشباب القطري والخليجي والعربي والإسلامي وكل شرفاء العالم الذين أيدوا الملف القطري.

وأعتبر معالي الأمين العام لمجلس التعاون، أن ثقة العالم باختيار دولة قطر لاستضافة هذا التجمع الرياضي العالمي الكبير، يعد مفخرة ليس لدولة قطر وحدها، وإنما مفخرة لدول مجلس التعاون وكافة دول المنطقة، باعتبار أن دولة قطر هي أول دولة في الشرق الأوسط تستضيف بطولة كأس العالم، مما سيعزز مكانة هذه المنطقة الهامة من العالم.

ونوه معالي الأمين العام لمجلس التعاون بحيادية الفيفا في اختيار دولة قطر استنادا إلى تكامل ملفها الذي قدمته للاتحاد الدولي لكرة القدم، دون انحياز لهذا الطرف أو ذاك.

وخلص معاليه، إلى أن فوز دولة قطر، لا يمكن النظر إليه كفوز رياضي فقط، لأن هذا الانتصار الكاسح هو نتاج طبيعي لسياسات عصرية وبناء مؤسسي ودستوري رصين يواكب روح العصر ويستشرف آفاق المستقبل، هذا فضلا عن الدبلوماسية والسياسة الحكيمة التي بنت شبكة علاقات إيجابية واسعة مع مختلف بلدان العالم، وشكلت ملحمة تضامن عالمية تدعو إلى تعميق قيم التفاعل الثقافي والحضاري بين الأمم والشعوب.

سمو نائب أمير دولة قطر يستقبل الأمين العام لمجلس التعاون

نوه معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 5/12/2010م، بعد استقبال سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني نائب سمو الأمير ولي العهد بدولة قطر - حفظه الله - له في الدوحة، بجهود حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر حفظه الله ورعاه الحثيثة والمتواصلة في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك وعلى كافة الصعد.

كما هنأ معالي الأمين العام لمجلس التعاون، نائب سمو الأمير ولي العهد بالانجاز الرياضي التاريخي الكبير، والمتمثل بفوز دولة قطر بشرف استضافة مونديال كأس العالم لكرة القدم للعام 2022م، معربا عن ثقته المطلقة بالقدرة التنظيمية والمواصفات العالمية للمنشآت الرياضية بدولة قطر، مشيدا في هذا السياق بالجهود الكبيرة التي بذلتها لجنة ملف دولة قطر برئاسة سعادة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني رئيس الملف والتي حازت على شرف تنظيم المونديال 2022م، متمنيا لدولة قطر قيادة وحكومة وشعبا المزيد من التقدم والرقي والازدهار.

وقال معاليه، إنه تشرف باطلاع نائب سمو الأمير ولي العهد، على المواضيع التي ستتم مناقشتها من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون حفظهم الله ورعاهم في قمتهم الحادية والثلاثين والتي بدأت في أبوظبي يوم 6/12/2010م، والتي تضمنت المواضيع ذات الصلة بالتعاون الاقتصادي والتنموي والأمني والعسكري، ومرئيات الهيئة الاستشارية، وتقارير المتابعة بشأن مشاريع التكامل الخليجي، والربط الكهربائي والتقنية النووية للاستخدامات السلمية، والحوارات الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الصديقة، إضافة الى القضايا السياسية الراهنة، مضيفا أنه قد استمع إلى آراء نائب سمو الأمير ولي العهد السديدة المتصلة بتلك الموضوعات، من أجل دفع العمل الخليجي المشترك نحو آفاق أرحب.

الأمين العام لمجلس التعاون : سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل غطرستها في إطار مخططات مدروسة لفرض التهويد كأمر واقع لنسف أية محاولات هادفة لتحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط

اعتبر معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 8/12/2010م، أن الإجراءات والأساليب الإسرائيلية الهادفة للسيطرة على ممتلكات العرب في مدينة القدس المحتلة تؤكد، وبما لا يدع مجالا للشك، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل غيها وغطرستها المستمرة في إطار مخططات مدروسة لفرض التهويد كأمر واقع لنسف أية محاولات هادفة لتحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط.

ورأى معاليه، قبيل مغادرته أبوظبي بعد مشاركته في القمة (31) لقادة مجلس التعاون، أن استمرارية النهج الاستيطاني الإسرائيلي المرفوض عربيا وإسلاميا ومن دول العالم المحبة للسلام يضع القوى الكبرى أمام اختبار جديد لصدقيتها، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها طرفا أعلن منذ البدء حرصه على المشاركة في إنجاح التسوية وحل معضلة السلام في المنطقة.

وخلص معالي الأمين العام إلى التأكيد على دعم دول مجلس التعاون الثابت والمبدئي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأملاكه، واسترداد أراضيه المسلوبة من أجل قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

الأمين العام لمجلس التعاون : احتضان دولة الكويت للمؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان رسالة جديدة تؤكد أن دول مجلس التعاون تتقدم دوما صفوف المبادرين إلى مد يد العون للسودان في كل ربوعه

نوه معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 1/ 12/ 2010م، باحتضان دولة الكويت للمؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان، الذي يمثل محطة دعم كبرى للتنمية ليس فقط في منطقة شرق السودان، التي تستحق المؤازرة بعدما شهدت توقيع اتفاق سلام أنهى الحرب في تلك المنطقة، بل إن هذا المؤتمر يشكل رسالة جديدة تؤكد أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتقدم دوما صفوف المبادرين إلى مد يد العون للسودان في كل ربوعه، في سبيل ترسيخ دعائم الاستقرار والأمن باعتبارها مفتاح النجاح لأي جهد تنموي.

وأكد معالي الأمين العام لمجلس التعاون، في كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان، والذي استضافته دولة الكويت، أن دول مجلس التعاون وقفت وستقف دوما إلى جانب السودان في مجال التنمية، لأن تنمية السودان وتثبيت استقراره الاقتصادي يشكلان ضرورة ملحة تهمنا كما تهم أهل السودان، خاصة أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية والاستقرار بمفهومه الواسع والأشمل. وفي حين أن الأمن يحظى باهتمام الكثيرين في المجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بالسودان، فإن للاستقرار الاقتصادي والتنموي دورا أساسيا في تعزيز الأمن والاستقرار السياسي في السودان، وهو ما سينعكس على المنطقة بأسرها. وقد كنا في مجلس التعاون وسنبقى في صدارة الدول التي تبادر إلى المشاركة في أي محفل إقليمي أو دولي لدعم السودان، انطلاقا من هذا المرتكز والرؤية المبدئية.

وأضاف معاليه، إنه في الوقت الذي ينعقد فيه المؤتمر، فإن قضية دارفور تحظى باهتمام كبير من قبل دول مجلس التعاون، من خلال الدور القطري المتواصل والهادف إلى مساعدة السودانيين على طي ملف أزمة دارفور بتحقيق سلام شامل، حتى تنطلق هناك أيضا عجلة إعادة إعمار ذلك الإقليم الذي يشكل السلام في ربوعه ضرورة كبرى، لأن ذلك ينعكس أيضا على بقية ربوع السودان خيرا وسلاما وتنمية، وإن دول مجلس التعاون مهتمة باستقرار كل مناطق السودان، وخاصة العلاقة بين الشمال والجنوب، ونأمل أن يتم إجراء الاستفتاء في جنوب السودان في يناير المقبل في أجواء آمنة ومستقرة، وأن يستمر الحوار بين الشمال والجنوب حتى تتسم العلاقة بين الجانبين بالتعاون والتفاهم والتكامل، أيا كانت طبيعة ونتيجة الاستفتاء.

وطالب معالي الأمين العام لمجلس التعاون، المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته ورصد الاحتياجات الإنسانية الملحة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم وتطوير البنى الأساسية من خلال المؤسسات الدولية ذات الصلة، والعمل على تحقيق تنمية اجتماعية في شرق السودان، جنبا إلى جنب مع الأقاليم الأخرى في السودان، فاستنادا إلى التقارير من المنظمات الدولية الرائدة فإن أجزاء كبيرة من شرق السودان تشهد وضعا إنسانيا متدهورا على الرغم من الجهود المبذولة على مدى السنوات الأخيرة، ولا يزال توفير الرعاية الصحية النوعية والتعليم والبنى الأساسية من أبرز التحديات التي يواجهها شرق السودان، حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

الأمين العام لمجلس التعاون

يعرب عن إدانته الشديدة لاعتزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي مد خط سكة حديد يربط مستوطنة (آرييل) ببلدة رأس العين شرق تل أبيب

أعرب معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/11/28م، عن إدانته الشديدة لاعتزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مد خط سكة حديد يربط مستوطنة (آرييل) ببلدة رأس العين شرق تل أبيب.

وقال معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إن هذه الممارسات الإسرائيلية المشينة، تعد انتهاكا صارخا للقوانين والأعراف الدولية، يؤكد على نهج الغطرسة الذي تتبعه الحكومة الإسرائيلية، ومن دون أي التزام أو اعتبار للقانون الدولي.

ودعا معاليه الأسرة الدولية، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، إلى تحمل مسئولياتهم الكاملة والتدخل بحزم، لمنع مثل هذه الممارسات العدوانية المتواصلة، التي تشكل تهديدا للأمن والسلم والاستقرار من جهة، وتنسف أي محاولات لإعادة المفاوضات من جهة أخرى.

وجدد معالي الأمين العام لمجلس التعاون، دعم دول مجلس التعاون للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، من اجل استرداد حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

الأمين العام لمجلس التعاون

يجتمع مع الوزير المسئول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عمان

اجتمع معالي يوسف بن علوي عبد الله، الوزير المسئول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عمان، بتاريخ 2010/12/4م، بمكتبه بمقر وزارة الخارجية بالعاصمة العمانية مسقط، مع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي قام بجولة لعواصم دول المجلس لإطلاع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون على التحضيرات والمواضيع الخاصة بالدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، والتي عقدت في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 6 و7 ديسمبر 2010م، والاستئناس بتوجيهاتهم السديدة.

تم خلال الاجتماع استعراض الموضوعات ذات العلاقة بالعمل الخليجي المشترك التي سيتناولها اجتماع المجلس الوزاري (وزراء خارجية) التكميلي، الذي عقد في أبوظبي، إضافة إلى الملفات ومشروع جدول الأعمال التي تم استعراضها أمام الدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

الأمين العام لمجلس التعاون

يتلقى رسالة من رئيس الوزراء البريطاني

تلقى معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/12/14م، رسالة من معالي ديفيد كاميرون، رئيس وزراء بريطانيا، تتعلق بتعزيز وتقوية علاقات الصداقة بين المملكة المتحدة ومجلس التعاون.

رحب رئيس وزراء بريطانيا، خلال الرسالة، بالنتائج الطيبة التي تحققت خلال فعاليات أيام مجلس التعاون في أوروبا، والتي استضافتها لندن خلال شهر أكتوبر الماضي، واجتماع الأمين العام لمجلس التعاون مع لجنة المبادرة الخليجية الوزارية البريطانية، والتي عقدت على هامش الفعاليات، وقد تم تسليم الرسالة عبر الطرق الدبلوماسية.

الأمين العام لمجلس التعاون

يوقع عقدا مع شركة أمريكية لتطوير استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية

وقع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/11/30م، في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض، عقدا مع شركة لايت بريدج الأمريكية، بشأن إعداد الدراسة الاستراتيجية للطرق المحتملة لتقييم مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون، في تطوير استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وأوضح معالي الأمين العام لمجلس التعاون، أن التوقيع على هذا العقد يأتي لتقديم الخدمات الاستشارية لإعداد دراسة حول تقييم التعاون الإقليمي في مجالات تطوير برامج مدنية لاستخدامات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه في دول مجلس التعاون.

الجدير بالذكر أن توقيع هذا العقد يأتي ضمن سعي الأمانة العامة لمجلس التعاون الدءوب لتنفيذ توجيهات المجلس الأعلى لمجلس التعاون، حيث قرر القادة - يحفظهم الله - خلال الدورة السابعة والعشرين «قمة الشيخ جابر» التي عقدت في الرياض في ديسمبر 2006م، البدء في إجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون، لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية، طبقا للمعايير الدولية، وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع إمكانية الاستعانة بخبرات الشركات العالمية المتخصصة ذات الإمكانيات العالية في هذا المجال.

الأمين العام لمجلس التعاون : أفغانستان تواجه تحديات اقتصادية كبيرة ولديها إمكانيات واعدة

قال معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/11/30م، إن أفغانستان تواجه اليوم تحديات اقتصادية كبيرة، ولكن لدى أفغانستان إمكانيات واعدة كبيرة أيضا، في شعبها ومواردها الطبيعية، والتي تحتاج إلى الاستثمار لترجمتها إلى واقع ملموس يوفر لمواطني أفغانستان العيش الكريم ويساهم في إعادة اعمارها.

وأضاف معالي الأمين العام لمجلس التعاون، في كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر الدولي للاستثمار في أفغانستان، المنعقد في مدينة دبي - الإمارات العربية المتحدة، يجب أن يكون الدور الأكبر في هذا الاستثمار للقطاع الخاص، الذي يمكن أن يكون الأكثر فاعلية في توفير الموارد والمعرفة والخبرة لتطوير موارد أفغانستان الذاتية، ولذلك فإن هذا المؤتمر يأتي في الوقت المناسب، ليجمع بين مؤسسات الاستثمار الدولية ونظرائها في أفغانستان، وذلك لهدف واحد وهو التحقيق الكامل لإمكانات أفغانستان، لمصلحة أبناء أفغانستان وشركائهم في التنمية والاستثمار.

وأشار معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إلى أن عقودا من الحرب قد دمرت البنية التحتية في أفغانستان، مما أثر على قدرة الاقتصاد الأفغاني على النمو والإنتاج. ولذلك فإن استعادة الاقتصاد لصحته مرهون بإعادة بناء وتطوير وصيانة البنية التحتية. ولذلك، فإن أفغانستان تحتاج إلى تطوير شبكات الطرق والمطارات والاتصالات، كما تحتاج إلى تطوير البنية التحتية اللازمة للتنمية البشرية، بما في ذلك المدارس والجامعات والمستشفيات، وهي لبنات البناء الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الأفغاني.

في كلمته أمام الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج. الأمين العام لمجلس التعاون : التعليم في قائمة أولويات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس

قال معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،بتاريخ 2010/12/14م، إننا جميعا محظوظون أن كان التعليم في قائمة أولويات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس. جاء ذلك في كلمته التي ألقاها أمام الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج، الذي افتتح في 2010/12/14م في أبوظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة.

وأضاف معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إنه بنهاية الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج، يكون مكتب التربية قد انتهى من تنفيذ برامج مشروع التطوير الشامل للتعليم، وقبل ذلك كان قد انتهى من تنفيذ برامج الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام وبهذه المناسبة، أود الإشارة إلى الاهتمام الذي تجده قرارات المجلس الأعلى من قبل مؤتمركم العام، وهو تعبير عن إدراك للمسؤولية التي تحملونها ووعي بأهمية استثمار الفرص التي يمثلها صدور مثل هذه القرارات. كما أن الخطة الجديدة للمكتب في دورته المالية القادمة، والتي سيتم تدارسها اليوم ستشتمل على عدد من البرامج التي ترمي إلى استثمار البرامج التي سبق أن نفذها المكتب إما في إطار الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم، أو في إطار وثيقة التطوير الشامل للتعليم. وأود هنا أن أشيد بهذا التوجه، والتأكيد على أهميته باعتباره ينسجم مع الطبيعة الشاملة لتلك البرامج والمحاور التي تضمنتها قرارات المجلس الأعلى، وإنني على ثقة في أن مؤتمركم العام، سيتخذ الخطوات الكفيلة بدعم مثل هذا التوجه، وبما من شأنه أن يساعد في تحقيق مبدأ الاستمرارية الذي قامت عليه مثل هذه البرامج بحيث يؤدي ذلك إلى تعميقها وتعميم الاستفادة منها.

الأمين العام لمجلس التعاون يجتمع برئيس وأعضاء لجنة النقل البري بمجلس الغرف السعودية

اجتمع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 12/12/2010م، في مكتبه بمقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض مع أعضاء لجنة النقل البري بمجلس الغرف السعودية برئاسة الأستاذ سعود الهادي النفيعي رئيس لجنة النقل البري بمجلس الغرف السعودية ورئيس اللجنة الخليجية للنقل في اتحاد غرف دول مجلس التعاون.

جرى خلال الاجتماع بحث تعزيز التعاون بين الأمانة العامة لمجلس التعاون ومجلس الغرف بالمملكة العربية السعودية، كما تناول الاجتماع المواضيع الخاصة بقطاع النقل والجمارك بدول المجلس وخاصة ما يتعلق بمنح التأشيرات لسائقي الشاحنات والحافلات التي تمارس خدماتها في مجال النقل البري بين دول المجلس، إضافة إلى موضوع تفعيل قرار المجلس الأعلى في دورته (27)، المنعقدة في الرياض عام 2006 م، والخاص بالسماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاط خدمات النقل بأنواعه بدول المجلس.

وأكد معالي الأمين العام لمجلس التعاون خلال الاجتماع، بعد أن استمع من رئيس اللجنة الأستاذ / النفيعي عن القضايا التي تهم هذا القطاع، على الاهتمام من لدن قادة دول مجلس التعاون حفظهم الله ورعاهم لدفع مسيرة العمل المشترك بين دول المجلس في جميع المجالات، وخاصة المجال الاقتصادي ومن أهمها قطاع النقل. وقال إن توجيهات القادة حفظهم الله بتذليل أية عقبات تواجه التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، موضحا بأن الأمانة العامة ستسعى جاهدة مع الجهات المعنية في الدول الأعضاء إلى تذليل العقبات والقضايا المثارة في هذا الاجتماع، تنفيذا لقرارات المجلس الأعلى والاتفاقية الاقتصادية المتعلقة بقطاع النقل.

تجدر الإشارة إلى أن هذا اللقاء يأتي قبيل انعقاد اجتماع اللجنة المنظمة لمؤتمر دول مجلس التعاون الأول للنقل والسكك الحديدية المزمع عقده في العاصمة القطرية الدوحة خلال شهر أكتوبر 2011م.

الأمين العام لمجلس التعاون: القلق الدولي نتيجة الأخطار المتزايدة لانتشار الأسلحة النووية ازداد، والتعامل معها بسياسات انتقائية غير عادلة أدى لتكديس كميات مرعبة منها

قال معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،بتاريخ 2010/12/11م، إننا حريصون في مجلس التعاون على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتفعيل الركائز التي تستند إليها المعاهدة، وهي عدم الانتشار، ونزع السلاح، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ونؤكد في هذا الشأن على عدم جواز المساس بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وعدم وضع العقبات أمام الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة في سعيها لتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية، وقال معاليه إننا ندعو إلى حل قضية الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وغني عن القول، فإننا في مجلس التعاون، نؤكد على أهمية اتخاذ التدابير الفعالة لكي تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين مع مراعاة الأخذ في الاعتبار مبادئ حق الدول في اقتناء وسائل الدفاع عن النفس، وسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والنظر إلى خصوصية كل منطقة فيما يخص الأمن والدفاع.

وأضاف معالي الأمين العام لمجلس التعاون، في كلمته التي ألقاها أمام ورشة العمل للتعريف بقرار مجلس الأمن رقم 1540 ، بشأن الحد من انتشار أسلحة التدمير الشامل، الذي استضافته العاصمة السعودية الرياض، أن القلق الدولي قد ازداد نتيجة الأخطار المتزايدة لانتشار الأسلحة النووية، والتي أدى التعامل معها بسياسات انتقاء غير عادلة إلى تكديس كميات مرعبة منها، إضافة إلى تطوير أسلحة فتاكة جديدة، يجري استحداثها في العديد من الدول من دون مراعاة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وأكد معاليه، أن بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية، لا تنظر بجدية إلى التزاماتها بنزع السلاح النووي، بل تتعمد الإخلال بالتزاماتها الدولية في مضمار عدم الانتشار النووي، وتتجاهل وعودها التي أعطت للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والدليل الماثل للعيان على الخلل المشار إليه، هو استمرار تعاون بعض الدول النووية مع إسرائيل في المجال النووي، بل والأخطر من ذلك، قيام عدد من الدول في المعاهدة بمنح استثناءات للدول غير الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي، دون أن تتوفر لديها السلطة القانونية لاتخاذ القرار منفردة، الأمر الذي يتعارض مع التزامات المعاهدة ومقررات مؤتمرات مراجعتها.

وأشار معالي الأمين العام لمجلس التعاون، إلى أن منطقة الشرق الأوسط، لا تزال تشكل المثال الصارخ لقصور فاعلية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في تحقيق الأمن لأطرافها، إذ أنها المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهودا دولية فعلية لإخلائها من الأسلحة النووية، وهذا أمر يشجع إسرائيل على حيازة قدرات نووية عسكرية خارج أية رقابة دولية. وهنا يجدر التحذير من مخاطر استمرار الصمت الدولي تجاه مواقف إسرائيل التي انتقلت من سياسة الغموض النووي إلى التصريح علنا بامتلاك أسلحة نووية وسط صمت المجتمع الدولي وقبوله لهذا الوضع المرفوض، والذي دام طويلا، وأفقد شعوب المنطقة إيمانها بفكرة عدم الانتشار النووي، بل وشجع على إحياء سباق التسلح، بالرغم من انعكاسات ذلك على الأمن والاستقرار والسلم الدولي.

ونبه معالي الأمين العام لمجلس التعاون، في كلمته إلى أن من التحديات الأخرى في مجال نزع السلاح، انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاخفاق في استعراض هذه المشكلة بشكل مهني بسبب غض الطرف عن مسؤولية بلدان المنشأ التي تصدر الملايين من تلك الأسلحة دون قيود أو رقابة كافية على التصدير. وأن مما يثير قلقنا العميق أيضا، انتشار الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، كتلك التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان، ولا زالت تقتل المدنيين، وتصيبهم بعاهات دائمة، ولذلك، فقد قامت دول مجلس التعاون بالتوقيع على إعلان ولينغتون للذخائر العنقودية الصادر عن مؤتمر دبلن.

الأمين العام لمجلس التعاون يجتمع بسفير البوسنة والهرسك لدى المملكة العربية السعودية

اجتمع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 11 /12 /2010م، في مكتبه بمقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض مع سعادة / رازم تشوليتش، سفير جمهورية البوسنة والهرسك لدى المملكة العربية السعودية.

جرى خلال اللقاء بحث تعزيز العلاقات بين مجلس التعاون وجمهورية البوسنه والهرسك في شتى المجالات، والسبل الكفيلة بدعمها وتطويرها بما يخدم مصلحة الجانبين، وخاصة ما يتعلق منها بالمسائل الاقتصادية.

الأمين العام لمجلس التعاون يجتمع بسفير النرويج لدى المملكة العربية السعودية

اجتمع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 11 /12 /2010م، في مكتبه بمقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض مع سعادة / كارل فيبه، سفير النرويج لدى المملكة العربية السعودية.

جرى خلال اللقاء بحث تعزيز العلاقات بين مجلس التعاون ومملكة النرويج في شتى المجالات، والسبل الكفيلة بدعمها وتطويرها بما يخدم مصلحة الجانبين،وكما جرى بحث اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون ودول الافتآ(سويسرا، واسلندا، والنرويج، ليختنشتاين)، والتي وقعت بين الجانبين في 2009/6/22م.

كما تطرق اللقاء إلى الترتيبات الجارية من قبل الجهات المختصة في مملكة النرويج لإقامة منتدى خلال شهر فبراير القادم، والذي سيشارك فيه الأمين العام لمجلس التعاون بناء على دعوة مسبقة.

الأمين العام لمجلس التعاون يجتمع مع السفير الروماني لدى المملكة

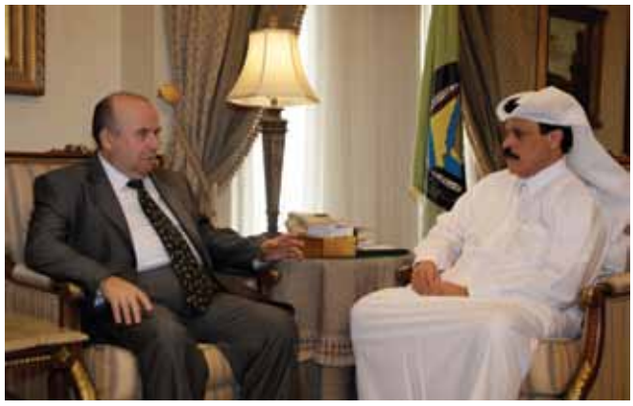

اجتمع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 13 /12 /2010م، بمكتبه بمقر الأمانة العامة للمجلس مع سعادة السفير / يون دوبرتش سفير رومانيا لدى المملكة العربية السعودية.

جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات التي تربط دول مجلس التعاون ورومانيا في شتى المجالات والسبل الكفيلة بتطويرها وتعزيزها خاصة ما يتعلق بالتبادل التجاري والاستثمار، كما تم استعراض الترتيبات الجارية لتنظيم (منتدى مجلس التعاون – رومانيا الاقتصادي)، المقرر عقده في العاصمة الرومانية بوخارست، خلال شهر مارس 2011م، بالتعاون بين الأمانة العامة لمجلس التعاون، واتحاد الغرف التجارية لدول مجلس التعاون، والجهات الرومانية المعنية .

الأمانة العامة لمجلس التعاون ترحب بمبادرة دولة الكويت باستضافة المؤتمر الدولي لإعادة إعمار شرق السودان

رحبت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/11/27م، بمبادرة دولة الكويت الكريمة باستضافة المؤتمر الدولي لإعادة إعمار شرق السودان الذي عقد في الكويت، في الأول والثاني من شهر ديسمبر.

وقال معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون، إن هذا المؤتمر قد انعقد في مرحلة هامة ودقيقة، أحوج ما يكون السودان الشقيق فيها لمثل هذه المبادرات البناءة، وذلك لترسيخ أسس اتفاق سلام شرق السودان، الذي تم التوقيع عليه بالعاصمة الاريترية أسمره في أكتوبر 2006م، فضلا عن أنه يشكل فرصة لكي تتمكن الجهات المشاركة من المانحين والمستثمرين على المستويين العربي والدولي، لدعم فرص التنمية في شرق السودان، خاصة في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية والاستثمار الزراعي.

الجدير بالذكر أن المؤتمر يعقد بالتعاون والتنسيق مع حكومة السودان والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لجنة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي تعقد اجتماعها السابع والخمسين بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون

عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بتاريخ 2010/11/30م، الاجتماع السابع والخمسون للجنة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وناقشت اللجنة عددا من الموضوعات المتعلقة بالإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي من بينها متابعة تطورات دراسة مسودة التشريعات الرقابية والإشرافية على الجهاز المصرفي بدول المجلس، وترتيبات الحلقة النقاشية التي ستعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر مارس عام 2011م بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية وذلك حول قضايا الإشراف والرقابة المصرفية، وتركز على موضوع كفاية رأس المال وبازل3 (Capital Adequacy and Basel III)، إضافة إلى استعراض التطورات الرقابية والإشرافية بدول المجلس.

وعقد على هامش اجتماع اللجنة ورشة العمل السادسة لمشروع توحيد منظومة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي في دول المجلس بالاشتراك مع الشركة الاستشارية المكلفة بإعداد صياغة الإطار العام لنموذج العمل الإشرافي المشترك على النظام المصرفي بدول المجلس، والذي ستتم صياغته لاحقا كوثيقة قانونية تجسد تشريعات رقابية وإشرافية مشتركة لدول مجلس التعاون، كجزء من الجهود الرامية إلى زيادة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون وتحقيق متطلبات الاتحاد النقدي.

البيان الختامي للدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

٢٠ ذو الحجة ١٤٣٠ و ١ محرم ١٤٣١هـ الموافق ٦ و ٧ ديسمبر ٢٠١٠م

تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الإمارات العربية المتحدة، عقد المجلس الأعلى دورته الحادية والثلاثين في مدينة أبوظبي يومي الاثنين والثلاثاء 30 ذو الحجة 1431 و1 محرم 1432 هـ الموافق 6 . 7 ديسمبر 2010م، برئاسة حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الإمارات العربية المتحدة رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو :

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة - ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود - النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الوزراء في سلطنة عمان

حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - أمير دولة الكويت

وشارك في الاجتماع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد هنأ المجلس الأعلى حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الإمارات العربية المتحدة، حفظه الله ورعاه، على توليه رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى، مشيدا بما اشتملت عليه كلمة سموه من مضامين سامية، ورؤى هادفة، وحرص على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات، والدفع بها إلى مجالات أرحب وأوثق خلال الفترة القادمة. كما هنأ سموه، حفظه الله، باليوم الوطني التاسع والثلاثين للإمارات العربية المتحدة، متمنيا للإمارات وشعبها العزيز مزيدا من التقدم والازدهار.

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة، الصادقة والمخلصة، التي بذلها حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت رئيس الدورة الماضية للمجلس الأعلى، حفظه الله ورعاه، وحكومته الرشيدة، خلال فترة رئاسة سموه للدورة الثلاثين للمجلس الأعلى، وما أولاه سموه من حرص ومتابعة لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، وما تحقق من خطوات وإنجازات هامة دفعت بمسيرة التعاون المشترك إلى مراحل أكثر تقدما ومجالات أرحب، تحقيقا لمزيد من الرخاء لمواطني دول مجلس التعاون.

كما عبر أصحاب الجلالة والسمو، قادة دول مجلس التعاون، عن سعادتهم بما أوضحه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، عن صحة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه، وزوال العارض الصحي العابر، داعين الله العلي القدير أن يُسبغ عليه دوام الصحة

والعافية، وأن يمده بتوفيقه، وأن يُعيده سالما معافى، لمواصلة قيادة المملكة العربية السعودية، ودعم مسيرة التعاون المباركة.

وأشاد المجلس الأعلى بنتائج مشاركة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه، في قمة العشرين التي عقدت في كل من مدينة تورنتو بكندا بتاريخ 26 يونيو 2010م، ومدينة سيول بكوريا الجنوبية، بتاريخ 11 نوفمبر 2010م، مثمنا الدور الهام الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في العلاقات السياسية والاقتصادية على المستوى العالمي.

وهنأ المجلس الأعلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، بالعيد الوطني التاسع والثلاثين، وبالانتخابات النيابية والبلدية، التي جرت مؤخرا في مملكة البحرين، مشيدا بها كعلامة مضيئة في مسيرة التنمية والتطوير التي يقودها جلالته.

كما رحب المجلس الأعلى برعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، للدورة الأولمبية الأولى للألعاب الرياضية بدول مجلس التعاون، المقرر انطلاقها في مملكة البحرين في 16 إبريل 2011م.

كما هنأ المجلس الأعلى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، حفظه الله ورعاه، بالعيد الوطني الأربعين المجيد، مشيدا بما حققته السلطنة من إنجازات عظيمة مما أهلها للحصول على المركز الأول على مستوى العالم في سرعة معدل التنمية البشرية بين مائة وخمس وثلاثين دولة، متمنيا للسلطنة وشعبها العزيز دوام التقدم والرخاء والازدهار.

وهنأ أصحاب الجلالة والسمو، قادة دول مجلس التعاون، حفظهم الله ورعاهم، أخاهم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، حفظه الله ورعاه، بفوز دولة قطر باستضافة كأس العالم، لعام 2022م، وعبر المجلس الأعلى عن سعادته البالغة لاحتضان دولة قطر لهذا الحدث التاريخي والعالمي الكبير، مؤكدا دعم دول المجلس اللامحدود لدولة قطر في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إنجاح مونديال 2022م، باعتباره مفخرة لدول وشعوب مجلس التعاون، وللعالمين العربي والإسلامي، ولمحبي السلام العالمي، وتعزيزا لحوار الحضارات والثقافات، ومثمنا الجهود المميزة لسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ولي العهد، ولسعادة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني رئيس لجنة ملف قطر 2022م.

وأثنى المجلس الأعلى على مضامين كلمة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، حفظه الله ورعاه، خلال افتتاح دور الانعقاد العادي «التاسع والثلاثين» لمجلس الشورى، مُشيدا بجهود سموه، وبما حققته دولة قطر في ظل قيادة سموه، وفق الرؤية الوطنية لدولة قطر.

كما نوّه المجلس الأعلى بمبادرة دولة قطر الهادفة لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية ولم الشمل بين الأشقاء اليمنيين، ومساعدتهم على الاحتكام للحوار، باعتباره الطريق الأمثل المؤدي إلى تكريس الأمن والاستقرار في ربوع اليمن الشقيق، مُجددا دعمه لوحدة وأمن واستقرار الجمهورية اليمنية الشقيقة.

ورحب المجلس بوساطة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، حفظه الله ورعاه، لإيجاد حل للخلاف الحدودي بين كل من اريتريا وجيبوتي، التي تدلّل على النجاحات التي حققها سموه في هذا الإطار، مُشيدا بسعي سموه المخلص والدءوب لتوفير كافة أسباب النجاح للمبادرات الخيرة، انطلاقا من اعتماد قيم ومرتكزات الحوار سبيلا لحل المشكلات والنزاعات.

وأكد المجلس الأعلى على دعمه وتأييده لطلب دولة قطر استضافة الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر

الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ عام 2012م.

ومع اقتراب الذكرى الثلاثين لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانطلاقا من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك، والدفع بها إلى آفاق أرحب وأشمل، استعرض المجلس الأعلى حصيلة العمل المشترك في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والأمنية، والثقافية، والإعلامية، وعبر عن ارتياحه لما حققته المسيرة الخيرة من إنجازات منذ الدورة الماضية، مثمنا ما تحقق من إنجازات ومكتسبات في مجال العمل الخليجي المشترك، ومؤكدا العزم على مواصلة تعزيز هذه المسيرة المباركة لما فيه مصلحة وخير دول المجلس ورفاه مواطنيها.

كما أعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه وتقديره لتنفيذ ما جاء في مقترحات خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله ورعاه، بشأن تسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك. وكذلك ورقة دولة الكويت بشأن التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، كما أجرى المجلس الأعلى تقييما لتطورات القضايا السياسية، الإقليمية والدولية، في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات، واتخذ بشأنها القرارات المناسبة:

مسيرة العمل المشترك:

رؤية مملكة البحرين لتطوير مجلس التعاون:

اطلع المجلس الأعلى على توصيات اللجان الوزارية، وما رفعه المجلس الوزاري بشأن رؤية مملكة البحرين، وأكد على أهمية ما تضمنته من أفكار ومقترحات تهدف إلى تفعيل العمل المشترك، ووجه اللجان الوزارية، والأمانة العامة، للعمل على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

رؤية دولة قطر بشأن تفعيل دور مجلس التعاون:

اطلع المجلس الأعلى على تقارير المتابعة من اللجان الوزارية، وما رفعه المجلس الوزاري، بشأن رؤية دولة قطر، ووجه اللجان الوزارية، والأمانة العامة، للعمل على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

في مجال الشئون الاقتصادية:

أعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه لأداء اقتصاديات دول المجلس، وما شهدته دوله من تنمية اقتصادية واجتماعية، وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

واستعرض المجلس الأعلى مسيرة التكامل الاقتصادي في إطار مجلس التعاون، من خلال ما رفع له من تقارير وتوصيات من اللجان الوزارية المختصة، والمجلس الوزاري، والأمانة العامة، بشأن الجوانب الاقتصادية في كل من رؤية مملكة البحرين لتطوير مجلس التعاون، ورؤية دولة قطر بشأن تفعيل مجلس التعاون، وما تضمنته من تشجيع الاستثمارات المشتركة لاسيما في مجالي التعليم والصحة، وأصدر المجلس توجيهاته بهذا الشأن.

الاتحاد الجمركي،

اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع المشترك للمجلس الوزاري، ولجنة التعاون المالي والاقتصادي، واللجان الأخرى ذات الصلة، ووجه اللجان الوزارية، كلا فيما يخصه، بسرعة العمل على تطوير آليات الاتحاد الجمركي، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية، بين الدول الأعضاء، بما يسهل انسياب التجارة البينية، ومع العالم الخارجي.

السوق الخليجية المشتركة،

اطلع المجلس الأعلى على تقرير معالي الأمين العام عن سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، وأبدى ارتياحه لما حققته من فرص ومزايا لمواطني دول مجلس التعاون. وتعزيزا لهذه

الفرص والمزايا، قرر المجلس السماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في دول المجلس، وتطبيق المساواة التامة في معاملة فروع هذه الشركات معاملة فروع الشركات الوطنية، ووجه باستكمال إصدار الأدوات التشريعية بالدول الأعضاء، بما يحقق المكاسب المرجوة من تلك الفرص والمزايا، وصولا للتكامل بين الدول الأعضاء، وتوثيقا للروابط بين مواطنيها.

الاتحاد النقدي،

اطلع المجلس الأعلى على تقرير عن سير الاتحاد النقدي، تضمن إيجازا عن إنشاء المجلس النقدي، وما قام به مجلس إدارته من أعمال لإنجاز المهام الموكلة إليه.

في مجال التنمية الشاملة،

مواكبة للتطورات المحلية والإقليمية والعالمية في مجال التنمية الشاملة، اعتمد المجلس الأعلى:

. استراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون 2010م – 2025م.

. الإطار العام للاستراتيجية الإحصائية الموحدة لدول مجلس التعاون.

مشروع الربط الكهربائي،

اطلع المجلس الأعلى على تقرير عن مشروع الربط الكهربائي . الذي تم تدشين مرحلته الأولى في العام الماضي . وما تم بشأن استكمال المرحلة الثالثة من المشروع.

مشروع سكة الحديد،

أخذ المجلس الأعلى علما بتقرير الأمانة العامة عن سير العمل في مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون، وما تم بشأن إعداد الدراسات والتصاميم الهندسية التفصيلية اللازمة له، ووجه بسرعة استكمالها.

القوانين والأنظمة ذات الصلة بالجوانب التجارية والصناعية،

بارك المجلس الأعلى اعتماد لجنة التعاون المالي والاقتصادي «تعديل القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية»، ليتواكب مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والمعايير العالمية بهذا الشأن.

الإنسان والبيئة :

ناقش المجلس الأعلى عددا من موضوعات العمل المشترك في مجال الإنسان والبيئة، وهي على النحو التالي :

في مجال التعليم،

اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة بشأن متابعة تنفيذ قراراته الخاصة بتطوير التعليم، وأبدى ارتياحه للجهود والخطوات التطويرية التي تشهدها قطاعات التعليم، بمختلف مستوياته في دول المجلس.

في مجال البيئة،

وافق المجلس الأعلى على خطة العمل الإقليمية للاستعداد والتصدي للمخاطر الإشعاعية، كخطة إقليمية للوقاية من الإشعاع في دول مجلس التعاون، والمقرة في الاجتماع الرابع عشر للوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة، الذي عقد في دولة الكويت بتاريخ 12 أكتوبر 2010م.

في مجال استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية،

اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة عن سير العمل بشأن الدراسات التفصيلية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، واستكمال مشاريع التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في البرامج الإقليمية الثلاثة للعام 2010م، بما في ذلك ما تم الاتفاق بشأنه مع الوكالة الدولية على برامج التعاون للمرحلة القادمة 2012 . 2013م.

في مجال العمل البلدي المشترك،

دعما لهذا الجانب الهام، وتوحيدا للتشريعات والأنظمة والأطر والمواصفات والمعايير الخاصة ذات العلاقة، وافق المجلس الأعلى على :

. الإطار العام للاستراتيجية العمرانية الموحدة لدول مجلس التعاون، ووجه الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية على جهودها في إعداده وإنجازه.

. الدليل الاسترشادي للمواصفات والمعايير الخاصة باللوحات الإعلانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووجه الشكر والتقدير لدولة قطر على إعداده.

الحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات :

جدد المجلس الأعلى تأكيده على أهمية تعزيز الحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات المختلفة، والحرص على بناء جسور التلاقي بين الشعوب والحضارات، وهو ما جسدته مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه، وأكدته المؤتمرات العديدة التي عقدت ضمن هذه المبادرة.

وأكد المجلس الأعلى على أن الحوار بين أتباع الحضارات والأديان هو السبيل الأنجع لتعزيز التفاهم والتعاون العالمي، بما يسهم في جلب الأمن، والقضاء على أسباب الصراع، وتوحيد الجهود لمعالجة المشكلات التي يعاني منها العالم.

ورحب المجلس الأعلى باستضافة دولة قطر للمنتدى الرابع لتحالف الحضارات، خلال شهر ديسمبر من العام القادم، الذي سيشكل نقطة تحول لمسيرة تحالف الحضارات من خلال المشاركة الواسعة، من كافة الأطراف الفاعلة.

التعاون العسكري والدفاع المشترك :

استعرض المجلس الأعلى ما رفعه مجلس الدفاع المشترك في دورته التاسعة في دولة الكويت بتاريخ 9 نوفمبر 2010م، بشأن مجالات التعاون العسكري والدفاع المشترك، واطلع على الخطوات والجهود التي تبذل لتعزيز قوات درع الجزيرة المشتركة وتطويرها، وكذلك سير العمل في تطوير المشاريع العسكرية المتعلقة بالاتصالات المؤمنة وحزام التعاون.

كما اطلع أصحاب الجلالة والسمو على نتائج الدراسات الأولية المتعلقة بالجانب الدفاعي والأمني من رؤية مملكة البحرين لتطوير مجلس التعاون، وأبدوا ارتياحهم لما وصلت إليه قوات درع الجزيرة المشتركة من جاهزية ومستوى تدريبي وكفاءة، وأعربوا عن تقديرهم لأصحاب السمو والمعالي أعضاء مجلس الدفاع المشترك، واللجنة العسكرية العليا، لما يولونه من اهتمام ومتابعة لمجالات التعاون العسكري والدفاع المشترك، ودعم دائم لقوات درع الجزيرة المشتركة.

كما صادق المجلس الأعلى على ما توصل إليه مجلس الدفاع المشترك في دورته التاسعة من قرارات، وأقر نظام مد الحماية التأمينية للعسكريين والعاملين في القوات المسلحة بدول المجلس.

التنسيق والتعاون الأمني :

تدارس المجلس الأعلى مسيرة التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء، في ضوء ما توصل إليه الاجتماع التاسع والعشرون لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية، الذي عقد بدولة الكويت في 2 نوفمبر 2010، واعتمد قراراته. وأعرب عن ارتياحه لما تحقق من إنجازات وخطوات، تعزيزا لأمن الدول الأعضاء، وحماية المكتسبات الوطنية، مؤكدا في هذا الشأن على أهمية تكثيف التعاون، لا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء.

مكافحة الإرهاب،

أكد المجلس الأعلى على مواقف دول المجلس الثابتة لنبذ العنف والتطرف المصحوب بالإرهاب، كما نوه بجهودها في اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتفعيل القرارات ذات الصلة في هذا المجال، مؤكدا تأييده لكل جهد إقليمي ودولي يهدف إلى مكافحة الإرهاب، ومجددا في الوقت نفسه التأكيد على ضرورة تفعيل القرارات والبيانات الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، داعيا المجتمع الدولي ممثلا في هيئة الأمم المتحدة إلى تفعيل ما تنادي به دول المجلس، لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، لتبادل المعلومات والخبرات، وتنسيقها بين الدول، لرصد ومراقبة تحركات المنظمات والعناصر الإرهابية وإحباط مخططاتها.

وفي هذا الإطار، أشاد المجلس الأعلى بكفاءة وقدرة وجاهزية الأجهزة الأمنية في مملكة البحرين بكشف وتفكيك شبكة تنظيمية ضمن مخطط إرهابي يستهدف أمن واستقرار مملكة البحرين، وأكد وقوف وتضامن الدول الأعضاء إلى جانبها، ودعمها وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة الأعمال الإرهابية، وكافة أنواع التحريض والتخريب، التي تهدف إلى زعزعة النظام والاستقرار واستهداف الأبرياء وترويع الآمنين من مواطنين ومقيمين، استنادا إلى مبدأ الأمن الجماعي ووحدة المصير المشترك.

كما أشاد المجلس الأعلى بجهود وكفاءة الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية، والضربات الإستباقية لرجال الأمن، التي أدت إلى كشف وتفكيك تسع عشرة خلية إرهابية كانت تهدف إلى نشر الفوضى عبر تنفيذها عددا من الهجمات الانتحارية، ودحر رجال الأمن لتلك المخططات الإجرامية التي وصلت إلى مراحل متقدمة. داعيا المجتمع الدولي إلى التعامل بحزم وجدية مع تلك المجاميع الإرهابية والأشخاص الداعمين للإرهاب، وعدم السماح بالإضرار بأمن واستقرار الدول.

كما أكد المجلس الأعلى أهمية العمل على تجفيف مصادر تمويل هذه الجماعات الإرهابية، وإفشال توجهاتها الإجرامية المتمركزة في الخارج، ومحاولات قياداتها المستمرة لإيجاد موطئ قدم لعناصرها في الداخل لنشر أفكارها التكفيرية ومخططاتها لضرب الأمن والمقدرات الوطنية، ومُشددا على ضرورة عدم إفساح وسائل الإعلام أو غيرها لنشر أو بث كل ما من شأنه تشجيع وتأييد هذه الأعمال الإجرامية ومرتكبيها.

القرصنة البحرية،

ثمن المجلس الأعلى الجهود التي تبذلها القوات البحرية بدول المجلس بمشاركتها مع القوات الدولية في مكافحة القرصنة البحرية وحماية الممرات المائية، وعبر عن ارتياحه للمستوى والكفاءة التي وصلت لها القوات البحرية بدول المجلس من خلال المساهمة في قيادة قوات الواجب الدولية (C.T.F. 152) وتمنى للقوات البحرية في مملكة البحرين التي ستتولى قيادة قوات الواجب الدولية التوفيق في القيام بهذه المهمة.

الشئون القانونية :

اطلع المجلس الأعلى على ما رفعه إليه أصحاب المعالي وزراء العدل من توصيات تهدف إلى تعزيز مسيرة العمل المشترك في المجال العدلي. وفي هذا الإطار، وافق المجلس الأعلى على ما يلي :

أولا : تمديد العمل بالوثائق التالية بصيغها المعدلة كأنظمة (قوانين) استرشادية، لمدة أربع سنوات تتجدد تلقائيا، حال عدم ورود ملاحظات عليها :

-وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد للتوفيق والمصالحة.

-وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

-وثيقة الرياض للنظام (القانون) الموحد للإجراءات الجزائية.

ثانيا : تمديد العمل بالوثائق التالية كأنظمة

(قوانين) استرشادية، لمدة أربع سنوات تتجدد تلقائيا، حال عدم ورود ملاحظات عليها :

-وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون.

-وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لرعاية أموال القاصرين ومن في حكمهم لدول مجلس التعاون.

-وثيقة الدوحة للنظام (القانون) الجزائي الموحد لدول مجلس التعاون.

-وثيقة الكويت للنظام (القانون) المدني الموحد لدول مجلس التعاون.

-وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد للأحداث لدول مجلس التعاون.

-وثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للمحاماة لدول مجلس التعاون.

-وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للإثبات لدول مجلس التعاون.

-وثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للإجراءات المدنية – المرافعات - لدول مجلس التعاون.

-وثيقة الدوحة للنظام (القانون) الموحد لأعمال كتاب العدل لدول المجلس.

ثالثا : الموافقة على الوثائق التالية والعمل بها كأنظمة (قوانين) استرشادية، لمدة أربع سنوات، تتجدد تلقائيا، حال عدم ورود ملاحظات عليها من الدول الأعضاء :

-وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد للتعاون القانوني والقضائي في المسائل الجزائية.

-وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد للتفتيش القضائي.

-وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لتنفيذ الأحكام القضائية.

-وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لأعوان القضاء.

-وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لأعمال الخبرة أمام القضاء.

حقوق الإنسان،

بارك المجلس الأعلى إنشاء مكتب حقوق الإنسان لمجلس التعاون، ضمن جهاز الأمانة العامة، وذلك تنفيذا لما جاء في رؤية مملكة البحرين، والذي يختص بالعمل على إبراز ما حققته وتحققه دول المجلس من إنجازات في مجال حقوق الإنسان، منوها بالسجل الإيجابي والمعلوم دوليا للدول الأعضاء في هذا الشأن.

الهيئة الاستشارية :

اطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بشأن الموضوعات التي تمت دراستها، وهي :

1 . تطوير إنتاج المحاصيل الزراعية المستوطنة ذات القيمة الاقتصادية العالية، مثل النخيل، ورفع مساهمة الإنتاج الزراعي، والحيواني، والسمكي في الناتج المحلي.

2 . رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، والحد من الإعاقة.

وقرر اعتماد هذه الدراسات، وإحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة لتفعيل وتعزيز العمل المشترك بين دول المجلس في ضوء ذلك.

وقد ثمن المجلس الأعلى ما بذله أعضاء الهيئة الاستشارية من جهد في إعداد هذه الدراسات، ونوه بالدور الهام الذي تقوم به لرفد العمل الخليجي المشترك بما يعزز مسيرة المجلس.

كما قرر المجلس الأعلى تكليف الهيئة الاستشارية بدراسة عدد من الموضوعات في دورتها الرابعة عشرة، وهي :

1 . الطاقة البديلة وتنمية مصادرها.

2 . دراسة توحيد جهود الدول الأعضاء في مجال الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية.

المجالس التشريعية :

عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه لما توصل إليه الاجتماع الدوري الرابع لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية في دول المجلس، الذي عقد في أبوظبي . الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 22 نوفمبر 2010م، والجهود التي تبذلها هذه المجالس، والمرئيات التي تم رفعها، والهادفة إلى تعزيز العمل المشترك.

التعاون الإعلامي :

اطلع المجلس الأعلى على توصية المجلس الوزاري بشأن مشروع استراتيجية العمل الإعلامي المشترك لدول المجلس للعشر سنوات القادمة، وقرر الموافقة عليها.

التعاون مع الجمهورية اليمنية :

اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الوزاري المشترك «الخامس» لوزراء خارجية دول المجلس واليمن، الذي عُقد في مملكة البحرين في يونيو 2010م، وعلى تقرير الأمين العام بشأن مسار التعاون بين دول المجلس والجمهورية اليمنية الشقيقة، ووجه بتكثيف الجهود لتعزيز تلك العلاقات بما يحقق مصلحة الجانبين، وسرعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من مشاريع وبرامج تنموية لخدمة أبناء الشعب اليمني الشقيق.

واطلع المجلس على تقرير معالي الأمين العام بشأن الاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن، الذي عقد في نيويورك في 24 سبتمبر 2010م، على هامش الدورة 65 للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأعرب عن أمله بأن يسفر الاجتماع الوزاري القادم لأصدقاء اليمن، المقرر عقده في المملكة العربية السعودية في الربع الأول من العام القادم، عن مزيد من الدعم للجمهورية اليمنية الشقيقة، لتحقيق الأمن والاستقرار والعيش الكريم لمواطنيها.

كما اعتمد المجلس الأعلى انضمام الجمهورية اليمنية إلى مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول مجلس التعاون، ووجه باتخاذ الإجراءات القانونية، والإدارية، اللازمة في هذا الشأن.

وهنأ المجلس الأعلى الجمهورية اليمنية بنجاح استضافة وتنظيم دورة كأس الخليج العربي «العشرين» لكرة القدم.

العلاقات الاقتصادية الدولية :

اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة عن العلاقات الاقتصادية الدولية لدول المجلس مع الدول والمجموعات الصديقة، مرحبا بنتائج الاجتماع الوزاري المشترك الثاني للحوار الإستراتيجي بين دول مجلس التعاون ورابطة الآسيان، الذي عُقد في سنغافورة في 31 مايو 2010م، والاجتماع الوزاري الأول للحوار الإستراتيجي مع جمهورية الصين الشعبية، الذي عُقد في بكين في 4 يونيو 2010م، والاجتماع الوزاري الثالث للحوار الإستراتيجي مع الجمهورية التركية، الذي عُقد في دولة الكويت في 17 أكتوبر 2010م. ونوه ببرامج العمل المشترك التي تم الاتفاق عليها في تلك الاجتماعات، ووجه بمتابعة تنفيذها بما يخدم مصالح دول المجلس وشركائها من الدول والمجموعات الصديقة.

كما اطلع المجلس الأعلى على توصيات الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية، والمالية والتجارة، والصناعة، والوزراء المعنيين بمفاوضات التجارة الحرة بين دول المجلس، والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، وعلى تقرير الأمانة العامة بهذا الشأن، ووجه اللجان المختصة باستكمال دراسة الجدوى الاقتصادية للمفاوضات، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، بما يحقق مصالح دول المجلس.

الجانب السياسي :

الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة :

فيما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبوموسى، التابعة للإمارات العربية المتحدة، جدد المجلس الأعلى التأكيد على مواقفه الثابتة والمعروفة، التي أكدت عليها كافة البيانات السابقة من خلال التالي:

دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية، والإقليم الجوي، والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة.

التعبير عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية أي نتائج إيجابية، من شأنها التوصل إلى حل قضية الجزر الثلاث، مما يسهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة.

النظر في كافة الوسائل السلمية، التي تؤدي إلى إعادة حق الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

دعوة جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية، عن طريق المفاوضات المباشرة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

العلاقات مع إيران :

تابع المجلس الأعلى تطورات العلاقات مع إيران، وأكد مجددا على أهمية الالتزام بالمرتكزات الأساسية لإقامة علاقات حسن جوار، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.

الملف النووي الإيراني :

تابع المجلس الأعلى مستجدات الملف النووي الإيراني بقلق بالغ، مجددا التأكيد على مواقفه الثابتة بشأن أهمية الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، مرحبا في الوقت ذاته بالجهود الدولية، وبخاصة تلك التي تبذلها مجموعة (5+1)، لحل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية، ومعربا عن الأمل في أن تستجيب إيران لهذه الجهود.

وأكد المجلس الأعلى على حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، في إطار الاتفاقية الدولية ذات الصلة، ووفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها، وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، وبشفافية تامة، مؤكدا على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة مُنشآتها النووية للتفتيش الدولي، من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

القضية الفلسطينية ومسيرة السلام في الشرق الأوسط :

استعرض المجلس الأعلى تطورات القضية الفلسطينية، ومستجدات الوضع الراهن، مؤكدا أن تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة إلى خط 4 يونيو 1967 م في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ورحب المجلس الأعلى بما توصلت إليه اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية، برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة قطر، في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 8 أكتوبر 2010م، بتحميل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية توقف

المفاوضات المباشرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في واشنطن 2 سبتمبر 2010م، نتيجة لاستمرارها في سياستها الاستيطانية غير المشروعة، وما يترتب عليها من تداعيات خطيرة. وأثنى المجلس الأعلى على الجهود التي بذلها معاليه وإخوانه أعضاء لجنة المتابعة في هذا الشأن. ومن هذا المنطلق، أكد المجلس على دعم السلطة الوطنية الفلسطينية في موقفها الداعي إلى أن العودة إلى المفاوضات المباشرة، تتطلب الوقف الكامل للأنشطة الإسرائيلية الاستيطانية، وعلى رأسها ما يتعلق بمدينة القدس الشرقية، وفقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وأكد المجلس الأعلى دعمه لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة القابلة للحياة، وفق مبادئ الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، ورفض أي حلول جزئية أو مرحلية في هذا الشأن.

وأكد المجلس على ضرورة احترام كافة مؤسسات الشرعية الفلسطينية، بما فيها المجلس التشريعي المنتخب. ودعا المجلس كافة الفصائل الفلسطينية إلى ضرورة إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية بشكل فوري، والتي تشكل الضمانة الحقيقية للحفاظ على مصالح الشعب الفلسطيني.

وأدان المجلس الأعلى مشروع القانون الإسرائيلي اعتبار القدس المحتلة عاصمة للشعب اليهودي، وكذلك مشروع ضم مدينة القدس المحتلة ضمن قائمة مدن إسرائيلية ذات أولوية خاصة، محذرا من خطورة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد القدس الشرقية، وداعيا المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل بوقف كافة الانتهاكات التي تهدف إلى تهويد القدس الشرقية، وتغيير هويتها الإسلامية والعربية.

وندد المجلس الأعلى بسياسات التهويد التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية، ومحاولة فرض الأمر الواقع بتغيير الأوضاع الديموغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأبدى استياءه من أعمال الهدم والحفريات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في محيط المسجد الأقصى الشريف، وطالب المجتمع الدولي ومنظمة اليونسكو بتحمل مسؤولياتها نحو الإيقاف الفوري للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية وتوسيع المستوطنات، وإزالة جدار الفصل العنصري، والمحافظة على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

كما أدان المجلس الأعلى بشدة كافة الأعمال الإجرامية الإسرائيلية في قطاع غزة، الرازح تحت الحصار الإسرائيلي الجائر منذ عدة سنوات، والتي خلفت عددا من القتلى والجرحى. ودعا المجلس الأطراف الدولية الفاعلة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، لتحمل مسؤولياتهم الكاملة، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الشعب الفلسطيني، والإنهاء الفوري لهذا الوضع المأساوي، تطبيقا لقرار مجلس الأمن الدولي 1860 ، القاضي برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في غزة وفتح المعابر.

في الشأن العراقي :

ثمن المجلس الأعلى نداء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية، حفظه الله ورعاه، للقيادات العراقية، للالتقاء تحت مظلة جامعة الدول العربية.

وأكد المجلس الأعلى مجددا مواقفه بشأن احترام وحدة العراق، واستقلاله، وسلامته الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، مؤكدا أن تحقيق الأمن والاستقرار في العراق يتطلب الإسراع في إنجاز المصالحة الوطنية العراقية الشاملة، بما يحقق مبدأ الشراكة بين كافة الأطراف والكتل السياسية العراقية.

وشدد المجلس الأعلى على ضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ومنها الانتهاء من مسألة صيانة العلامات الحدودية، والتعرف على من تبقى من الأسرى والمفقودين من

مواطني دولة الكويت، وغيرهم من مواطني الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات والأرشيف الوطني لدولة الكويت. وحث الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات العلاقة على الاستمرار في جهودها القيمة لإنهاء تلك الالتزامات.

في الشأن اللبناني :

جدد المجلس الأعلى دعمه الكامل لاستكمال بنود اتفاق الدوحة بين القوى اللبنانية، الذي تم التوصل إليه برعاية كريمة من لدن حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، حفظه الله ورعاه، مؤكدا على ما اتفقت عليه الأطراف اللبنانية في اتفاقية الطائف، مُشيدا بجهود الحكومة اللبنانية لدعم الأمن والاستقرار في لبنان، وتعزيز وحدته الوطنية. وحث كافة الأطراف اللبنانية على تحمل مسؤوليتها التاريخية، وتغليب مصلحة لبنان، من خلال الحوار البناء الهادف لحل المشكلات القائمة وفق أسس دستورية، بعيدا عن لغة التوتر والتصعيد، وبمنأى عن أي تدخل خارجي.

وأشاد المجلس الأعلى بالزيارة التاريخية التي قام بها للبنان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه، وأخوه فخامة الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، دعما لتعزيز الوفاق الوطني والاستقرار الداخلي في هذا البلد الشقيق، وتحسينا لفرص النمو الاقتصادي والاجتماعي فيه، وتضامنا معه في مواجهة التهديدات الإسرائيلية.

كما أشاد المجلس بالحراك السياسي والشعبي الحيوي الذي أحدثته زيارة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، حفظه الله ورعاه، في الساحة اللبنانية، لافتا إلى الدلالات المهمة والإيجابية التي عبرت عنها زيارة سموه لجنوب لبنان، خاصة أنها ارتبطت بافتتاح العديد من مشاريع الإعمار والتنمية.

في الشأن السوداني :

أعرب المجلس عن ترحيبه بالمراحل التي وصلت إليها عملية سلام دار فور في الدوحة عقب الاتفاقيات الإطارية التي تم توقيعها بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في الدوحة، برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، حفظه الله ورعاه، مشيدا بالجهود الخيرة التي تبذلها دولة قطر في إطار اللجنة الوزارية العربية الأفريقية المعنية بتسوية النزاع في دار فور، وجهود الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحل النزاع.

وأعرب المجلس عن بالغ تقديره لمبادرة حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر بإنشاء بنك للتنمية في دار فور برأسمال قدره ملياري دولار، دفعا لعملية السلام والتنمية والإعمار.

ورحب المجلس بالقرارات الصادرة عن الوساطة، وعن مجلس الأمن والتي تؤكد على ضرورة استكمال المفاوضات في الدوحة بدون شروط مسبقة وبلا تأخير وضمن الاتفاقيات الإطارية الموقعة وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة.

وعبر المجلس عن ارتياحه للجولة التشاورية التي قامت بها الوساطة في الأسبوع الماضي في دار فور للاستماع إلى رؤية أهل دار فور والمجتمع المدني الدارفوري حول عملية السلام.

ودعا المجلس كافة الأطراف إلى الالتزام الكامل بمفاوضات الدوحة، وتعزيز الرغبة في إيجاد تسوية سلمية حقيقية للنزاع تلبية لرغبة أهل دار فور.

وعبّر المجلس عن تضامنه مع جمهورية السودان، وعدم القبول بالإجراءات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية بشأن النزاع في دارفور، ورفضه التام لكافة التهم التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية لفخامة الرئيس السوداني عمر حسن البشير.

وفيما يتعلق بالاستفتاء المتفق عليه طبقا لاتفاقية نيفاشا عام 2005، التي أوقفت الحرب

في جنوب السودان، فإن المجلس الأعلى يتطلع إلى أن يجري الاستفتاء وفقا لمقتضيات التوافق والتراضي، في سبيل المحافظة على الأمن والاستقرار في ربوع السودان.

ورحب المجلس الأعلى بمبادرة دولة الكويت باستضافة المؤتمر الدولي لإعادة إعمار شرق السودان، الذي عقد في الأول والثاني من الشهر الحالي، ورحب بنتائج المؤتمر، وما قدمته الجهات المشاركة من المانحين والمستثمرين على المستويين العربي والدولي من تعهدات لدعم مشاريع التنمية في شرق السودان.

في الشأن الصومالي :

أكد المجلس الأعلى دعمه لأمن واستقرار ووحدة أراضي الصومال الشقيق، وتأييده للرئيس المنتخب شيخ شريف أحمد وحكومته الشرعية، داعيا في الوقت ذاته كافة الأطراف الصومالية المعنية إلى التعاون ورأب الصدع، وتغليب المصالح العليا للشعب الصومالي لإنهاء مُعاناته، تحقيقا للوحدة الوطنية، حتى يعم السلام كافة أرجاء الصومال الشقيق.

باكستان:

أكد المجلس الأعلى على دعم ومساندة دول المجلس للشعب الباكستاني الشقيق في المحنة التي ألمت به جراء السيول والفيضانات، مُناشدا المجتمع الدولي تقديم كافة أشكال العون والإغاثة الإنسانية لمواجهة الأضرار الكبيرة التي لحقت بهذا البلد الشقيق.

الخلاف بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية :

تابع المجلس الأعلى بقلق عميق تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، وما تعرضت له الأراضي الكورية الجنوبية من قصف، ودعا الطرفين إلى ضبط النفس، وتغليب الحوار والدبلوماسية، حفاظا على أمن واستقرار المنطقة والعالم.

وفي الختام عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الإمارات العربية المتحدة، حفظه الله ورعاه، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، ولحكومته الرشيدة، ولشعب الإمارات العزيز، للحفاوة وكرم الضيافة، ومشاعر الأخوة الصادقة التي قوبل بها أخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون. كما نوّه القادة بما أولاه حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لهذا الاجتماع من اهتمام بالغ، ورعاية كريمة، وإدارة حكيمة، كان لها أكبر الأثر في التوصل إلى نتائج وقرارات هامة.

وعبر المجلس الأعلى عن تقديره البالغ للجهود الكبيرة والمخلصة والمميزة، التي بذلها معالي عبدالرحمن بن حمد العطيّة، الأمين العام لمجلس التعاون، الذي سوف تنتهي فترة عمله في نهاية شهر مارس 2011م، وإسهاماته الفعالة في دفع مسيرة العمل المشترك، وفي تحقيق إنجازات هامة أعطاها الكثير من وقته، وجهده وخبرته، أثناء تولي معاليه أمانة مجلس التعاون، ويدعو الله عز وجل أن يوفقه فيما يوكل إليه من مهام جديدة.

وقرر المجلس الأعلى تعيين معالي الدكتور/ عبداللطيف بن راشد الزياني، من مملكة البحرين، أمينا عاما لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، اعتبارا من أول أبريل 2011م، متمنيا لمعاليه التوفيق والسداد في مهامه الجديدة.

ورحب أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، بالدعوة الكريمة من خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، حفظه الله ورعاه، لعقد الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في المملكة العربية السعودية، في العام القادم 2011م.

صدر في أبو ظبي
الإمارات العربية المتحدة 1 محرم 1432 هـ
الموافق 7 ديسمبر 2010م

إعلان أبوظبي للدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

بسم الله الرحمن الرحيم..

/ وجعلنا من الماء كل شيء حي /.

صدق الله العظيم.

بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبوظبي يومي 6 و7 ديسمبر 2010 وانطلاقا من الأهداف والغايات السامية لمجلس التعاون وتحقيقا لتطلعات ورغبات شعوب دول مجلس التعاون.

تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية قطاع المياه في دول المجلس وضرورة إعداد استراتيجية مستقبلية يراعى فيها احتياجات المحاور الثلاثة للتنمية المستدامة.

وإذ تشهد بلداننا حاليا نهضة تنموية كبيرة في كافة القطاعات والمجالات يصحبها الكثير من التحديات الجسام التي تواكب القدر العظيم من الطموحات التي نصبوا جميعا لتحقيقها لأوطاننا وأبناء شعوبنا.

وحيث أن هذه التحديات تنبثق من الكم الهائل من الإنجازات التي تم تحقيقها في كافة المجالات وعلى كافة الأصعدة، مقرونا بسعينا الدؤوب نحو تطوير مواردنا البشرية واستغلال ثرواتنا الطبيعية بشكل مستدام حتى نصطف جنبا إلى جنب مع أرقى الأمم والحضارات نموا وازدهارا ويصبح مجتمع الخليج العربي مثالا يحتذي به في التنمية الحضارية وأنموذجا يشار له بالبنان في الرفعة والازدهار.

وإذ تطلّب دفعُ عجلة التنمية في مجتمعنا تطويرا متسارعا وغير مسبوق في خدمات البنى التحتية كجزء لا يتجزأ من الخدمات الحضرية للمجتمع المدني.

وحيث أن الله سبحانه وتعالى حبانا ببيئةٍ غنية في مواردها من النفط والغاز ولكن شحيحة في مصادرها من المياه التي تعتبر العصب الرئيسي والشريان الحيوي لأي حضارة وكل تنمية، كما في محكم تنزيله «وجعلنا من الماء كل شيء حي».

وإدراكا لأهمية المياه كقطاع حيوي لا يمكن النهوض بدون دعمه وتطويره بل وردفه بكافة الإمكانيات التي تحقق التنمية المستدامة.

وإدراكا لأن دول المجلس تنتج حاليا

نحو نصف المياه المحلاة على مستوى العالم للوفاء بمتطلبات شعوبنا للتطوير والتنمية.

وإدراكا بأن عملية تحلية المياه تحتاج إلى مصادر هائلة من الطاقة.

وفي ضوء سعينا الدؤوب لضمان استمرار توفير متطلبات التنمية والازدهار لشعوبنا.. نوصي بما يأتي..

1. اتخاذ خطوات جادة وحثيثة نحو استراتيجية خليجية شاملة بعيدة المدى بشأن المياه يتم اعتمادها من قبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كتوصيات ذات أولوية قصوى ترفع للجان المختصة ليتم استصدار تعليمات بتنفيذها. وتأخذ في اعتبارها كافة القضايا ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص..

التأثيرات المحتملة لتغير المناخ على قطاع الموارد المائية والتكيف معها.

ترشيد الاستهلاك في مختلف القطاعات التنموية.

التأثيرات المتبادلة بين قطاع الزراعة وقطاع المياه.

التأثيرات المحتملة لعمليات وأنشطة التحلية على نوعية مياه البحر وثرواتها الحية وعلى تغير المناخ.

التخزين الاستراتيجي للمياه.

2. الربط بين ضمان أمن المياه وتنويع مصادر الطاقة والأمن الغذائي كضرورة حيوية وأولوية استراتيجية لمستقبل بلداننا.
3. التعامل بجدية وكفاءة مع مؤشرات الأداء البيئي العالمية ومؤشر البصمة الكربونية من أجل تحسين موقع دول المجلس خاصة في مجال المياه والطاقة ونوعية المياه الجوفية والندرة المائية.
4. وضع معايير وطنية أو إقليمية للحد من ارتفاع البصمة الكربونية في قطاع إنتاج الطاقة والمياه وكذلك للمنازل.
5. تشجيع الجهود الهادفة إلى تنويع مصادر الطاقة ودعم البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة وإنتاج المياه.
6. إصدار وتحديث التشريعات والقوانين الكفيلة بتعزيز كفاءة إنتاج الطاقة والمياه وترشيد استهلاكهما.
7. التشديد على ترشيد استهلاك المياه، خصوصا بعد أن سجلت معدلات الاستهلاك في دول المجلس ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، والعمل على تعديل أنماط الاستهلاك عن طريق الدمج بين أدوات التثقيف والتوعية والآليات المالية (تسعير المياه) وعن طريق تشجيع وتبني وتوظيف الابتكارات والتقنيات الحديثة في مجال الترشيد.
8. تطوير مواصفات أعمال تصميم وإنشاء محطات التحلية وشبكات المياه لرفع الكفاءة والتخفيف من التأثيرات البيئية وللحد من التسرب والهدر وبما يتماشى مع المعايير والمواصفات العالمية في إنتاج المياه وترشيد الاستهلاك.

9. تطوير واعتماد مواصفات قياسية خليجية تتوافق مع أفضل المعايير العالمية لتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة في أجهزة التكييف والأجهزة الكهربائية المنزلية.
10. إجراء مراجعة شاملة للتنمية الزراعية في دول المجلس والتركيز على وضع سياسات زراعية وطنية تهدف إلى المحافظة على المياه وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد.
11. تشجيع أبحاث واستخدام التقنيات الزراعية ذات الكفاءة العالية لاستخدام المياه كتقنية الزراعة المائية والنباتات المتحملة للملوحة المائية لتوفير الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الزراعية.
12. تطوير نظام رصد لكمية ونوعية المياه يتميز بردود فعل استباقية لتحسين إدارة المياه الجوفية.
13. التشديد على معالجة المياه وإعادة استخدامها كعنصر رئيسي في تحقيق وتعزيز الأمن المائي.
14. تشجيع استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها في الزراعة والزراعة التجميلية والصناعة ودراسة إمكانية التوسع في استخدامها في أغراض أخرى.
15. تنمية القدرات الوطنية العاملة في مجال الإدارة المتكاملة للمياه.

ومن شأن هذا النهج تحقيق العديد من النتائج الإيجابية ومنها..

أ. مزايا استراتيجية تسهم في ضمان أمن المياه والطاقة على المدى البعيد.

ب. مزايا اقتصادية ذات أهمية كبيرة حيث من الممكن توفير نسبة مهمة من استهلاك المياه وما يتبعها من تكلفة إنتاج وتوزيع، مما يتيح بالتالي استخدام فائض المياه في التوسع العمراني والصناعي المتوقع بدون زيادة تكلفة تحلية المياه.

ج. مواكبة تطور التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

د. بناء اقتصاد قائم على المعرفة والتنوع بما يسهم في توفير فرص العمل واستقطاب الكفاءات والاستثمارات الأجنبية.

هـ. المساهمة في حماية البيئة وضمان التنمية المستدامة.

و. تحسين موقع دول مجلس التعاون في المؤشرات البيئية العالمية.

إن رفعتنا ودوام ازدهارنا تتجلى في نظرتنا إلى مواردنا البيئية وخاصة المائية بأهميةٍ استراتيجية وتوجهٍ بعيد المدى يضمن توفر هذا المصدر الثمين لتطور مجتمعنا وأبناء شعبنا لأجيال عديدة ستساهم في إبقاء راية أوطاننا عالية بالرفعة والمجد.

في مقابلة مع إذاعة مونت كارلو الدولية

العطية: «درع الجزيرة» سوف يضم قوات تدخل سريع
العملة الموحدة باتت قريبة والأهم أن تعود كل دول الخليج للاتحاد النقدي

المسيرة – المدينة المنورة

أكد معالي الأستاذ عبد الرحمن بن حمد العطية أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن هناك تصميم وإرادة من قادة دول مجلس التعاون في دعم قوات درع الجزيرة التي تتخذ من حفر الباطن حاليا مقرا لها وكذلك ما يتصل بالرؤية التي قدمتها دولة قطر قبل عامين فيما يتعلق بإنشاء قوة تدخل سريع تدعم وتكون تحت مظلة قوات درع الجزيرة مؤكدا وجود الرغبة من جميع دول المجلس فيما يتعلق بهذا الجانب الذي يشكل أهمية على صعيد التعاون العسكري.

وتحدث العطية في مقابلة خاصة مع إذاعة مونت كارلو الدولية أجراها مراسل الإذاعة في المملكة العربية السعودية أحمد الديحاني عقب تقديم معالي الأمين العام محاضرة عن دور المملكة في مجلس التعاون الخليجي ضمن المؤتمر العالمي الأول عن دور السعودية في القضايا الإسلامية والذي عقد في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة بين الفترة من 19 – 21 كانون ثاني ديسمبر 2010.

وأوضح معالي أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في سياق الحوار العوائق التي تقف أمام انطلاق العملة الخليجية الموحدة مؤكدا قرب انطلاقها مع إصرار أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس على إزاحة كل تلك العقبات والإسراع في انجاز أهداف التكامل الاقتصادي والاجتماعي ووصف العملة الموحدة بأنها «قمة التكامل».

وفيما يلي نص الحوار الذي أذيع في مونت كارلو الدولية في صباح الأربعاء 22 ديسمبر 2010 :-

معالي السيد عبد الرحمن بن حمد العطية، هدف العملة الموحدة هل صار بعيد المنال؟

أؤكد للجميع أن انطلاق العملة الخليجية الموحدة قد بات قاب قوسين أو أدنى خاصة بعد قيام المجلس النقدي الذي يؤسس للبنك المركزي وسوف يسهل ذلك تحديد الفترة التي يتطلبها إطلاق هذه العملة وقد أوكل للمجلس النقدي بالانتهاء من البنى المؤسسية والتشريعية لقيامه والمهم في هذا الإطار أن الأمور تسير بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه ولكن الأهم هو أن تعود الدول التي ليست طرفا في الاتحاد النقدي إلى مؤسسات الاتحاد النقدي واعني تحديدا المجلس النقدي ومن ثم البنك المركزي لكي تنطلق العملة التي تشكل قمة التكامل بين دول مجلس التعاون خاصة بعد قيام الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة ومن قبل كان إبرام الاتفاقية الاقتصادية التي تستهدف التكامل الاقتصادي بموجب ما نص عليه النظام الأساسي والعملة في تقديري أنها هي قمة التكامل ليس فقط على صعيد الوحدة النقدية وإنما على صعيد مجلس التعاون بأكمله».

إذن ما العوائق التي تقف في وجه هذا التكامل بين دول المجلس طالما أن الجميع يبدون الرغبة في هذا التكامل؟

أمين عام مجلس التعاون الخليجي :»الواقع أن لكل مسيرة تكامل انجازات وأيضا تواجهها في بعض الأحيان عوائق وهذه العوائق نريد لدول المجلس أن تتخطاها عبر تقديم بعض التضحيات والتنازلات وهذه التضحيات والتنازلات التي كنت قد أكدت عليها مرارا عبر اجتماعات رسمية وغير رسمية وعبر وسائل الإعلام قد تحققت في قمة أبو ظبي من طرف قادة دول مجلس التعاون الذين وجهوا بإنهاء وإزالة كل ما يعيق هذه المسيرة و من بينها ما تم التوصل إليه في قمة أبو ظبي بشان الاتحاد الجمركي وما تبقى هو ثلاث أو أربع عوائق تتصل بالحماية و الوكيل المحلي و الحصيلة المشتركة والاتفاق على كيفية توزيع هذه الحصيلة من إيرادات الاتحاد إنما الاتحاد الجمركي يسير بشكل مرن وسلس وهناك انجازات في إطار الاتحاد الجمركي لا تمس باعتبارها ليست معوق وقد وجه القادة الوزراء المعنيون (وزراء المال والتجارة والصناعة) أن يتم وضع سقوف زمنية لإزالة كل هذه العوائق التي تعترض مسيرة الاتحاد الجمركي على أن يتم الانتهاء من هذه السقوف الزمنية في خلال عام لإنهاء كل هذه العوائق.

و لا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أشيد بالمبادرة الشجاعة التي أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز بشان إزالة كل العقبات التي تعترض مسيرة العمل الخليجي المشترك و تسريع ألأداء في أطار مسيرة التعاون.

معالي الأمين العام ، ما الجديد من تطورات واقتراحات في مجال المنظومة الأمنية الخليجية وقوات درع الجزيرة تحديدا؟

هناك تصميم وإرادة من لدن قادة دول مجلس التعاون في دعم قوات درع الجزيرة و التي تتخذ من حفر الباطن حاليا مقرا لها وقيادتها التي سوف تكون في الرياض وكذلك ما يتصل بالرؤية التي قدمتها دولة قطر قبل عامين فيما يتعلق بإنشاء قوة تدخل سريع تدعم وتكون تحت مظلة قوات درع الجزيرة ووجدنا أن هناك رغبة من جميع دول المجلس فيما يتعلق بهذا الجانب الذي يشكل أهمية على صعيد التعاون العسكري.

أربعة وثلاثون عاماً مضت على إنشاء مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون استطاع خلالها أن يحقق العديد من الإنجازات والتطلعات

ضيفنا لهذا العدد سعادة المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الأستاذ الدكتور توفيق بن أحمد خوجة ، وقد أجرت معه نشرة المسيرة الحوار التالي:.

أجرى الحوار : خالد سعيد السعيدي سكرتير التحرير

لك مشوار حافل مع الصحة... ما هي قراءتك للمشهد الصحي الخليجي؟

أنشئ مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1396 هـ /1976 م. ولقد عمل هذا المجلس خلال مسيرته الطويلة ونفذ الكثير من البرامج الصحية نحو تطوير مسيرة العمل الصحي الخليجي المشترك. وإنني هنا لا بدّ وأن أثني على جهود القائمين على هذه البرامج بالمكتب التنفيذي، والدول الأعضاء الذين يقومون بجهود مثمرة في إعداد الدراسات المتكاملة وذلك نحو التنفيذ الدقيق للقرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس والتي تناولت شتى الموضوعات الصحية التي تهم المواطن في بلدان الخليج. ولا شك أن المناقشات الجادة والمداولات المتعمقة لمعالي الوزراء ساهمت في توضيح معالم المسيرة على الطريق الذي ينتهجه هذا المجلس طوال السنوات الماضية، خاصة وأنني ومنذ أن تحملت مسؤولية العمل في هذا المكتب أقوم بإعداد دراسة تقويمية كل ثلاث سنوات لرصد الإنجازات وتحديد المعوقات ومعرفة مواطن القوة والضعف في كافة الأعمال المنوطة بهذا المكتب.

وهنا أود أن أشيد بالجهود والإسهامات الخيّرة والدعم اللامحدود الذي توليه الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لجميع المكاتب الخليجية المتخصصة، وأخص هنا مجلس وزراء الصحة الخليجي... هذا الدعم الذي ساعد المكتب التنفيذي على تحقيق رسالته الصحية الهادفة، منوها بالدور الريادي والفاعل لمعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الأستاذ عبدالرحمن بن حمد العطية والذي أعطى المكتب جل اهتمامه ورعايته، ودعمه لجميع الأنشطة والبرامج التي تنفذ على المستوى الخليجي.

ولا شك أن إنشاء المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون قد أتاح آفاقا أوسع وأرحب للعمل المشترك الجاد لبلوغ أهداف مجلس التعاون على الصعيد الصحي، وأسهم في تنمية المستوى الصحي بالدول الأعضاء، وقد ساهم بفاعلية

في تحقيق العديد من الانجازات والمكاسب الصحية ومنها تطوير قدرات العاملين في مجال الحقل الصحي. ولعل النماذج الناجحة للأعمال المشتركة التي قام بها المكتب التنفيذي خير شاهد على ذلك.

ولقد قمت مؤخرا باستحداث العديد من البرامج مثل برامج رعاية مرضى الأمراض المزمنة، وارتفاع ضغط الدم والسكري والأمراض القلبية والوعائية والصحة النفسية والرعاية الصحية المبنية على البراهين، وأخلاقيات المهن الصحية وتحسين وقياس أداء

النظم الصحية وجودة وسلامة المرضى وتطوير وتحديث برنامج مكافحة السرطان وتطوير الأداء في برنامج العمالة الوافدة، والتوسع في برنامج الشراء الموحد ووضع أدلة الإجراءات الخاصة بهذا البرنامج، علاوة على استحداث برنامج متابعة الآثار الجانبية للدواء والأخطاء الدوائية وتطوير الخدمات التمريضية والدراسات والبحوث الصحية. كما استحدثت أيضا خلال الآونة الأخيرة أربعة برامج حول الصحة والسلامة المهنية وصحة اليافعين والشباب وصحة الفم والأسنان وخدمات طب الطوارئ، حيث إن استراتيجية تطوير العمل بالمكتب التنفيذي تقوم على مواصلة العمل في بعض اللجان القائمة وتنشيط البعض الآخر واستحداث لجان جديدة وإنهاء أعمال بعض اللجان، خاصة التي قطعت شوطا متقدما في سبيل تحقيق أهدافها أو انتهت نشاطاتها وبرامجها.

أربعة وثلاثون عاما هي عمر مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، ما هي الرسالة؟ وما هو المنهج؟

أربعة وثلاثون عاما مضت على إنشاء مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون استطاع خلالها أن يحقق العديد من الإنجازات والتطلعات وتنسيق الجهود نحو توحيد السياسيات الصحية في هذا القطاع الحيوي الهام.

فقد كانت بداية هذا المكتب بادرة من المملكة العربية السعودية عندما طرحت الفكرة آنذاك على أصحاب المعالي وزراء الصحة بدول الخليج أثناء اجتماعهم في جنيف عام 1395 هـ الموافق مايو 1975 م، وذلك على هامش اجتماعات الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية، وقد عُقد أول لقاء بين أصحاب المعالي وزراء الصحة بدول الخليج في شهر صفر 1396 هـ الموافق فبراير 1976 م في مدينة الرياض. وقد اتفق معالي الوزراء على ضرورة عقد اجتماعات دورية فيما بينهم لمناقشة المسائل الصحية التي تهم الدول الأعضاء بغرض رفع مستوى الخدمات الصحية التي تقدم للمواطنين على ضوء التجارب المحلية والإقليمية والدولية. ومن هذا المنطلق أنشئ مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون والذي هو بذرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 م، فمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون له رسالة واضحة، تنطلق من أن دول المجلس تكوّن فيما بينها إقليما واحدا في لغته العربية وسكانه ومعتقداته الإسلامية، متقاربا في جغرافيته وتاريخه وبيئته وموارده الاقتصادية وظروفه الاجتماعية والثقافية، متشابها في عاداته وتقاليده... كان من مصلحتها جميعا في حاضرها ومستقبلها توحيد جهودها في مختلف مناحي الحياة لمواجهة المتغيرات السريعة والمتلاحقة وتحولات العصر وحركة التطور الغير مسبوقة.... ومجسدا بذلك وحدة المنطلق والهدف والمصير لتحقيق الرسالة الصحية الخليجية على أحسن مستوى، والتي تتضمن تنمية التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في المجالات الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية، ونشر الوعي الصحي بين

مواطني المنطقة مع مراعاة ظروف البيئة والأعراف والتقاليد الاجتماعية والتعاليم الإسلامية، وتحديد مفاهيم القضايا الصحية والعلمية المختلفة والعمل على توحيدها بدول المجلس مثل صحة الأسرة / الرعاية الصحية / الجودة النوعية / حماية البيئة / التخطيط الصحي.... الخ، وتقييم ما هو سائد من نظم واستراتيجيات في مجال الخدمات الصحية مع تدعيم التجارب الناجحة بدول المجلس والاستفادة منها في باقي الدول الأعضاء، وفتح قنوات الالتقاء مع التجارب العالمية والتنسيق مع المنظمات العربية والدولية العاملة في المجال الصحي، والحصول على دواء آمن وفعال وجودة عالية وبأسعار مناسبة من خلال برنامج الشراء الموحد للأدوية والتجهيزات الطبية وبرنامج التسجيل الدوائي المركزي الخليجي للشركات الدوائية ومنتجاتها، وتنظيم عقد المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية لتنمية قدرات الكوادر الطبية الوطنية، وغيرها من الأهداف التي قطع المجلس شوطا كبيرا في سبيل تحقيقها وقفزت بخطوات واثقة للوصول إلى مراميها...

إن مجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون يمثل قصة نجاح خليجي، حيث أصبح وساهم ولله الحمد كداعم من أهم دعائم حماية الأمن من كافة جوانبه الصحية والاجتماعية، بل شكل جزءا كبيرا في حياتنا الخليجية عزز وجودها بكل كفاءة وفعالية وجدارة ولاة الأمر حفظهم الله، وشارك فيها أصحاب المعالي وزراء الصحة وكافة القيادات الصحية بهذه الدول ومنسوبيها ضمن التنمية الاجتماعية والصحية التي ينشدها كل مواطن خليجي في تلاحم وتآخ منقطع النظير ولله الفضل والمنة.

كيف تقرأ خطوات المجلس ؟ وهل من تقييم لديك للعمل الذي قام به وللخدمات التي ما يزال يقدمها؟

بعد مرور (34) عاما على إنشاء المكتب التنفيذي تبنى المكتب العديد من البرامج التي بلغ مجموعها (77) برنامجا بعضها انتهى ومعظمها مستمر، إضافة إلى البرامج التي تم استحداثها مؤخرا وأشرت إليها سابقا، وتعتبر حصيلة دراسات اللجان الفنية ومجموعات العمل والندوات وحلقات العمل والمؤتمرات العلمية التي نظمها المجلس خلال هذه الفترة. ومن أبرز هذه الإنجازات صدور النظام الأساسي للمجلس، والذي أقره معالي وزراء الصحة بدول المجلس خلال المؤتمر الرابع والخمسين والذي عقد في أبو ظبي خلال شهر يناير 2003م، إضافة إلى انضمام الجمهورية اليمنية للمجلس وذلك بناء على القرار رقم (11) للمؤتمر الرابع والخمسين والمتضمن الموافقة على انضمام جمهورية اليمن الشقيقة إلى مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، حيث تم مشاركة اليمن في اجتماعات المجلس بدءا بالمؤتمر الرابع والخمسين، كما شاركت جمهورية اليمن في اجتماعات اللجان الفنية، واجتماعات التسجيل المركزي، وقد تم الاحتفال برفع علم جمهورية اليمن على مقر المكتب وذلك في يوم الأحد الموافق 16 شعبان 1424 هـ الموافق 12

أكتوبر 2003م، إضافة إلى إنجازات في مجال الرعاية الصحية المبنية على البراهين لتقديم أفضل مستويات الرعاية بصورة علمية موثقة وبأقل التكاليف الممكنة. ولقد تزايد في العالم الغربي استخداماته من قبل مقدمي الخدمات الصحية والمستفيدين منها بشكل فاعل ومتبصر في اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتهم، كما يتزايد تأثيره على مخططي السياسات الصحية وعلى ما يتخذون من قرارات، علاوة على النظم الصحية وتقييم أدائها، والمسح الصحي العالمي، والأمراض غير المعدية، وأمراض القلب والأوعية الدموية، والداء السكري، ومكافحة السرطان، والرعاية الصحية الأولية، ومكافحة التدخين، والخدمات التمريضية بدول المجلس، ومركز المعلومات، والشراء الموحد للأدوية واللوازم الطبية، والتسجيل المركزي للأدوية لدول مجلس التعاون، ومتابعة الدواء ما بعد التسويق، والتوعية والإعلام الصحي، وصحة الفم والأسنان، وصحة المراهقين والشباب، وخدمات طب الطوارئ، ومكافحة العمى... (الرؤية 2020)... الحق في الإبصار، و تنسيق البرامج الصحية بين الدول الأعضاء، وبرنامج الفحص الطبي على العمالة الوافدة، وسلامة ومأمونية المريض، ومكافحة العدوى.

هل تظن أن النظام الصحي والهياكل الطبية في دول المجلس «ذات جودة عالية»؟

هذا السؤال في منتهى الأهمية نظرا لحساسية هذا الموضوع وطبيعة الوضع الذي تمر به المنطقة الآن نحو بلورة أنظمة صحية جديدة وتعديل الهياكل القائمة، ولهذا فقد عقد معالي الوزراء اجتماع الطاولة المستديرة لمجلس وزراء الصحة قبل ثلاثة أعوام في مملكة البحرين، والذي يعتبر الأول من نوعه في تاريخ اجتماعات وزراء الصحة بدول مجلس التعاون، وجاء الهدف من هذا الاجتماع لمناقشة التحديات التي يواجهها النظام الصحي وما هي التطلعات المستقبلية لنظام الرعاية الصحية الوطنية، وما هي الفرص المتاحة للعمل معا من أجل التركيز على التطلعات ومواجهة التحديات، وكذلك استعراض الوضع الحالي في

دول المجلس وتبادل الخبرات والمرئيات وتعزيز أطر التعاون فيما بينها على طريق تطوير النظم الصحية فيها.

وفي ختام المناقشات أكد الوزراء على انتهاج السياسات التطويرية لعملية إصلاح النظام الصحي بحيث يستفاد من خبرات وزارات الصحة بدول مجلس التعاون، على أن يؤخذ في الاعتبار كافة العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وبما يتلاءم مع حاجات السكان وتطلعاتهم ويضمن التوازن بين تكاليف الخدمات الصحية المتزايدة وتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية، إضافة إلى التأكيد على إقامة نظم معلومات صحية حديثة ومتطورة تلبي حاجات الإصلاح في القطاع الصحي وتتماشى مع متطلبات العصر والمستجدات التكنولوجية، وتشجيع إجراء بحوث النظم الصحية وإيلاء التخطيط الاستراتيجي الأهمية التي يستحقها. وقد أقر الوزراء أيضا خلال جلساتهم دعم الجهود الرامية إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال الصحي لتخفيف العبء على النظام الصحي الحكومي وعلى اعتبار أن القطاع الخاص شريك أساسي في التنمية الصحية.

ما الدور الذي قام به المكتب التنفيذي فيما يخص «تحقيق مبدأ جودة الرعاية الصحية»؟

لقد أصبح مبدأ تحقيق جودة الرعاية الصحية مطلبا أساسيا تحرص عليه جميع الدول وتؤكد عليه توجهات منظمة الصحية العالمية، ولقد قطع المكتب التنفيذي شوطا كبيرا في مجال الجودة الصحية خلال السنوات الأخيرة... حيث تم وضع أولويات استحداث «برنامج خليجي لجودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى» يتوافق مع المتطلبات والمستجدات والمتغيرات عالميا وإقليميا ومحليا.

كما استحدث المكتب التنفيذي لجنة خليجية لضمان الجودة، للعمل على وضع برامج وخطط الجودة النوعية لدى وزارات الصحة بالدول الأعضاء وتحديد الدور الذي تقوم به إدارات ضمان الجودة لدى وزارات الصحة، حيث تم وضع الأهداف المحددة لعمل هذه اللجنة وذلك لرسم السياسات والأنظمة الصحية لدول المجلس الكفيلة بتفعيل برامج الجودة في المرافق الصحية بكافة أنواعها، وتبادل الخبرات والمعارف بين دول المجلس، وإصدار الأدلة والبرامج التدريبية المشتركة. وقد تم عقد حلقتي عمل خليجيتين عن هذا الموضوع في كل من مسقط بسلطنة عمان ودولة الكويت نتج عنها العديد من التوصيات أهمها العمل على إنشاء الهيئات والمجالس الوطنية للاعتراف في كل دولة خليجية تمهيدا لتكوين المجلس الخليجي لاعتماد المرافق الصحية.

ومن هذا المنطلق فإن السلامة تعد مبدأ أساسيا في رعاية المرضى وعنصرا حاسما في إدارة الجودة.. وأقرت منظمة الصحية العالمية مبدأ جودة الرعاية: سلامة المرضى وحثت الدول الأعضاء على إبلاء أقصى اهتمام ممكن لمشكلة سلامة المرضى. وبالنظر إلى الاهتمام الدولي الواسع النطاق بهذا الموضوع فلقد تم إنشاء تحالف دولي لسلامة المرضى يجمع ما بين البلدان والهيئات المعنية والخبراء المهنيين من أجل تعزيز سلامة المرضى في الدول الأعضاء.

ومن خلال منظومة التعاون البناء، ما بين المكتب الإقليمي للصحة العالمية لشرق المتوسط والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، فقد تم عقد لقاء تشاوري بين بلدان الإقليم حول سلامة وأمان المرضى»شارك فيه مجموعة من الخبراء في هذا المجال من دول الإقليم وعدد من المتخصصين بالمكتب الرئيسي للمنظمة في جنيف وعقد هذا اللقاء في نوفمبر من عام 2004م بدولة الكويت، كما أنه صدر عنها «إعلان الكويت لسلامة المرضى» وقيام المركز الإقليمي المتعاون لسلامة المرضى بدولة الكويت للإشراف على هذه الفعاليات

بين دول المجلس وشرق المتوسط. وعقدت المشاورة الثانية في مارس عام 2006م في مسقط حيث تم إعداد الخطة الخليجية التنفيذية لوضع الخطة الإقليمية لسلامة المرضى موضع التنفيذ، وتشكيل فريق عمل لوضع المعايير والمؤشرات الخليجية لسلامة المرضى.

كما أصدر المكتب ثلاثة كتب مرجعية حول هذا الموضوع : الأول تحت عنوان «قاموس جودة الرعاية الصحية.. تفسير المصطلحات»الذي يتضمن سائر المصطلحات العلمية واللغوية ذات العلاقة بالمفاهيم وأسس وأنظمة وتعريفات جودة الأداء للخدمات والمرافق الصحية، والثاني تحت عنوان «المدخل في تحسين جودة الخدمات الصحية.. الرعاية الصحية الأولية»، (أربع طبعات).

والإصدار الثالث بعنوان «قاموس مصطلحات سلامة المرضى» والذي يعد الأول من نوعه في منطقة شرق المتوسط , وتوجت كل هذه الجهود من خلال التقرير الأول للاتحاد العالمي لسلامة المرضى لعام 2005م حيث أظهرت ذلك الخريطة العالمية التي تبين أبرز عشرة أعمال على مستوى العالم وتوضح الانجازات التي قام بها مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون ومكتبه التنفيذي.

علاوة على صدور قرار مجلس وزراء الصحة العرب بتكليفي برئاسة لجنة المشروع العربي لاعتماد المؤسسات الصحية، والتي باشر المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون بإصدار الأدلة الخاصة بهذا المشروع الحيوي وعممت مؤخرا على كافة الدول العربية والمنظمات الصحية العالمية ذات الاختصاص.

هناك عدة مواثيق صحية عقدها المكتب التنفيذي، هل لك أن تذكر لنا أبرزها؟

هناك الكثير من أوجه التعاون بين المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة وبين المنظمات الصحية الإقليمية والدولية... فقد حرص المكتب خلال الآونة الأخيرة على توثيق التعاون وتعزيز سبله بين المنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بالصحة، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، ومجلس وزراء الصحة العرب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والإتحاد الدولي للسرطان، والاتحاد الدولي لتعزيز الصحة والتثقيف الصحي، والاتحاد العالمي لسلامة المرضى، والكلية الملكية للصحة العامة في بريطانيا، والجمعيات والاتحادات الطبية الخليجية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم الإنمائية (أجفند) وغيرها من الجهات والمؤسسات ذات العلاقة، وقد تجلى التعاون مع المنظمات الدولية بإبرام العديد من الاتفاقيات وإبرام مذكرات تفاهم للتعاون بين هذه المنظمات والجهات والمكتب التنفيذي.

هل من إنجازات بارزة في مجال السياسات الصحية بالنسبة لصحة الأسرة الخليجية؟

لقد ساهم المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون في وضع الخطط اللازمة للحد من الأمراض، للحفاظ على صحة الأسرة الخليجية، ومنها مكافحة الأمراض المعدية ذات الأهمية بالمنطقة (الملاريا الحمى المخية الشوكية الكوليرا الطاعون شلل الأطفال الإيدز الالتهاب الكبدي الفيروسي الأمراض الحيوانية المنشأ) وغيرها، والأمراض المزمنة والخطط الصحية اللازمة لمثل هذه المجموعة من الأمراض لمكافحتها والتوعية بها وأهمية تحديد جهة أو إدارة لدى وزارات الصحة بدول المجلس لمتابعة

هذا الموضوع، ومكافحة السرطان وهذا الموضوع يحظى باهتمام كبير من معالي وزراء الصحة بدول المجلس حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة لمكافحة السرطان بالدول الأعضاء. وقد حققت هذه اللجنة العديد من النجاحات وأعدت خطة خليجية لمكافحة السرطان للاستعانة بالمعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية لذلك وشكلت لجنة علمية من باحثين ويجري حاليا تطوير هذا البرنامج مع الاتحاد الخليجي لمكافحة السرطان والمجموعة الخليجية لأبحاث السرطان وبدعم تقني وفني من المركز الوطني السعودي لتسجيل السرطان، كما قام المكتب بطرح مبادرة حول الكشف الطبي على العمالة الوافدة ووضع أسس الاشتراطات الصحية الواجب توافرها في القادمين للعمل بالمنطقة والاتفاق على تفاصيل الفحوص المخبرية المطلوب إجراؤها لهم، والعمل على اعتماد مراكز طبية محددة للكشف عليهم في أوطانهم قبل منحهم تأشيرات الدخول مع إخضاع هذه المراكز المختارة للرقابة والتقويم الدوري، وتبادل المعلومات بين دول المجلس بالنسبة للعمالة الوافدة المصابة بأمراض معدية، علاوة على وضع ضوابط للحد من أخطار التدخين ويأتي في مقدمتها خفض نسبة النيكوتين والقطران في السجائر وزيادة التعرفة الجمركية على التبغ ومنتجاته ومنع الإعلانات عن السجائر في مختلف وسائل الإعلام، وحظر التدخين في أماكن العمل والمحلات ووسائل النقل بالدول الأعضاء، إضافة إلى برامج الرعاية الصحية الأولية من حيث المفهوم والمضمون والتنظيم بما يتفق مع الظروف الصحية والبيئية والاجتماعية للمنطقة، وبرامج رعاية الأمومة والطفولة، حيث أن المكتب نفذ دراستين عن صحة الطفل الخليجي وصحة الأسرة الخليجية حيث أن لنتائجهما مردود كبير على صحة الأسرة الخليجية بشكل عام، ووضع البرامج والخطط الوطنية لتحسين المؤشرات الصحية لها.

ويقوم المكتب التنفيذي بدور مهم في تنفيذ هذه الخطط سواء فيما يتعلق بتوحيد المفاهيم والتعاريف الصحية واستنباط أساليب التخطيط الصحي السليم وبناء نظم المعلومات ونظم تحليل التكاليف وتقويم الأداء وترشيد الإنفاق بالمرافق الصحية وحسابات الجدوى الاقتصادية للبرامج الصحية، كما يقوم المكتب حاليا بتنفيذ الخطة الخليجية للتوعية بالأمراض غير المعدية (القلب السكر السرطان)، والتي اعتمدت من قبل أصحاب المعالي وزراء الصحة بدول مجلس التعاون، حيث ستساهم هذه الخطة في تغيير العادات الغذائية والسلوكيات الخاطئة والحد من مؤشرات عوامل الأخطار لهذه المجموعة من الأمراض التي تصيب وتهدد الأسرة الخليجية حيث تقدر تكاليف هذه الخطة بأكثر من سبعة ملايين دولار أمريكي ويستغرق تنفيذها سبع سنوات في جميع دول المجلس، علما بأن صاحب السمو الملكي الأمير/ طلال بن عبد العزيز - حفظه الله - رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)، قد ساهم بمبلغ وقدره 300.000 دولار أمريكي كنواة فاعلة لتنفيذ هذا المشروع على أرض الواقع، والذي باشر أداءه منذ فترة.

كما وأطلق مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون ومكتبه التنفيذي العديد من البرامج الفاعلة وأصدر بشأنها وثائق مثل: (إعلان السكري - ميثاق القلب - وإعلان المنامة لاقتصاديات أمراض القلب) وإصداره (إعلان الرياض لرعاية المسنين) وصدور الميثاق الخليجي لتعزيز الصحة وإعلان (جدة) لسلامة المرضى، حيث ترجمت هذه الوثائق إلى خطط عمل خليجية ووطنية تساهم في تعزيز النظم الصحية في هذا الأمر.

هل يجب أن نقلق كثيرا في منطقة الخليج العربي بشأن تفشي الأمراض الوبائية؟

لقد اهتم المكتب التنفيذي منذ نشأته بموضوع الأمراض الوبائية بشتى أنواعها، وكان المكتب حريصا

على الاهتمام بموضوع اللقاحات والأمصال الخاصة بالأمراض المعدية وتدبير طريقة شرائها من خلال الشراء الموحد للأدوية، وشكل المكتب التنفيذي لجنة خليجية خاصة بالأمراض المعدية لتدارس أهم الخطوات الوقائية التي تحمي المجتمع الخليجي من هذه الأمراض. ونرى ذلك واضحا في الإجراءات التي تمت بخصوص مكافحة العديد من الأمراض التي ظهرت مؤخرا وتكثيف حملات التوعية ومتابعة الإحصاءات العالمية والمشاركة الإيجابية فيها وإصدار النشرات والمطبوعات وإعداد البرامج للفئات المستهدفة وللمجتمع عامة والتأكد من خلو العمالة الوافدة من هذه الأمراض والتقصي الوبائي وما إلى ذلك... وإنني أرى بأنه لا يجب القلق كثيرا في منطقتنا الخليجية بشأن تفشي هذه الأمراض، لأن وزارات الصحة بدول مجلس التعاون لديها من الخطط والبرامج المتعلقة بالأمراض المعدية ما يجعها تستطيع مواجهة مثل هذه الأمراض بعد توفيق الله عز وجل كما أن هذه الخطط الوقائية جزء لا يتجزأ من نشاطات الطب الوقائي والرعاية الصحية الأولية والصحة المدرسية ورعاية الأمومة والطفولة، وفحص العمالة الوافدة وبرامج التحصين حتى ارتقى الوعي الاجتماعي بهذه الأمراض وأصبح الجميع يعرفون عنها الأساسيات المتعلقة بأسباب المرض ووسائل انتقاله ومضاعفاته ووسائل تجنبه والوقاية منه.

وأخيرا.. ما دور المكتب التنفيذي في مجال التوعية الصحية والأبحاث الطبية؟

لقد تحقق الكثير من الإنجازات والعمل خلال مسيرة العطاء في هذا المكتب وبذلت الجهود على مدى أربعة وثلاثين عاما. وأن طريق العمل الصحي طويل وشاق وينمو مع الطموحات والمتغيرات، وأود هنا بأن أؤكد أن دول مجلس التعاون في الوقت الذي تضع فيه التوعية والتثقيف وتعزيز الصحة في أعلى سلم أولوياتها فإنها تبحث دائما عن كل جديد ومفيد للارتقاء بهذا الموضوع. وإنني أشير هنا إلى تطورات مهمة في هذا الخصوص حيث أن المكتب التنفيذي قام من جانبه باستحداث جائزة خليجية للتميز في مجال الإعلام الصحي قيمتها (50.000) خمسون ألف دولار توزع في عدد من المجالات الممنوحة لهذه الجائزة علاوة على أن المكتب بصدد تنفيذ الجزء الخامس من البرنامج الإذاعي والتلفزيوني «سلامتك».

ومع التطور الهائل في ثورة المعلومات ووسائل الاتصال ومع المستجدات المتلاحقة في الهندسة الوراثية وأدوات التشخيص والعلاج ومع تعاظم تكاليف الخدمات الصحية والأمراض التي كنا نعتقد أنها قد انتهت أو انخفضت معدلات الإصابة بها، لكنها بدأت تظهر بأشكال جديدة إلى جانب المتغيرات الصحية نتيجة التحول الحضاري والغذائي والبيئي والمهني مما ألقت كل هذه بظلالها على المسؤولين عن تقديم الخدمات الصحية، مما يتوجب معه مراجعة الأولويات والتركيز على موضوع التوعية الصحية والتوجه الصحي للحياة مع أهمية تضافر الجهود بين القطاع الحكومي والأهلي وتنسيق أكثر بين القطاعات ذات العلاقة لتقليل الازدواجية وليشعر الجميع أن الصحة هاجس كل إنسان ومسؤولية كل فرد من أفراد المجتمع مركزين على مواكبة الواقع العالمي الذي يهتم بنظم المعلومات في عصر يُعد عصر الثورة المعلوماتية.

إننا بحاجة فعلا إلى تكثيف برامج التوعية الصحية والوقاية من الأمراض، خاصة أمراض العصر وأمراض الوراثة والضغط النفسي، وتربية الأجيال على الحياة الصحية السليمة والتعاون مع كل القطاعات على بذل المزيد من الدراسات والبحوث وهناك الكثير من المسؤوليات تنتظرنا في المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لتفعيل دوره في المنطقة وخارجها.

السوق الخليجية واقتصاديات دول المجلس

■ نجيب عبدالله الشامسي - مدير عام الإدارة العامة للبحوث والدراسات والنشر

أولى مجلس التعاون اهتماما خاصا بالتنمية الصناعية حيث نص النظام الأساسي لمجلس التعاون، الذي جاء ميلاده على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة ، على جملة من الأهداف التي تمثل مرتكزات رئيسية للعمل الاقتصادي الخليجي المشترك، وتحدد أهداف مجلس التعاون، ومن ضمنها تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها. حيث نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي على دفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع القطاع الخاص. وعلى مدى ما يقارب الثلاثة عقود حقق مجلس التعاون إنجازات كبيرة بل وعديدة وعلى مختلف المسارات وفي صدارتها المسار الاقتصادي عززت من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ثم تعزيز وصولها إلى مختلف الأسواق العالمية. ومن أبرز تلك الانجازات ما تحقق على الصعيد الاقتصادي مثل الاتفاقية الاقتصادية المطورة التي تم اعتمادها في قمة مسقط ديسمبر 2001، والتي جاءت استكمالا لما حققته الاتفاقية الاقتصادية الموحدة السابقة، التي وقعت في نوفمبر 1981 في مدينة أبوظبي، والتي ركزت على تنمية ودعم الروابط الاقتصادية فيما بين دول المجلس، وتقريب لسياساتها الاقتصادية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية، بالإضافة إلى الأنظمة الجمركية المطبقة فيها، وذلك بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية محليا وإقليميا ودوليا.

ثم جاء إعلان قيام الاتحاد الجمركي الذي يعتبر من أهم المراحل الحيوية التي عززت العمل الاقتصادي المشترك وخلقت بيئة اقتصادية ونقلت اقتصاديات المنطقة من التنسيق والتعاون إلى مرحلة متقدمة من التكامل ثم الوحدة الاقتصادية الشاملة، حيث تضمن الاتحاد الجمركي تحقيق العديد من المزايا ومنها ما يتعلق بتحقيق بيئة استثمارية ناجحة للقطاع الصناعي، كتوحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي والتي تم تحديد نسبتها ب 5% اعتبارا من بداية عام 2003، ثم معاملة السلع المنتجة في أي

من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية، وصولا إلى الوضع النهائي من خلال تطبيق قانون جمركي موحد.

من جهة أخرى، اعتمد المجلس الأعلى لمجلس التعاون وثيقة السياسة التجارية الموحدة عام 2005، بهدف توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس والتعامل مع العالم الخارجي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية كوحدة اقتصادية واحدة، فضلا عن تنشيط التبادل التجاري والاستثمار مع العالم الخارجي، وتوسيع أسواق صادرات دول المجلس وزيادة قدرتها التنافسية، إضافة إلى تحسين شروط نفاذها، وتشجيع المنتجات الوطنية بل والدفاع عنها في الأسواق الخارجية.

وفي إطار تعزيز المواطنة الاقتصادية وتمكين مواطني دول المجلس من مزاولة الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء، أقر المجلس الأعلى في قمة الدوحة، المنعقدة في ديسمبر 2007 ، قيام السوق الخليجية المشتركة حيث بدأ العمل بموجب مزاياها مع بداية عام 2008.

ومن بين ما تهدف إليه السوق الخليجية المشتركة تحقيق بيئة اقتصادية واستثمارية محفزة للقطاع الصناعي، مثل تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك،ومساواتهم بالمعاملات الضريبية، وفي الحصول على القروض الصناعية والتنقل والإقامة والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية وممارسة المهن والحرف.

كما تعمل دول المجلس على تنسيق النشاط الصناعي فيما بينها، ووضع السياسات، واقتراح الوسائل المؤدية إلى التحول الصناعي على أساس تكاملي، من خلال توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية، بتشجيع إقامة الصناعات المكمّلة للمشروعات الأساسية.

وفي هذا السياق، أوضحت المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 أهداف العمل الخليجي المشترك في مجال التنمية الصناعية، من خلال تبني الدول الأعضاء السياسات اللازمة لزيادة مساهمة القطاع الصناعي وتنسيق النشاط الصناعي بينها على أساس ما ورد في الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس والتي نصت على قيام الدول الأعضاء بتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية فيما بينها، بما في ذلك نظم تشجيع الصناعة ومكافحة الإغراق والإجراءات الاحترازية.

وبالتالي فإن دول مجلس التعاون قطعت شوطا كبيرا في مجال التعاون والتنسيق الصناعي بينها، وعملت على ما من شأنه إلى تعزيز واستمرار التنمية الصناعية، ومنها إقرار الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس، وذلك لتحقيق تنمية صناعية على أسس تكاملية وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الدخل القومي.

وبهدف تحقيق المواطنة الخليجية في هذا المجال، أعفت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس الموقعة في نوفمبر عام 1981م المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني في الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، وتمت إزالة الكثير من العقبات التي تحد من انسياب منتجاتها الصناعية فيما بينها، كما أعفيت كافة المنتجات المصنعة بدول المجلس من الرسوم الجمركية منذ البدء بتطبيق الاتحاد الجمركي في يناير 2003.

وفيما يخص إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية، قرر المجلس الأعلى منح المنشآت الصناعية في دول المجلس إعفاء من الضرائب (الرسوم) الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام الأولية ونصف المصنعة ومواد التعبئة والتغليف اللازمة مباشرة للإنتاج الصناعي وفقا للضوابط المقرة بهذا الخصوص.

أما بشأن توحيد القوانين والأنظمة الصناعية، فقد تم إعداد قواعد تنسيق وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية بدول المجلس، وقانون موحد للتنظيم الصناعي بدول المجلس، وقانون مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية، وقواعد إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني بدول المجلس، ويجري العمل حاليا على إعداد قانون (نظام) لتشجيع استثمار رأس المال الأجنبي بدول المجلس وتحويله من استرشادي إلى إلزامي، ومشروع استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات لدول المجلس، كما يجري العمل حاليا على تحويل عدد من القوانين والأنظمة التجارية والصناعية من استرشادية إلى إلزامية.

كما اعتمد المجلس الأعلى العديد من الوثائق الهادفة لتعزيز القطاع الصناعي بدول المجلس من بينها : وثيقة « سبل ومجالات زيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الاقتصاد الوطني بدول المجلس»، ووثيقة « سبل تطوير وتشجيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة بدول المجلس»، وكذلك وثيقة استخدام المنتجات الصناعية الخليجية كجزء من القروض والإعانات التي تقدمها دول المجلس للدول الأخرى، كما قرر المجلس السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء، ومساواتهم بالمستثمر الوطني من حيث الأهلية وفقا للضوابط المعدة بهذا الشأن.

إن مفاوضات التجارة الحرة مع العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية وعدد من الدول الآسيوية تهدف إلى تذليل العقبات التي تحد من نفاذ الصناعات الخليجية إلى الأسواق العالمية، لاسيما التي تملك دول المجلس فيها ميزة نسبية كالصناعات البتروكيماوية وصناعة الألمنيوم، حيث يشكل ذلك دعما مباشرا لتحقيق التنمية الصناعية بدول المجلس وتعزيز الاستثمارات في القطاع الصناعي بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية في اقتصاديات دول المنطقة، حيث قطعت دول مجلس التعاون مجتمعة شوطا لا بأس به في المفاوضات وتم التوقيع على الاتفاقيات الحرة مع كل من سنغافورة ودول منظمة التجارة الحرة الأوروبية (الافتا) وهي سويسرا والنرويج وأيسلندا والاتخشيان، وقد تم التوقيع بالأحرف الأولى مع نيوزلندا والعمل جار على استكمال المفاوضات مع شركاء دول المجلس مثل الهند واليابان والصين وأستراليا وكوريا وباكستان وتركيا وغيرها، كما تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الإطارية الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات المتبادلة والتواصل بين رجال الأعمال من دول مجلس التعاون ونظرائهم من الدول الصديقة التي سبقت الإشارة إليها.

لقد أولت دول مجلس التعاون أهمية خاصة للقطاع الخاص إيمانا منها بدوره الرائد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومساهمته الايجابية في تحقيق الرخاء والتقدم، وقد تمثل ذلك في تقديم شتى أشكال المؤازرة والتشجيع وتوفير المناخ الاقتصادي والإداري والقانوني المناسب، بهدف إبراز هذا الدور وتعزيزه. وبعد إنشاء مجلس التعاون برزت إلى الوجود مهمة اقتصادية ملحة تتمثل في التأكيد على أهمية مشاركة القطاع الخاص مشاركة فعالة في عملية التكامل الاقتصادي بين دول المجلس. ولن يتم ذلك بالمرونة الكافية إلا إذا عملت دول المجلس على تقريب الحوافز التي تقدم لهذا القطاع، لذلك فلا غرو أن بادرت دول المجلس وبتوجيهات من قادة دول المجلس بدراسة ومناقشة تقريب وتوحيد الحوافز المقدمة للقطاع الصناعي بدول المجلس منذ السنوات الأولى من عمر المجلس.

وفي إطار سعي دول المجلس لمجابهة التحديات الراهنة، وجه قادة دول المجلس في لقائهم التشاوري الثامن عام 2006 بتعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص بدول المجلس، وذلك من خلال تطوير التشريعات والإجراءات، بما في ذلك تقريب السياسات الخاصة بالحوافز والمميزات التي تمنح للقطاع الخاص على مستوى دول المجلس، وتقديم مزايا وحوافز مناسبة للاستثمار الصناعي بدول المجلس.

وتسعى دول مجلس التعاون لتوفير الأرضية والمناخ الملائم والسليم الذي يساعد على جذب وتشجيع المستثمرين لإقامة المزيد من المنشآت الصناعية القوية والمتكاملة، وذلك من خلال إنشاء عدد من مشاريع البنية التحتية المهمة في تنمية الصناعات الوطنية وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وقدرتها على المنافسة أمام مثيلاتها العالمية. ويهدف دعم الترابط الإنتاجي بين دول المجلس إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم فيها، وتحقق التكامل الاقتصادي وتحسين توزيع مكاسبه بينها، حيث نصت المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الاقتصادية على قيام الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتمويل إقامة المشروعات المشتركة الخاصة والعامة ومن أهمها مشروع الربط الكهربائي، والذي تم تدشينه في ديسمبر 2009 بدولة الكويت، وتسعى الهيئة، من خلال مشروع الربط الكهربائي الخليجي، إلى خدمة مواطني دول مجلس التعاون بتوفير خدمات نقل الكهرباء بشكل موثوق ومستدام وتنافسي، لتحقيق تطلعات شعوب المنطقة وتوفير بعد استراتيجي واقتصادي لدولهم من خلال بناء اقتصاد خليجي، فضلا عن مشروع سكة حديد خليجية، والذي يهدف إلى ربط دول المجلس بشبكة من السكك الحديدية، التي تؤدي إلى زيادة حركة النقل والشحن التجاري والصناعي وانسيابه بين دول المجلس، وقد وصل هذا المشروع إلى مراحل متقدمة.

كما أن مؤسسة الخليج للاستثمار، والتي تأسست بموجب قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة عام 1982 ، واتخذت من الكويت مقرا لها تسعى إلى الاستثمار داخل الدول الأعضاء وخارجها بما في ذلك الاستثمار في المشاريع الصناعية والإسهام في تنمية تدعيم الموارد الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء.

إن التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في مجلس التعاون تستوجب توحيد الجهود وتضافرها من أجل دعم مسيرة العمل الاقتصادي المشترك، الذي يعتبر الخيار الحقيقي، ومعالجة المعوقات والقضايا العالقة، وصولا إلى تسريع التكامل بين دول المجلس بحيث تركز على المصالح الاقتصادية وتوطيدها بالشكل الذي يخدم مصالح شعوبها وتكون ثابتة دون أن يكون هناك رابح وخاسر، وعزل المصالح السياسية عن المصالح الاقتصادية بمعنى أن تكون المشاريع تكاملية، وتفعيل بنود الاتفاقية الاقتصادية بما يساهم في على تطوير التبادل التجاري، ومنها على سبيل المثال التأكيد على قيام دول المجلس بتنفيذ قرارات المجلس الأعلى وصولا إلى تذليل العقبات التي تحول دون تطبيقها وتشكيل لجان أو جهات معنية على صعيد كل دولة، وتنسيق حركة التجارة البينية في ظل الاتفاقية الاقتصادية المشتركة وتسهيل انسيابية السلع والخدمات وتأسيس المزيد من المشروعات خاصة ذات العلاقة بالمواطن الخليجي الذي ينتظر ترجمة القرارات إلى واقع معايش. إن تلك الخطوات تشكل خيارنا في مواجهة تلك التحديات، ومن خلال التنسيق والتعاون يمكن لهذه الدول أن تحقق تكاملها الاقتصادي ومن ثم الوحدة الاقتصادية وسوف تتمكن هذه الدول من الصمود أمام المتغيرات الاقتصادية والاستراتيجية العالمية، ومواجهة استحقاقات مرحلة العولمة الاقتصادية وتحرير الأسواق والاقتصاديات.

مجلس التعاون وإستراتيجيته في تحقيق الأمن الغذائي

سالم بن علي بن حمود الحجري- الإدارة العامة للبحوث والدراسات والنشر

لقد أولى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، حفظهم الله ورعاهم، موضوع الأمن الغذائي جل اهتمامهم ورعايتهم حتى ينعم المواطن الخليجي بخيرات دوله وتوفير الغذاء له في كل الأوقات وجميع الظروف وبكميات كافيه ودعوا حفظهم الله إلى عمل خليجي منسق في إطار توفير هذا الغذاء محليا ،وذلك من خلال الجهود التي تبذل في تحسين وتطوير وسائل الإنتاج ورعايتها والاهتمام بها. ومن هذه الوسائل التي يجب أن ندعمها ونهتم بها ونعتني بها:-

أولا: الاعتناء بالنخلة:-

النخلة هي شجرة مباركة وطيبة يؤكل رطبها في فصل الصيف ويؤكل تمرها في بقية الفصول ويستفاد من جذوعها وسعفها وليفها ويستظل بظلها، ، ويعتبر غذاؤها كاملا ووافيا للإنسان، فالباري عز وجل خاطب السيدة مريم وهي في المخاض بقوله: «وهزي إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا، فكلي واشربي» صدق الله العظيم.

ولأهمية النخلة ودورها الحيوي في تغذية الإنسان على مدى العام ودون توقف، فإن علينا رعايتها والاهتمام بها وسقيها ومعالجتها وحمايتها من الآفات الزراعية التي تفتك بها والإكثار من زراعتها.

وما التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عُمان

حفظه الله ورعاه، بزراعة مليون نخلة في مناطق سلطنة عُمان إلا إيمانا من جلالته بأهمية النخلة ودورها في تأمين الغذاء وللمحافظة على النخلة وديمومتها علينا اتخاذ الخطوات التالية:-

1. التصدي للأمراض التي تصيب النخلة ومن أهمها سوسة النخيل الحمراء التي تفتك بالنخلة.
2. العمل على سقيها وتوفير الماء لها والعناية بها من حيث تقليمها وتوفير السماد اللازم لها.
3. التعرف على الخارطة الوراثية للنخلة ومن ثم انتقاء الأصناف الجيدة منها وزراعتها والاستفادة منها بالصناعات الغذائية.
4. فسائل النخيل يجب التأكد عند نقلها وزراعتها بأنها خالية من الإصابات بحشرة سوسة النخيل.
5. دعم البحوث المتعلقة بالنخلة وإنتاجها والأمراض التي تصيبها وتفتك بها وكيفية التصدي لها والاستفادة من منتجاتها المختلفة.

ثانيا: الزراعة:-

لقد أولى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس حفظهم الله موضوع الزراعة أهمية قصوى باعتبارها تؤمن الغذاء للمواطن الخليجي وعلينا الاهتمام بها واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها ومن هذه الإجراءات:

1. العمل على زيادة الرقعة الزراعية واستصلاح الأراضي والمحافظة على الأراضي الصالحة للزراعة وعدم تحويلها إلى أراض سكنية، بل العمل على استغلالها الاستغلال الأمثل.
2. العمل على زراعة المحاصيل الزراعية وبما تتلاءم مع التربة والطقس والمناخ الملائم لكل نوع من أنواع المزروعات وبما يتناسب مع كل نوع.
3. العمل على دعم المزارعين ماديا ومعنويا وتشجيعهم على الزراعة وتزويدهم بالآلات الحديثة المستخدمة في الزراعة والحصاد.
4. توفير الأسمدة والبذور الجيدة والمبيدات المدعومة ماديا وتوزيعها على المزارعين.
5. معالجة مياه الصرف الصحي والاستفادة منها في الزراعة وتزويد المزارعين بها لسقي مزروعاتهم .
6. العمل على تحلية مياه البحر والاستفادة منها في المنازل مع توجيه مياه الافلاج والأبار والسدود لسقي المزروعات.
7. الاستمرار في دعم القطاع الزراعي المحلي والقائمين عليه بغية توفير الغذاء وتشجيع الاستخدام الأمثل للمواد الطبيعية.
8. العمل على ترشيد الاستهلاك في المياه من خلال إتباع الأساليب المثلى في الترشيد وكذلك إتباع الأساليب الحديثة في ترشيد استخدام المياه أثناء ري المزروعات المختلفة بوسائل الري الحديثة.
9. استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة والإنتاج وتصنيع الغذاء وخاصة ما يتعلق بالأرض والمياه.

ثالثا: الثروة الحيوانية:-

1. دعم مربي الماشية ماديا ومعنويا وتشجيعهم على ذلك وحثهم على الإكثار منها.
2. تزويدهم بأفضل السلالات والأنواع من المواشي والأغنام والإبل والأبقار ذات الجودة العالية وذات الإنتاج الوفير والأحجام الكبيرة.

3. تزويدهم بالحظائر والبيوت الخاصة بتربية الحيوانات وتوفير الحشائش والطعام لأغنامهم وماشيتهم وبأسعار مدعومة.
4. المحافظة على أماكن الرعي وحمايتها من أن تمتد إليها يد الإنسان، والعمل كلما أمكن على جلب الأمطار لهذه الأماكن ولوعن طريق المطر الصناعي حتى ينبت العشب وتكبر الأشجار ويكثر الرعي.

رابعا: الثروة السمكية:-

1. حمايتها من التلوث ومنع السفن العملاقة وغيرها من رمي مخلفاتها في البحر.
2. حماية صغار الصيادين من الجرافات التي تجرف معها الصغير والكبير من الأسماك وبالتالي تهدر الثروة السمكية وتمنع السمك الصغير من التكاثر.
3. منع صيد الأسماك بأنواعها المختلفة في مواسم تكاثرها.
4. إنشاء مصانع لحفظ وتجميد وتعليب الفائض من السمك.

الخلاصة فيما يتعلق بالغذاء:-

1. التركيز على المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة السمكية من حيث النوع والكم وذلك في إطار التنمية المستدامة لدول مجلس التعاون بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي، ويكون ذلك بتشكيل فريق عمل من الخبراء المختصين في هذه المجالات ومن المسئولين في وزارة الزراعة والثروة السمكية في دول المجلس وصناديق التمويل وبنوك التنمية وذلك بوضع سياسة استراتيجية مستقبلية مشتركة لتحقيق الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون وذلك تحت إشراف ومتابعة الأمانة العامة للمجلس.
2. توجيه الاستثمار في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، وإنشاء صندوق لتمويل هذه القطاعات ودعم صغار المنتجين في هذه القطاعات.
3. التنسيق المشترك فيما يخص الاستثمارات الداخلية في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، والعمل على معالجة أسباب ضعف الإنتاج المحلي سواء بزيادة التمويل أو باستخدام التقنيات الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج، وصقل وتدريب العمالة الوطنية التي تعمل في هذه القطاعات ودعمها ماديا ومعنويا وتقديم حوافز لها وتشجيعها على زيادة الإنتاج كما ونوعا.
4. وضع سياسة موحدة لدول المجلس بغية تحقيق التعاون والتكامل الزراعي والحيواني والسمكي والعمل على إقامة صناعات غذائية مشتركة من خلال تشجيع القطاع الخاص الخليجي للاستثمار في المشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية والعمل على التحرير الكامل لعناصر الإنتاج لكافة هذه القطاعات في ظل السوق الخليجية المشتركة، خاصة وأن اللجان الوزارية الخليجية المشتركة دعت إلى تنسيق الجهود الخليجية بغية توفير الأمن الغذائي الخليجي من خلال الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة والاهتمام بالثروة الحيوانية والسمكية والعمل على دعمها ودعم القائمين عليها ماديا ومعنويا.
5. وضع سياسة محكمة في إنتاج وتسويق وتنظيم بيع وشراء المنتجات المحلية من الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، بحيث يستفيد

المنتج الفائدة المرجوة من جهده وتعبه وعرق جبينه وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من الحصول على حاجاته من الغذاء بكل سهولة ويسر وفي جميع الأوقات وبأسعار مناسبة وفق إمكانيات المواطن وذلك من خلال إنشاء مؤسسات إنتاجية وتسويقية وتمويلية ومنحها الدعم اللازم وإعطائها الصلاحية بما يمكنها من الإنتاج والتصنيع وتجارة الغذاء.

6. العمل على الاهتمام بالنواحي الاجتماعية بما فيها من عادات وتقاليد وأعراف في الأفراح والأتراح والعمل على دمجها في مسيرة التنمية المتعلقة بقضايا الغذاء وما يترتب عليها من ثقافة استهلاكية تصل إلى حد الإسراف والتبذير.
7. الاهتمام بقطاع الصناعات الغذائية والعمل على تعليب وتصنيع وحفظ وتخزين وتغليف وتعبئة الزوائد والفائض عن الاستهلاك اليومي والأسبوعي والشهري من المنتجات الزراعية ومن اللحوم والدواجن والأسماك.
8. العمل على زيادة وتنمية قطاع الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي الحديث وكذلك تطوير وتحديث قطاع الإنتاج التقليدي والأخذ بيد العمالة الوطنية التي تمارس هذه النشاطات وهذه الحرف التي تتوارثها الأجيال أبا عن جد.
9. الدعوة إلى إنشاء شركة خليجية قابضة للاستثمار في المجال الزراعي والحيواني والسمكي وتدعم من قبل الحكومات الخليجية وتطرح جزءا من أسهمها على المواطنين الخليجيين، بحيث تستثمر هذه الشركة في استصلاح الأراضي وتربية الحيوانات والمواشي وإنشاء حظائر للدواجن وشراء سفن صيد وتعليب وتجميد الأسماك والعمل على إدارة المخزون الغذائي حيث الشراء والتخزين والتوزيع والاستهلاك.
10. الاهتمام بطرق التخزين الصحية ووضعها في أماكن أمنه وبعيدة عن خطر الحروب والفيضانات والزلازل والعمل على توحيد الجهود بهذا الشأن.
11. الاهتمام بالبحث والدراسات والندوات والمحاضرات بغية الاستفادة من النخلة وزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالقدر الكافي والإكثار من سلالات الحيوانات الجيدة والعمل على تحسينها.
12. العمل على إنتاج سياسة زراعية معدلة ونموذجية واللجوء إلى زراعة المنتجات الزراعية التي تعطي كميات وفيرة ولا تحتاج إلى مياه كثيرة وتتحمل الطقس والمناخ الحار والجاف وتتلاءم مع التربة ومع استخدام التقنيات الحديثة في معالجتها ومعالجة أسباب ضعف الإنتاج في دول مجلس التعاون.
13. العمل على تطوير القطاعات التقليدية المتبعة في تربية الحيوانات والمواشي والأغنام والدواجن والعمل على تحسينها وانتقاء السلالات الجيدة منها بغية الإكثار منها وحفظ منتجاتها من الحليب والألبان واللحوم والعمل على تسويقها بما يعود بالنفع والفائدة على مربي الماشية.
14. الاهتمام بالبنية التحتية، وخاصة الطرق والمواصلات ووسائل النقل المختلفة، وأماكن التسويق والحفظ والتخزين والتجميد ،حتى لا تفسد المنتجات و تصل إلى المستهلكين بأسرع وقت وأسهل الطرق وأيسرها.

اتفاقيات مناطق التجارة الحرة... عائق أم حافز أمام تحرير التجارة ؟

■ جاسم بن سالم العلوي - إدارة السوق الخليجية المشتركة

يشهد العالم اليوم توسعا ملحوظا في إبرام اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، فقد ارتفع عدد هذا النوع من الاتفاقيات بشكل كبير منذ منتصف الثمانينيات ولا يزال في تصاعد مستمر، لدرجة أضحى من الصعب أن تجد دولة ما ليست عضوا على الأقل في واحدة من تلك الاتفاقيات الإقليمية والدولية. وتشكل اتفاقية المشاركة الأوروبية مع دول جنوب البحر المتوسط واتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا)، واتفاقية السوق الموحدة (الكوميسا) واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا)...الخ أمثلة واضحة وجيدة لاتفاقيات مناطق التجارة الحرة.

إن اتفاقيات مناطق التجارة الحرة تخضع لتفاصيل فنية وآليات عمل مختلفة لا يسعنا المجال للخوض والاسترسال في طرحها، ولكن يبقى السؤال الملح الذي من الأهمية الإجابة عليه، هل هذه الاتفاقيات تساعد على تنشيط عملية تحرير التجارة بين الأطراف المتعاقدة ؟

إن تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقيات يتم بين عدد محدود من الدول الأعضاء ويستبعد الدول غير الأعضاء، وبالتالي فإن هذه الاتفاقيات تزيد من درجة حماية تجارة الدول الأعضاء تجاه الدول غير الأعضاء، وهو ما يتعارض مع مفهوم تحرير التجارة واتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وبالرغم من أن هذه الاتفاقيات تهدف بالأساس إلى تحرير التجارة بين أعضائها، فإن الواقع الفعلي لا يمثل ذلك في معظم الحالات، حيث تبقى الحواجز غير الجمركية والمواصفات وقواعد المنشأ عائقا أساسيا أمام تحرير التجارة بين الدول الأطراف في الاتفاقية. لذلك فإن إلغاء التعرفة الجمركية لا يعني بالضرورة تحرير التجارة ومثالية انسياب السلع والخدمات، حيث تبقى العوائق غير الجمركية تؤثر سلبا على حركة التجارة بين أعضاء الاتفاقية، فضلا عن التخوف من تحول هذه الاتفاقيات إلى كتل معوقة لتحرير التجارة على المستوى العالمي، واكتفاء الدول في ظل هذه الاتفاقيات بتحرير التجارة على مستوى محيطها الإقليمي وتقل بالتالي ممارستها نحو تحرير التجارة الدولية في اطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. كما أن الانضمام إلى أكثر من اتفاقية من اتفاقيات مناطق التجارة الحرة في وقت واحد يمثل عبئا

على الموارد البشرية المحدودة خاصة في الدول النامية، ومن الممكن أن يتحول تركيز المفاوضين من تحرير التجارة على المستوى العالمي إلى تحريرها على المستوى الإقليمي لهذه الاتفاقيات، إضافة إلى احتمال تعرض موظفي الجمارك للخلط وعدم الوضوح أو التمييز في التعامل مع الواردات، وفقا لشروط كل اتفاقية، الأمر الذي يؤدي إلى تقييد التجارة بدلا من تحريرها، وفي كثير من الأحيان يتم توقيع اتفاقيات مناطق التجارة الحرة بدافع سياسي، وهو الأمر الذي يجعل الأعضاء في الاتفاقية يصوغون قراراتهم تحت تأثير الفعل السياسي دون الرجوع إلى الأسس الاقتصادية اللازمة لتحقيق الهدف من توقيع هذه الاتفاقيات.

ولو تأملنا سؤالنا المطروح لوجدنا أن من الصعوبة بمكان الإجابة عليه، فيما إذا كانت هذه الاتفاقيات تمثل عائقا أم حافزا لتحرير التجارة. حيث أنه في بعض الحالات تعتبر اتفاقيات مناطق التجارة الحرة خطوة جديرة بالاهتمام ويستحسن الإقدام عليها في إطار مساعي تحرير التجارة على المستوى العالمي. ومن هذا المنطلق فإنه لا توجد إجابة محددة للإجابة على هذا السؤال في وقتنا الحالي على الأقل، خاصة في ظل عدم اكتمال هذه الاتفاقيات بصفة نهائية وحتى يتم تطبيقها على أرض الواقع، والمقصود هنا الاتفاقيات التي أبرمتها دول المجلس مع عدد من الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية.

فلو أخذنا مثالا عن دول مجلس التعاون وعضويتها في أكثر من اتفاقية، كاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتفاقية الموقعة مع سنغافورة عام 2008م، والاتفاقية مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (الإفتا) عام 2009م، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الأخرى التي يجري التفاوض عليها، فإننا نجد أن آثار هذه الاتفاقيات على الدول الأعضاء لا يمكن تحديدها الآن حيث أن معظمها لم يتم تنفيذه بشكل نهائي، علما بأن معظم هذه الاتفاقيات لا تتضمن توحيد القوانين والإجراءات.

وقد تظهر مشاكل تعدد الاتفاقيات عندما تدخل عوامل أخرى مثل المواصفات وقواعد المنشأ في الحسبان، وهي التي يجب على دول المجلس أن تبدي مزيدا من الاهتمام بها عند الشروع في مفاوضات تؤدي لمثل هذه الاتفاقيات.

أما من حيث المكاسب التي ستجنيها دول المجلس، أو الخسائر التي يمكن أن تتكبدها من جراء الانضمام إلى اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، فإن هذه الجوانب لم تظهر بعد بسبب كون هذه الاتفاقيات لم تطبق بشكلها النهائي حتى الآن، وبالتالي لم تتضح سلبياتها وجوانب القصور بها.

ومن وجهة نظري الشخصية أعتقد أنه لتعظيم العائد وزيادة المكاسب لدول المجلس، فلا بد من التركيز خلال السنوات القادمة - كمرحلة أولى - على الاهتمام برفع مستوى الصادرات الصناعية ومواصفات وجودة الصادرات الزراعية بدلا من الاستمرار في التفاوض على اتفاقيات جديدة قد يكون أثرها الاقتصادي محدودا ولا هدف سياسي من ورائها، خاصة وأننا نستطيع القول بأن الصادرات الخليجية لا تواجه مشاكل دخول الأسواق بقدر ما تعاني من مشاكل تتعلق بجانب العرض وانخفاض تنافسية صناعاتها الأساسية وعدم قدرتها على المنافسة في الخارج. ومن ثم كمرحلة تالية، ينبغي على دولنا أن تعيد حساباتها من أجل الدخول في مفاوضات جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من عاملين أولهما رفع مستوى الصناعات لديها، والآخر تطبيق بنود الاتفاقيات التي سبق أن وقعتها على أرض الواقع، مما سيتيح للمفاوضين الخليجيين بذلك اكتساب الخبرة في المفاوضات المستقبلية.

التحديات الاستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج *

■ سمو الامير تركي الفيصل - رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

غير خاف ما تواجهه منطقتنا الخليجية من تحديات استراتيجية جراء تداعيات تحولات في طبيعة العلاقات الدولية عالميا وإقليميا ومحليا، وفي الوقت نفسه ما تفرضه تصرفات بعض دول منطقتنا من تحديات إضافية تفرض علينا جميعا التنبه لها والتعامل معها بوعي وحرص شديدين لتجنب انزلاق منطقتنا إلى مخاطر صراع جديد نحن جميعا في غنى عن الخوض فيه.

إن التحديات التي تواجهنا عديدةٌ ومتنوعةٌ، والمقام هنا لا يتسع لبسطها جميعا؛ لكن أخطرها هو التحدي الأمني؛ لذلك فإن حديثي هو عن مسؤوليات الأطراف المعنية بأمن المنطقة.

إن أمن منطقة الخليج هو قضية دولية بقدر ما هو مسألة إقليمية؛ لما تجسده هذه المنطقة من أهمية استراتيجية واقتصادية ومالية. وهذه الأهمية التي تستدعي الحفاظ على أمن هذه المنطقة واستقرارها، هي، لسوء الطالع، السبب وراء بقائها عرضة لعدم الاستقرار، ولمحاولات التدخل المستمرة في شؤونها؛ إذ شهدت ثلاث حروب كبرى خلال ربع قرن من الزمان ما تزال بعض تداعياتها ماثلة أمامنا. وآمل ألا تكون الحرب الرابعة خيارا في معالجة موضوع البرنامج النووي الإيراني؛ لتزداد معها، و بها، أسباب استمرار عدم الاستقرار وغموض المستقبل في هذه المنطقة.

ونحن نعي حقيقة الاهتمام الدولي بقضية أمن الخليج وما عناه ذلك في الأزمات السابقة، حيث لم يسمح لأحد العبث به، وقد سلمت دول الخليج العربية ، بشكل أو بآخر ، من التداعيات المباشرة لتلك الأزمات والحروب.

إن مسؤولية الحفاظ على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة المهمة تقع، أولا وأخيرا، على عاتق دول هذه المنطقة وشعوبها؛ إذ إنها صاحبة المصلحة الأولى في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي؛ وعليها أن تحقق الوحدة فيما بينها في جميع المجالات. وفي ظل مثل هذا التحدي الصعب تصبح وحدة دول هذه المنطقة وشعوبها؛ وتعزيز قوتها وإمكاناتها الدفاعية فرض عين ومطلبا أساسيا لضمان أمن هذه المنطقة ودولها. وهذا يستوجب عدم السماح للمنغصات، التي تقع أحيانا بين بعض دولنا، أن تعوق مسعانا لمواجهة تحديات قضايانا الاستراتيجية.

إننا بعد ثلاثين عاما من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية مطالبون بإعادة التفكير في أهداف هذه الآلية المهمة للتكامل والتنسيق بين دولنا للارتقاء بها وبدورها، ولاسيما في مجال وضع السياسات الاستراتيجية الضرورية لمواجهة تحديات المستقبل الأمنية وغيرها. وليس هناك عائقٌ أمام ذلك إذا توحدت الرؤية حول طبيعة هذه التحديات، وعززت بالثقة المطلوبة بين

* محاضرة القيت على طلاب جامعات مملكة البحرين بتنظيم من هيئة شئون الاعلام في 5 ديسمبر 2010م

دول المجلس. إنني أتطلع إلى اليوم الذي أرى فيه استراتيجية عسكرية مشتركة لدول المجلس تشكل . في ضوئها . قيادةٌ موحدةٌ لقواتها المسلحة كافة لتكون قادرة على مواجهة المخاطر المشتركة. وهنا لا ينبغي لتجربة درع الجزيرة ، بما لها أو عليها ، أن تكون ذريعة لتأخير التفكير في البحث عن استراتيجية جديدة، وأن لا نتوانى في ذلك.

وبالإضافة إلى مسؤولية دول مجلس التعاون هناك مسؤولية أخرى تقع على عاتق دول الخليج الأخرى، ولاسيما إيران؛ إذ عليها أن تكون أكثر إيجابية بالتعامل مع قضية أمن الخليج باعتباره مصلحة وطنية لها ولشعبها، والنظر إلى مسألة أمن هذه المنطقة على أنه مسؤوليةٌ جماعيةٌ يقع تحقيقها على أطرافها مجتمعة، وأن تملك السلاح النووي ليس ضمانة لتحقيق هذا الأمن والاستقرار؛ بل هو دعوة سافرة إلى الدخول في سباق تسلح ليس من مصلحة المنطقة أمنيا واقتصاديا أن تخوض فيه. فامتلاك إيران لهذا السلاح لا يعني أن دول الخليج الأخرى سترفع أيديها مستسلمة للهيمنة والنفوذ الإيراني، وفي الوقت نفسه سيكون هذا السلاح حافزا للتدخل الأجنبي غير الضروري الذي يرى مصلحته في الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها لأهميتها البالغة له. وفي هذا السياق، ولتعزيز الثقة بين دول ضفتي الخليج، لا بد لإيران أن تقبل بحل سلمي لقضية الجزر الإماراتية، أو اللجوء إلى التحكيم الدولي، وأن توقف الدعاوى التي تأتي في غير مكانها حول مطالبات تاريخية لا أساس لها في التاريخ ولا في المنطق، وبخاصة حول مملكة البحرين، وأن توقف كذلك تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

علاوة على مسؤولية دول المنطقة في هذا الجانب هناك مسؤوليةٌ تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت أمن المنطقة مصلحة قومية أمريكية. وعليه، فإن السياسة الخارجية الأمريكية تتحمل مسؤولية مباشرة في هذا الجانب. لقد جهدت السياسة الأمريكية في السابق كي تحافظ على توازن معقول بين ضفتي الخليج من خلال تعاونها مع دول المنطقة؛ وخصوصا إيران والمملكة العربية السعودية بوصفهما ركيزتي الأمن في المنطقة قبل الثورة الإيرانية. وبعد ذلك من خلال التعاون مع دول مجلس التعاون والعراق ليبقى التوازن قائما. وكان دعم العراق خلال حربه مع إيران جزءا من هذه الاستراتيجية التي أسهمت في توفير نوع من الاستقرار ومواجهة التحديات التي برزت خلال تسعينيات القرن الماضي، وحيدت . إلى حد كبير، مسألة أمن الخليج بعيدا من مشكلات المنطقة الكبرى، وكان من أسباب نجاح هذه الاستراتيجية: التنسيق والتشاور والتفاهم والتعاون بين الولايات المتحدة وقيادات المنطقة.

لكن السياسة الأمريكية ، فيما بعد ، لم تأخذ في الحسبان آراء شركائها في منطقة الخليج خلال السنوات الثماني الماضية، وخصوصا حربها في العراق؛ مما أسهم في تغيير طبيعة التوازن الاستراتيجي الإقليمي في المنطقة؛ إذ أخرج العراق من معادلة التوازن الإقليمي الخليجي، ومنحت إيران فرصة أتاحت لها تفوقا استراتيجيا استغلته لزيادة نفوذها وتأثيرها، ومواصلة سعيها لامتلاك السلاح النووي. وهذا التغيير في طبيعة التوازن يفتح الباب مشرعا لجميع الاحتمالات المهددة لأمن منطقة الخليج؛ ولاسيما في غياب تسوية عادلة ونهائية للقضية الفلسطينية، وتغييب العراق العربي؛ هذا البلد المهم لأمن منطقة الخليج وأمن منطقة الشرق الأوسط. وكلي أملٌ أن يعود الاستقرار إلى العراق، ليواصل مسيرته عنصرا مهما وفاعلا في إقليمه ومحيطه الطبيعي.

إن أهمية منطقة الخليج للولايات المتحدة، وطبيعة التحديات الأمنية القائمة تفرض على الولايات المتحدة تنسيق سياساتها الخارجية تجاه

قضايا المنطقة كافة مع شركائها، وأن تسهم سياساتها في إيجاد الحلول وليس إيجاد المشكلات.

إن تعزيز العلاقات الثنائية بين دول الخليج والتنسيق بينها عنصرٌ مهمٌ وضروريٌ لنجاح مجلس التعاون كمنظومة إقليمية جامعة لهذه الدول، والعلاقات السعودية البحرينية بما بلغته في تعاونها وتنسيقها على المستوى الثنائي ينبغي لها أن تكون النموذج لما يجب أن يسود بين جميع دول المجلس. فهذه العلاقات ليست كأية علاقات بين دولتين تقاس بنوعية الاتصالات السياسية أو العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والتجارية والمالية والسياحية، أو غيرها من أنواع العلاقات التي تنشأ بين الدول؛ بل هي علاقاتٌ خاصةٌ بين دولتين تنظران إلى بعضهما على أنهما كلٌ في واحد. إن الوصول إلى هذه القناعة لدى البلدين وقيادتيهما الرشيدة ليس وليد لحظة أو مصلحة عابرة؛ بل هو إرثٌ حتمته الجغرافيا والتاريخ والدين وصلة الدم والقربى؛ حتى من قبل قيام الدول الحديثة بقرون. ويمكن القول نفسه أيضا حول العلاقات بين دول الخليج بعضها بعضا.

كم هو جميل استحضار بعض الأحداث المعبرة عن عمق العلاقات بين بلدينا وقيادتيهما وبعيدا عن الأطر الرسمية. وقد خطر ببالي وأنا أعبر جسر الملك فهد الواصل جغرافيا بين بلدينا أن ما ربطنا نحن آل سعود بالبحرين وبآل خليفة قد سبق الوصل الجغرافي بارتباط وجداني لا يذكر كثيرا في سياق العلاقات بين بلدينا. لقد سبق وأن فرضت الظروف على آل سعود أن يغادروا موطنهم عند مطلع القرن الرابع عشر الهجري، ونهاية القرن التاسع عشر الميلادي، فما كان من الإمام عبدالرحمن بن فيصل آل سعود لتأمين محارمه ومحارم عائلته إلا أن يوجههم بقيادة ابنه عبدالعزيز إلى البحرين ليستقروا حتى ترتيب أوضاعه وأوضاع هجرته والعمل على استعادة ملكه. وقد وجد الجميع بالبحرين أهلا وموطنا لهم. إن مثل هذا الحدث يرمز للكثير مما يربط بلدينا من وشائج. وعليه، لا ينبغي أن يستغرب أحدٌ ما قاله خادم الحرمين الشريفين خلال زيارته الأخيرة إلى مملكة البحرين التي تمت في شهر جمادى الأولى الموافق لأبريل الماضي؛ حين قال:» تأتي زيارتنا هذه لا لتضيف جديدا، بل لتقول للآخر: إننا وطنٌ واحدٌ وشعبٌ واحدٌ في السراء والضراء».

إن ما قاله خادم الحرمين الشريفين حفظه الله يختزل كل حديث حول هذه العلاقات، ويختزل أيضا كل المسافات التي عبرتها العلاقة بين الدولتين.

لقد كان للبحرين منذ نشوء الدولة السعودية الأولى في منتصف القرن الثاني عشر الهجري حتى اليوم مكانةٌ خاصةٌ لدى أئمة وملوك وأمراء الدولة السعودية وشعبها، ولا يخالجني شكٌ أن المكانة نفسها كانت لدى شعب وشيوخ وأمراء وملك مملكة البحرين. هذه الرؤية المتبادلة لكل منهما نحو الآخر سمحت للدولتين وقيادتيهما، منذ البدء، أن تعملا على الدوام لتعزيز الثقة بينهما والسير في علاقاتهما من الأفضل إلى الأفضل، وتجاوز أية معوقات بيسر وسهولة حتى أضحت علاقاتهما اليوم نموذجا للتكامل والتنسيق والتفاعل بين الدولتين والشعبين. وكل المؤشرات السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية والإنسانية للتفاعلات بين البلدين تؤكد عمق علاقاتهما وتكاملهما بحيث أصبح ما يمس أحدهما يمس الآخر، فأمنهما واحدٌ ومستقبلهما كذلك. وهذا القول ليس جديدا؛ فجلالة الملك حمد بن عيسى حفظه الله ، ذكر أنه سمع عن جلالة المغفور له الملك عبدالعزيز خلال زيارته للبحرين سنة 1348 هـ / 1930 م أنه قال لجده سمو الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة رحمهما الله: «إن القلوب مجتمعة إلى يوم الدين». وليس لي بعد هذا القول مكانٌ لإضافة أخرى في موضوع العلاقات السعودية . البحرينية.

ويحدوني الأمل أن تكون العلاقات بين دولنا الخليجية جميعا بهذا المستوى وبهذه الروحية.

الولاء والانتماء للمؤسسة

■ مسفر الرشيد - مكتب مكافحة الإغراق

الفرد (الإنسان) هو العامل المهم في نجاح المنظمة والحفاظ على استمرارية الإنتاج والإنتاجية بالشكل الصحيح، والذي يتوافق مع الاستراتيجية العامة للمنظمة، مما يدعو إلى وجوب الحفاظ عليه في الدرجة الأولى تطويرا وتحفيزا والحفاظ على سلوكياته من ردة فعل التأثيرات التي تولدها الأجواء المنبعثة من بيئة العمل. والحل الأمثل وجوب الأخذ بعين الاعتبار أن الفرد ثروة من ثروات المنظمة الرئيسية. ومن هذا المنطلق فلقد أصبح مسمى الموارد البشرية في العديد من المنشآت ذات السبق في العناية بأفرادها رأس المال البشري أي اعتبر ضمن رأس المال للمنظمة. يظل أداء الفرد مرتبطا بالعامل النفسي مما قد يؤثر على سلوكه، ومن ضمن أهم هذا السلوك الذي يتأثر بشكل مباشر الولاء للمؤسسة والإحساس بالانتماء لها، مما يدعو إلى توطيد العلاقة الذاتية بين المؤسسة وأفرادها والذي يؤدي لولاء الفرد، والذي يتجلى دائما في الإنتاجية المطابقة للأهداف المطموح إليها وفي الحفاظ على الممتلكات الخاصة بالمؤسسة سواء اللوجستية أو الفكرية.

وفي هذا المجال، فقد يكون من سلبيات استخدام السلطة أو الجهل بذلك ما يؤدي إلى توليد فجوات بين المستويات الإدارية في المؤسسة، والذي يؤثر بشكل مباشر على العامل النفسي للفرد في المنظمة باعثا ومغيرا تعامله الايجابي إلى السلبي ضد المنظمة بالشكل المباشر من جراء تصرفات قمة الهرم الإداري فيها، باستخدامه للسلطات الرسمية فقط، لاسيما إن الفرد لا يستطيع بحكم موقعه الوظيفي في الهرم الإداري أن يتصرف ضد السلطة فينعكس ذلك من خلال ما يمتلك من الأطر التي يمكنه التحرك ضمنها. ومن تلك الأطر التي قد يستخدمها الموظف كمتنفس له الإخلال بالولاء للمنظمة والذي يولده الإحساس بعدم الانتماء الكلي للمنظمة الذي نتج كردة فعل لتصرفات السلطة الرسمية السلبية.

الولاء والإحساس بالانتماء للمنظمة أمر ضروري للحفاظ على عطاء أفراد قاعدة الهرم الإداري، وتحفيز لمساهمتهم في صنع القرارات الصائبة من خلال آرائهم ومقترحاتهم التي يوصلونها إلى الإدارة العليا ليستنيروا بها في اتخاذ القرارات الصائبة كما ورد في هرم المعرفة. بينما على النقيض من ذلك في حال فقدان حلقة الولاء فقد تكون أغلب المعلومات مغلوطة وغير واضحة أو تتسم بالنقص، مما قد يحول المدير إلى مدير أمي، خصوصا وإذا لم يكن من مسار وظيفي شبكي في المنظمة ولم تكن لديه دراية أو خبرة كافية بجميع محتوياتها.

عادة ما تنتج هذه المشكلة من إفرازات العاهات الإدارية كالخبث الإداري والمركزية أو العقم الإداري وغيرها من الأمور ذات العلاقة مما قد يؤثر على السلوك الوظيفي مؤديا إلى نتائج سلبية.

مجلس التعاون وأمن الخليج
الصيغ المطروحة

■ د.إبراهيم بن حمود الصبحي - أول أمين عام مساعد للشئون السياسية لمجلس التعاون (1981 – 1987م)

ازدادت في الفترة الأخيرة السيناريوهات والأطروحات حول أمن الخليج من جهات تحاول أن تضع إستراتيجيات لتحديد مستقبل الخليج الأمني.

ولعلي أعود إلى فكرة قيام المجلس والعوامل التي أدت أو ساعدت على قيامه ففي المنتصف الثاني للستينيات من القرن المنصرم أعلنت بريطانيا نيتها للانسحاب مما يسمى في السياسة البريطانية شرق قناة السويس ، وتعني تحديدا منطقة الخليج أو بعض الدول التي كان لبريطانيا وجود فعلي فيها مما ترتب عليه لاحقا قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وفكرة قيام الاتحاد التساعي الذي يضم دولة الإمارات السبع ومملكة البحرين ودولة قطر. وهذه الكيانات السياسية الثلاثة نالت استقلالها عام 1971 وأصبحت أعضاء في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظماتها.

إن انسحاب بريطانيا قد ترك فراغا سياسيا في الخليج حيث ان معظم دوله حديثة الاستقلال، أي حديثة التكوين السياسي، ونتيجة ذلك بدأت ملامح تحديد الخليج تتشكل لتحل محل النفوذ البريطاني الأفل.

وهذا ما دفع بحكام الخليج للتفكير في قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة، التي أنضجت فكرة تكوين دول المجلس، عله يفوت الفرصة على أولئك الطامعين في استغلال ثرواته وبسط نفوذهم عليه.

كما أن أسعار البترول بدأت تسجل ارتفاعا بعد حرب أكتوبر 1973 مما حدا بدول المجلس أن تشكل وحدة اقتصادية متكاملة وذلك منذ أوائل اجتماعات المجلس في 25 مايو 1981 حتى ديسمبر من نفس العام، حيث تمت مناقشة أفكار ورؤى اقتصادية وأمنية وعسكرية وتم أقرار ورقتين: الأولى بتصور سلطنة عمان للوضع الأمني لدول المجلس، والثانية ورقة اقتصادية عكفت على أعدادها دولة الكويت. وهذان العاملان الأمني والاقتصادي هما أهم العوامل الداعمة لقيام مجلس التعاون وخصوصا أن قيامه قد أتى بعد اشتعال الحرب بين إيران والعراق 1980-1988 أثر إلغاء العراق لاتفاقية الجزائر الموقعة بين البلدين لاقتسام مياه شط العرب ، وتزايد النفوذ الإيراني .

مما أكد قيام المجلس لظروف طارئة توترت وتصاعدت بعدها حتى شكلت تهديدا لأمن دول المجلس.ومما يعزز هذه النظرية أن التهديد هذا مازال قائما وأن زالت نذر الحرب ولكن أسباب التهديد ومصادره لازالت قائمة وأن اختلفت حتى في أهدافها وتوجهاتها.

والتهديدات الأمنية بمفهوم الأمن الشامل لا تقتصر على التهديدات العسكرية وحدها، فاليوم هناك تهديدات اقتصادية كانت قاسية أثناء

الأزمة الاقتصادية والمالية التي اجتاحت العالم بأسره،وآثارها كانت مكلفة على اقتصاديات دول المجلس عند انخفاض أسعار النفط إلى ثلاثين دولارا للبرميل الواحد بعدما وصلت عام 2008 إلى 140 دولارا.

وهناك التهديد في البنية السكانية وتواجد أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي تحول سنويا حوالي 140 مليون دولار والتي توازي في عددها أكثر من 50% من التعداد السكاني لدول المجلس، فإذا تراجعت في بعض الدول لتراجع مشاريع التنمية فيها فإنها تزايدت في بعضها الآخر نظرا لتزايد مشاريع البنية التحتية ومشاريع التحدي المستقبلي لعام 2020 وتقول بعض المصادر أن على احدى دول المجلس أن تستثمر ما يوازي مائة مليار دولار خلال الأعوام العشرة القادمة.

هذا إذا لم تلغ هذه التحديات وتأثيرها هوية دول المجلس من تزايد لأعداد الوافدين والتحول إلى تجنيس العدد الأكبر منهم، وما ينتج عن هذا التوافد من تأثير اجتماعي خطير في تصعيد المنافسة بين الوافد والمواطن، والمزايا التي يتمتع بها الوافد والحقوق المكتسبة لهذا الوافد في الجانبين القانوني والواقعي مما يجب الالتفات إليه.

لقد تابعت الحوارات التي عقدت مؤخرا في مملكة البحرين والتي تبناها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS والمداخلات التي أثيرت، وكذلك كتابات بعض المحللين الأجانب في الصحف الخليجية عن الوضع الأمني في الخليج ومصادر التهديد، وكذلك الرؤى الخليجية التي تطالب في نهايتها بإقرار استراتيجية للتصدي لتلك التهديدات وردع مصادرها بأطروحات قد تبدو براقة أو رنانة لكنها على المدى البعيد غير عملية لأنها لا تعتمد على تحليل خليجي دقيق من متابع قريب الصلة ذي مصلحة مباشرة أو أنها تأتي من مصادر لها مصلحة في تشويه الصورة والمبالغة والتضخيم في حجم الخطر، وهذا أحد عيوب هذه المؤسسات القائمة على المبدأ التجاري البحت.فالقول مثلا أن مصدر التهديد (بالتحديد) هو إيران التي تمتلك قوة نووية رادعة وأن إيران لها مطامع في الخليج فإن تلك المقولة يراد بها استفزاز الجانب العربي الخليجي ودفعه إلى إقرار مشاريع ضخمة لامتلاك الطاقة النووية للاستخدام السلمي وهذا ما تقوله إيران كذلك.

فلماذا لا يشار في هذا الجانب إلى الهند وباكستان شرقا وإسرائيل غربا وهي تمتلك قنابل نووية وتمثل قوة نووية رادعة وهي من أسلحة الدمار الشامل.أو أن هذه الجهات والدول لها مصالح في بيع تكنولوجيا الطاقة النووية أو تسويق أسلحة بلغت مئات المليارات أو للجوء بعض دول المجلس للاستعانة بتلك الدول عند بروز أي خطر، كما حدث في غزو العراق للكويت وإقامة قواعد ثابتة على أراضيها. ولذلك فأن التواجد الأمني الأجنبي في المنطقة يعتبر تهديدا للحكومة الإيرانية قبل أن تنطلق نداءات متعددة بتوجيه ضربة عسكرية لإيران إما مباشرة أو عبر وسيط له مصلحة في تأجيج الأزمة.

وهناك طروحات ترى ايجاد بديل من نفس المنطقة قد يحقق توازنا عسكريا أو مدنيا وأعني به الهند التي تمتلك تواجدا تاريخيا يعود للقرن السابع عشر الميلادي والآن يتنامى هذا الوجود بتنامي المصالح المشتركة .هذا مع تشجيع الصين هي الأخرى بأن يكون لها تواجد اقتصادي من خلال المشاريع المشتركة والاستثمارات الهائلة لتخفيف الوجود الإيراني، كما يعتقد البعض، متناسين أن إيران تطل على الخليج من ناحية الشرق ابتداء من شط العرب شمالا لمضيق هرمز جنوبا .

إن هذه الأطروحات يراد بها إشغال أهل الخليج

عن قضية الأمن وهي قضيتهم الأولى منذ قيام المجلس .إن أهل الخليج الذين حافظوا على كيانهم وتراثهم خلال القرون الماضية هم قادرون على المحافظة على أمن وسلامة دولهم وشعوبهم دون الحاجة لأي سيناريو أو تحليل أو توجيه لا يشارك فيه أهل الخليج.

لقد تعودنا على مثل هذه الأطروحات وتشكلت لدينا الخبرة الكافية لتقييم الوضع الأمني في الخليج، وإن على قادة دول المجلس منح الثقة للعناصر الوطنية وانه آن الأوان لإقرار الاستراتيجية الأمنية لدول الخليج الست مع الاستعانة بالخبرات التي تختارها للمساعدة في وضع الاستراتيجية، وإننا لسنا بحاجة، كما أشار بعض السياسيين الخليجين مؤخرا، لإنشاء جيش خليجي معزز بالكفاءات البشرية والمادية والقتالية للدفاع عن دول المجلس لأننا لا نريد أن نكرر سياسة الأحلاف مثل الحلف الأطلسي . ولكن بتعزيز التعاون والتنسيق وتوزيع الأدوار لكل دولة حسب إمكاناتها المادية والبشرية وموقعها الاستراتيجي وتاريخها القتالي وتقدمها العسكري وخلق قيادات عالية التدريب رفيعة التأهيل، لأن القيادات التقليدية لم يعد لها وجود كما أن الأسلحة التقليدية ثقيلة الحركة لم يعد لها هي الأخرى وجود في منظومة الأساليب العسكرية والقتالية والتكتيكية المتطورة.على أية حال على دول المجلس أن تبادر إلى وضع استراتيجية أمنية عليا تنصهر فيها المفاهيم والرؤى:

- ألا يقتصر المفهوم الأمني على الجوانب العسكرية والمعلومات الاستخبارية.
- أن يكون مفهوم الأمن واسعا ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية حتى يشمل توفير الغذاء والدواء لمجتمع استهلاكي ديناميكي النمو.
- أن يتم الاتفاق على تحديد مصادر التهديد والخطر ومصادر مستوى الردع، في ساحة اتسعت فيها رقعة التهديدات لتصل إلى الجوانب الفكرية في الدين والعقيدة وغسيل الأدمغة والاستفادة من بعض الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة لتجيّرها لصالح قضيتها الأزلية وهي العلاقة بين الحاكم والمحكوم ومفاهيم الديمقراطية المستوردة الهشة.
- الشباب وقضاياه محور هام من محاور الاستراتيجية، فقد يكون هذا العنصر عامل أمن واستقرار وقد يحوله البعض إلى معول هدم وربطه بقضايا التنمية المستديمة الشاملة.
- إعادة النظر في مفهومنا للعلاقات الخليجية الخليجية أي 6+2 كما كنت اكرر دائما . إن أي صيغة تعاون بين الدول الثمان قد يكون احد الحلول المطروحة لمشكلة المفهوم الأمني الخليجي الشامل ولا يمكن ابعاد إيران والعراق.
- أن ما يؤرق شباب الخليج اليوم وهو الشباب المثقف الواعي والمفكر هذا السؤال الذي لم يجب عليه أحد حتى الآن:

ماذا بعد النفط؟

أكثر من ستة عقود أو أربعة أجيال تستمتع أو تتمتع بعائدات النفط وعاشت في بحبوحة من العيش، وقد يستمر النفط خمسين عاما أو مائة عام لكنه من الثروات الناضبة في الأرض وفي الوقت نفسه من الثروات ذات المردودات الاقتصادية الهائلة عندما يحسن استخدامها واستثمارها لصالح التنمية المستدامة التي لا تنقطع بانقطاع مصدر معين .

ومن هنا يجب التفكير في إنشاء صندوق أو صناديق استثمارية تخصص للأجيال القادمة بعيدة عن صناديق الاحتياطي العام الذي يستخدم في بعض الدول لسداد عجز الموازنات العامة في كثير من الأحيان.

إن أمن الأجيال القادمة مسؤولية وأمانة في أعناق المسئولين عليهم توفيره من الآن وإحسان استثماره وحمايته وصيانته.

وهذا من أعمدة ومبادئ هذه الاستراتيجية طويلة الأجل متجددة النظرة متفائلة الرؤية.

واحة المسيرة

إعداد: عبدالعزيز بن محمد الفايز

شخصيات من الخليج

الدكتور محمد غانم الرميحي

مفكر خليجي ، من أبرز الشخصيات الثقافية والفكرية في دولة الكويت ، ومن أكثر الدارسين والباحثين اهتماما بمنطقة الخليج العربي ، ولد عام 1942 م، وحصل على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة (درهم) في بريطانيا سنة 1973 م . وقد بدأ أعماله الأكاديمية أستاذا في علم الاجتماع السياسي في جامعة الكويت منذ عام 1973 م . ثم تقلد مناصب متعددة في جامعة الكويت رئيسا لقسم الاجتماع وعميدا لكلية الآداب والتربية .

تعددت نشاطات الدكتور الرميحي في المجالات الفكرية والثقافية ، وأسهم في كثير من النشاطات العلمية على مستوى دولة الكويت ودول مجلس التعاون. شارك بعضويته في عدد من المجالس العلمية ، كان آخرها عضوا با للجنة الاستشارية بمركز الدراسات الخليجي بالجامعة الأمريكية في الكويت .

وعمل قبل ذلك عضوا في لجنة النشر في مؤسسة التقدم العلمي بدولة الكويت ، وعضوا في المجلس الأعلى للتعليم ، والمجلس العلمي للتخطيط والتنمية .

ومن نشاطاته العلمية تأسيس مجلة (دراسات الخليج والجزيرة العربية) ورأس تحريرها منذ عام 1974 م ـ 1978 م ، كما أنه عمل رئيسا لتحرير مجلة (العربي) الثقافية في الفترة من 1982 م وحتى 1992 م .

وفي مجال التأليف فقد بلغ عدد الكتب التي أصدرها قرابة عشرين مؤلفا ، في المجالات العلمية والاجتماعية وشئون الخليج .

وقد كان أول هذه المؤلفات كتابه (البترول والتغيير الاجتماعي) الذي صدر عام 1974 م . ومن أبرز مؤلفاته كتابه (الخليج ليس نفطا) والذي أعيدت طباعته عدة مرات .

أما آخر كتبه فهو (اضطراب حول آبار النفط) و(رميحيات ـ قراءة في المشهد العربي).

شارك الدكتور الرميحي في العديد من المؤتمرات والندوات على المستوى الخليجي والعالمي .

وقد حصل على عدد من الجوائز ، حيث حصل على جائزة الدولة التقديرية في دولة الكويت عام 2010م، وجائزة سلطان العويس الثقافية عام 1996 م ، وجائزة وسام الشرف في الثقافة من فرنسا .

الصناعة اليدوية في سلطنة عمان بين القديم والحديث

تتميز الصناعة اليدوية العمانية بتعددها وامتدادها ، حيث شملت عدة نواح ، فمن مدينة (صور) التاريخية المعروفة بعراقتها في صناعة السفن. إلى الصناعات اليدوية التي حافظت على بقائها إلى الوقت الحاضر .

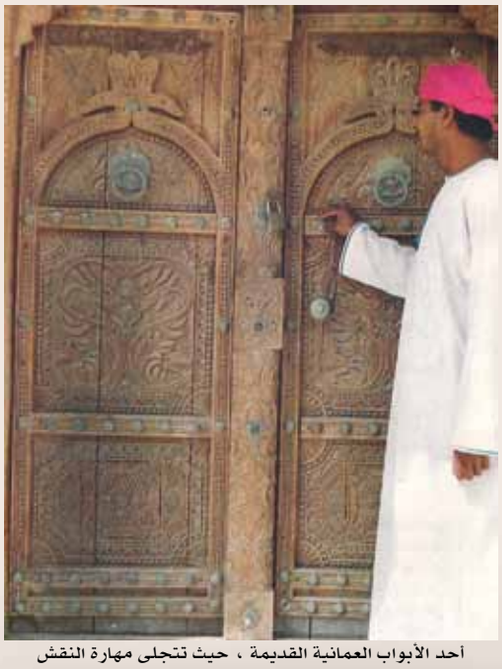

أحد الأبواب العمانية القديمة ، حيث تتجلى مهارة النقش واستخدام أشكال الأزهار والأشجار الموجودة في البيئة

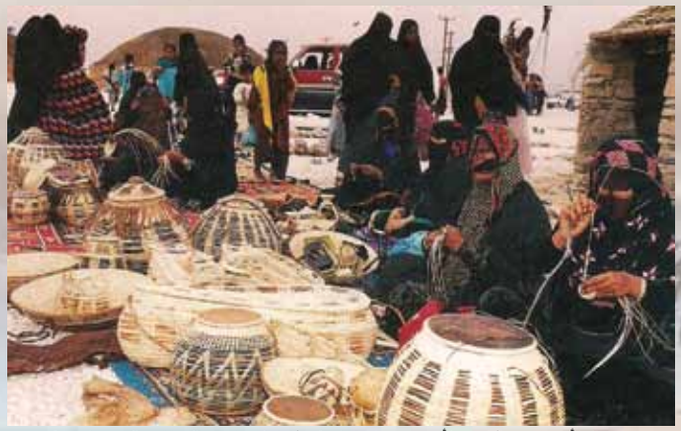

صناعة الأدوات من أنواع الأشجار والنخيل في أشكال هندسية متنوعة من الحرف التقليدية التي تحافظ عليها المرأة العمانية .

شعر شعبي من دولة الإمارات العربية المتحدة

يا سعود قلبي في هوى البيض منصاع — صابه هوى الخفرات يا سعود صاعه

وانا علـــى حلو اللمـا حيـــل جزاع — اللي سلب من خفوقـــي وداعـــه

ترفٍ ملك روحي وضيّعني ولاضـاع — ومن عقبه ايامي غدت في ضياعـه

ما عاد لي بمجالس الربع مربـــــاع — والقوت عيّـــا لا يمـــرّ ابتلاعه

من يوم عني صاحبـــي شد لمتـــاع — وقلبي مع المزيون حمّـــل متاعـه

الشاعر : ماجد بن صالح المنهائي

بدايات : المرسم الحرّ في دولة قطر

كانت البدايات مواهب متفرقة ، بين المدارس والمنتديات الثقافية ، تتميز بالجهود الفردية التي تعتمد على إثبات نفسها ، وتتلمس بين جوانب حياتها ومجتمعها صورا معبرة تنقلها إلى عام الفن .

وفي عام 1979م ، قامت إدارة الثقافة والفنون بدولة قطر ، بإنشاء المرسم الحرّ ، الذي جمع فئات الفنانين القطريين تحت منتدى واحد يحظى بالتقدير والإعجاب ، ويشارك في العديد من المهرجانات الفنية الخليجية والعربية .

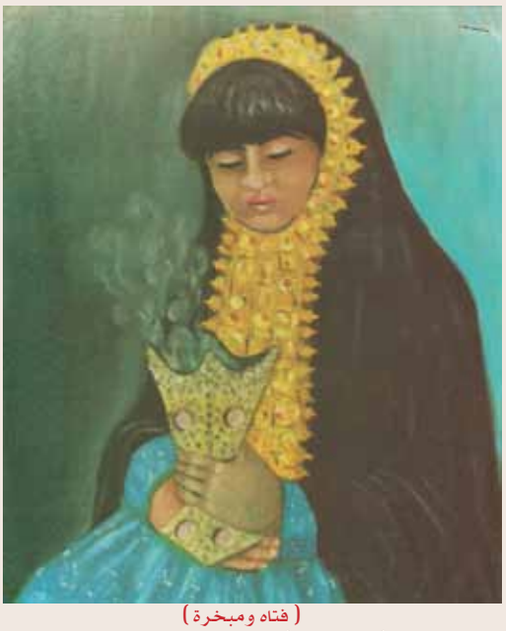

(فتاه ومبخرة)

لوحة للفنانة (مريم البدر) من دولة قطر ، تمثل بدايات أعمال المرسم الحر ، الذي أنشئ عام 1979 م ، في مدينة الدوحة .

الثقافة الشعبية في الإطار الأكاديمي
فصلية (الثقافة الشعبية) في مملكة البحرين

هذه الفصلية لا تعتمد على السرد الشعبي ، ولكنها تنطلق من مفهومها الأكاديمي للثقافة الشعبية التي تعتمد على عنصرين :

أولهما : العنصر التحليلي الذي يتضمن شئون الفن والأدب والموسيقى والعادات في نطاق التراث الشعبي في مملكة البحرين .

ثانيها : النظرة الشمولية لهذه الثقافة ضمن دائرة أوسع عربية وعالمية .

وضمن هذا التوجه العلمي لهذه الدورية ، فقد ضمت هيئة علمية في تحريرها تزيد عن عشرين باحثا من مملكة البحرين ودول مجلس التعاون ، إضافة إلى نخبة من الأكاديميين العرب والأجانب . كما تتميز هذه الفصلية العلمية ببحوثها الموثقة .

في المملكة العربية السعودية :
الأدب النسائي في المشهد الثقافي

بنشوء الحركة الأدبية في المملكة ، على شكل منظم ، من خلال المؤسسات الثقافية بداية بتأسيس النادي الأدبي في مدينة الرياض (1975 م) وتوالي إنشاء الأندية الأدبية في معظم مناطق المملكة ، بدأ الحراك الأدبي النسائي في الظهور ، وخصوصا بعد مشاركة المرأة المتميزة في الصحف والملاحق الأدبية كاتبة وناقدة ، ومعبرة عن كثير من الهموم الاجتماعية.

ولعل البدايات الأولى قد مهدت لهذه المشاركة النسائية ، منذ أن أصدرت الكاتبة نجاة خياط مجموعتها القصصية (مخاض الصمت) عام 1966 م ، تلا ذلك زخم كبير من كاتبات القصة القصيرة ، ففي السبعينيات كانت هند صالح باغفار ، وحصة التويجري ، وفوزية البكر ، وعهود الشبل . ثم جاء عقد الثمانينيات حيث صدرت أعمال أدبية ، حيث أصدرت خيرية السقاف مجموعتها (أن تبحر نحو الأبعاد) ولطيفة السالم (الزحف الأبيض) ، وبهية بو سبيت (وتشاء الأقدار) ، ورقية الشبيب في كتابها (حلم) ، ومريم الغامدي ومجموعتها (أحبك ولكن) .

منذ بداية التسعينيات ، تضخم الإنتاج القصصي النسائي الذي كاد أن يطغى على أدب المرأة في المملكة العربية السعودية وكان ذلك من خلال عدد من الأديبات مثل أميمة الخميس ، وبدرية البشر ، وفوزية الجار الله ، وفاطمة العتيبي ، وليلى الأحيدب ، وهناء حجازي ، وأمل زاهد ، وأخريات كثيرات .

إضافة إلى جهود المرأة السعودية الثقافية في التعليم ، في مستوياته المتعددة ، كانت المشاركة الأدبية في تحرير الصحف، والإشراف على كثير منها ، والحضور المتميز في الندوات ، والمشاركة الفعالة في نشاطات الأندية الأدبية بالمحاضرات واللقاءات .

مجلسُ العلياءِ: مجلسُ التعاون لدول الخليج العربية

إذا ما الْـكوْنُ أظلـم فِي الْمساءِ ... فهذا مجْلِسٌ يُحْـيـيْ ضِيائِـيْ

بِهِ تُبْـنـى المواطِـنُ والمعالِيْ ... ويجمـع بالتعـاون كـل نـاءِ

مآثِـرُ لِلخـلِـيْجِ بها صـعدنا ... نـتُوْقُ إلى مُـلامسةِ السّماءِ

تُصانُ بهِ الحُـقُوْقُ إذا تـداعتْ ... بأيـدِيْ القادةِ الغُـرِّ الإباءِ

ويُـرْفعُ فِـيْ محافِـلِهِ لِواءٌ ... ألا أكْـرِمْ بِعلياءِ اللـواءِ

بِـهِ لِـلعُرْبِ عِـزٌ سـوف يبقـى ... ومفخرة تـدوم بـلا انتـهاء

وفِكـرٌ صائِبٌ مِـنْ خيْـرِ إرْث ... يفِـيْضُ عُلا وينـضحُ بالـوفاء

تعاونتْ الكِـرامُ علـى مسار ... هو التّـرْياقُ مِـنْ كُـلِّ البلاءِ

أولئِك هُـمْ هُـداةُ القوْمِ فِعـلا ... وأعـلامُ الْمكارم والبِنـاءِ

بهِمْ فخريْ على الأوْطانِ طـرّا ... وذخريْ فِي الْـمجامـع وانتِـمائِي

لهُـمْ مِنـيْ تـحايا لا تـناهى ... على دربِ الـقـصِيْدةِ والـحُداءِ

سلامُ اللهِ اهْـدِيهِ جـزيْـلا ... على إنْـسانِ مجْلِسِنـا ثـنائِي

شعر:

الصيدلي/ عبدالإله منصور المالك

سيرة وزير من دول مجلس التعاون

السيرة الذاتية لسمو وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة *

نلتقي في هذه الزاوية مع السيرة الذاتية لأحد الوزراء بدول مجلس التعاون، وضيف هذا الشهر هو مخطط ومنفذ السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

الاسم : سمو الشيخ عبدالله بن زايد بن سلطان آل نهيان

تاريخ ومكان الولادة : أبوظبي 1972/04/30 م

المؤهل الجامعي: بكالوريوس في العلوم السياسية - جامعة الإمارات العربية المتحدة

تاريـخ التخـرج: 1995 م

المناصب التي شغلها أو ما يزال يشغلها :

- وكيل وزارة الإعلام والثقافة من 16 /1995/04 م إلى 1997/03/23 م
- وزير الإعلام والثقافة اعتبار من 1997/03/24 م إلى 2006/02/08م
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات للإعلام اعتبار من تاريخ 1999/01/24 م
- رئيس مجلس اتحاد كرة القدم بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1993/ 12/05 إلى 2001/05/ 19م
- الرئيس الفخري للجنة أبوظبي للموسيقى الكلاسيكية
- رئيس الجمعية العمومية لاتحاد كرة القدم 2004م
- نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات 2005/07/ 12م
- نائب رئيس مجلس إدارة صندوق أبوظبي للتنمية 2005/ 12/31م
- وزير الخارجية من 2006/02/09م

United Arab Emirates

بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الدورة الحادية والثلاثون للمجلس الأعلى
الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي - ديسمبر 2010